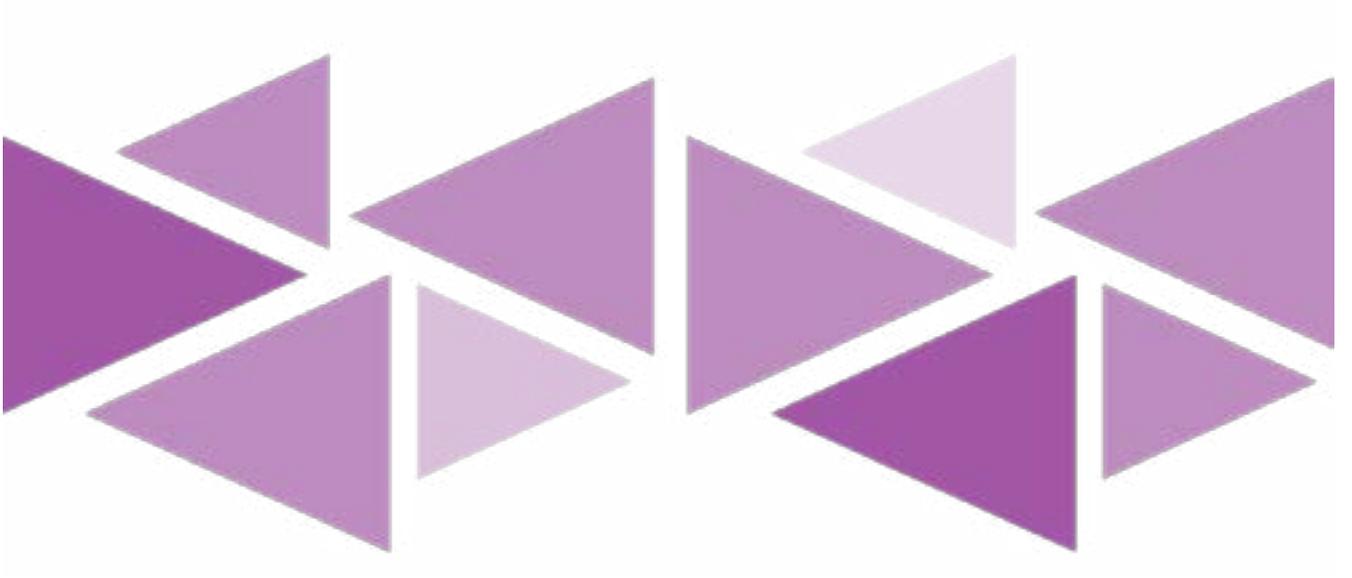


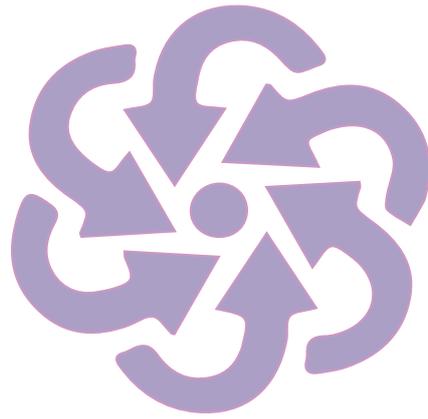
2022

# التقرير السنوي

---



جمعية مصارف لبنان





## المقدمة

|    |  |
|----|--|
| 5  | <b>بيانات القطاع المصرفي</b>   |
| 6  | مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان المنتخب في 29 حزيران 2021                               |
| 7  | الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان  |
| 8  | المصارف الأعضاء في جمعية مصارف لبنان في العام 2022                                   |
| 10 | فئات المصارف العاملة في لبنان في العام 2022  |
| 12 | اللائحة الرسمية للمؤسسات المالية في العام 2022 (قرار مصرف لبنان رقم 2023/13520)      |
| 13 | اللائحة الرسمية لمؤسسات الوساطة المالية، قرار هيئة الأسواق المالية رقم 37/ تموز 2022 |

## تقرير مجلس الإدارة

|    |   |
|----|---|
| 14 | <b>القسم الأول : التطورات الاقتصادية العامة في العام 2022</b> |
| 15 | أولاً - الاقتصاد اللبناني                                     |
| 18 | ثانياً - المالية العامة والمديونية العامة                     |
| 23 | ثالثاً - التطورات النقدية                                     |
| 32 | رابعاً - المدفوعات الخارجية                                   |
| 39 | خامساً - النشاط المصرفي في العام 2022                         |

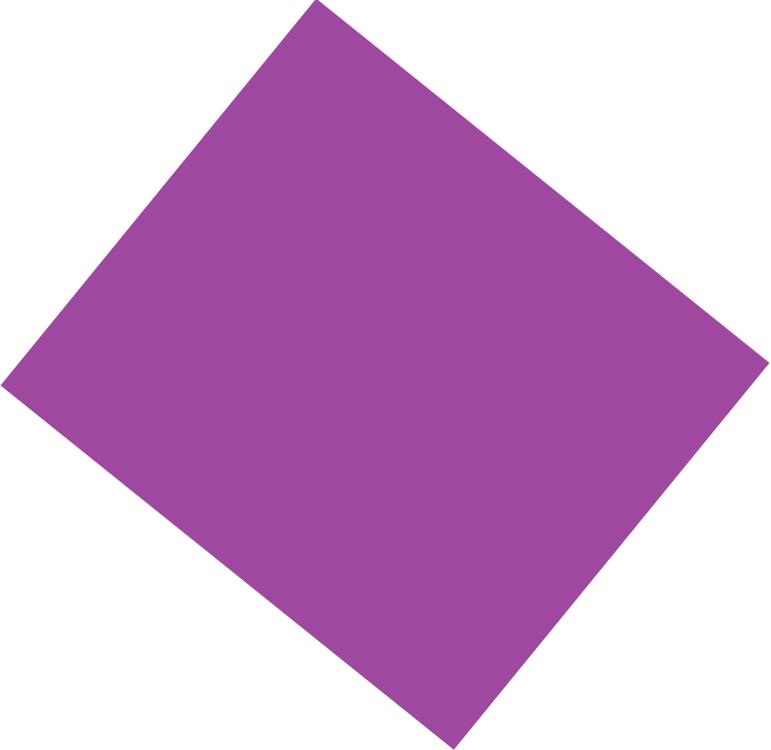
## القسم الثاني : تعاميم مصرف لبنان

|    |  |
|----|--|
| 47 |  |
| 48 | مضمون أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام 2022 والأشهر الأولى من العام 2023 |



|    |  |
|----|--|
| 55 | <b>القسم الثالث : الموارد البشرية في المصارف اللبنانية</b>         |
| 56 | أولاً - العاملون في المصارف في لبنان في العام 2022                 |
| 61 | ثانياً - نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام 2022         |
| 64 | ثالثاً - نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام 2021 - 2022 |

|    |                                     |
|----|-------------------------------------|
| 65 | <b>القسم الرابع : جداول إحصائية</b> |
|----|-------------------------------------|



المقدمة

بيانات القطاع المصرفي

# مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان المنتخب بتاريخ 29 حزيران 2021

# 01

## نائب الرئيس

**السيد نديم القصار**  
مدير عام  
فرنسبنك ش.م.ل. (1)

## الرئيس

**الدكتور سليم صفيير**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
بنك بيروت ش.م.ل. (75)

## أهين الصندوق

**السيد عبد الرزاق عاشور**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
فينيسيا بنك ش.م.ل. (58)

## أهين السرّ

**السيد وليد روفال**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. (10)

## الأعضاء

**السيد أنطون صحنوي**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل. (19)

**السيد سعد الأزهرى**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (14)

**الشيخ غسان عساف**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. (28)

**السيدة ريتا حفار الحسن**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
بنك البحر المتوسط ش.م.ل. (22)

**الدكتور جوزف طرييه**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
الإعتماد اللبناني ش.م.ل. (53)

**السيد سمعان باسيل**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
بنك بيبيلوس ش.م.ل. (39)

**الدكتور نتال الصبّاح**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. (63)

**السيد سمير حنا**  
رئيس مجلس إدارة، مدير عام  
بنك عوده ش.م.ل. (56)

( ) رقم المصرف على الاثحة الرسمية الصادرة عن مصرف لبنان.

### جمعية مصارف لبنان

العنوان: بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب.: 976 بيروت - لبنان  
هاتف : 970500 (1) (+961)  
فاكس: 970501 (1) (+961)  
الموقع الإلكتروني: [www.abl.org.lb](http://www.abl.org.lb)

### المعهد العالي للدراسات المصرفية

المدير: الدكتور وليد يازجي  
العنوان: بيروت، شارع هوفلين  
حرم العلوم الإجتماعية/جامعة القديس يوسف  
هاتف: 204739 (1) (+961)  
فاكس: 204738 (1) (+961)  
البريد الإلكتروني: [iseb@usj.edu.lb](mailto:iseb@usj.edu.lb)  
الموقع الإلكتروني: [www.usj.edu.lb](http://www.usj.edu.lb)

### الهيئة العامة

الأمين العام  
الدكتور فادي خلف

مدير الشؤون المالية والإدارية  
السيد كرم يارد

مدير الدراسات والإحصاء  
الدكتور الياس الأشقر

## المصارف الأعضاء في جمعية مصارف لبنان في العام 2022

03

### أ- الأعضاء العاملون

|   |    |  |    |
|---|----|--|----|
| بنك لبنان والخليج ش.م.ل. (94)                   | 32 | فرنسبنك ش.م.ل. (1)                             | 1  |
| البنك السعودي اللبناني ش.م.ل. (95)              | 33 | بنك مصر لبنان ش.م.ل. (3)                       | 2  |
| سيدروس بنك ش.م.ل. (98)                          | 34 | البنك العربي ش.م.ع. (5)                        | 3  |
| بنك الموارد ش.م.ل. (101)                        | 35 | مصرف الرافدين (9)                              | 4  |
| الاعتماد المصرفي ش.م.ل. (103)                   | 36 | البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. (10)             | 5  |
| بنك الاعتماد المتحد ش.م.ل. (104)                | 37 | البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. (11)             | 6  |
| بنك المدينة ش.م.ل. (105)                        | 38 | بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (14)                  | 7  |
| فرست ناشونال بنك ش.م.ل. (108)                   | 39 | بنك فدرال لبنان ش.م.ل. (16)                    | 8  |
| بنك البركة ش.م.ل. (109)                         | 40 | بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. (19)          | 9  |
| بنك مياب ش.م.ل. (110)                           | 41 | بنك البحر المتوسط ش.م.ل. (22)                  | 10 |
| بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل. (111)          | 42 | بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. (28)          | 11 |
| بنك البحر المتوسط للإستثمار ش.م.ل. (113)        | 43 | المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل. (*) (34) | 12 |
| بنك الاعتماد اللبناني للإستثمار ش.م.ل. (114)    | 44 | بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل. (36)                | 13 |
| سي تي بنك ن.أ. (115)                            | 45 | بنك بيلوس ش.م.ل. (39)                          | 14 |
| البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل. (118)        | 46 | مصرف الإسكان ش.م.ل. (41)                       | 15 |
| فرنسبنك للأعمال ش.م.ل. (121)                    | 47 | بنك التمويل ش.م.ل. (43)                        | 16 |
| بنك بيلوس للأعمال ش.م.ل. (123)                  | 48 | سرادار بنك ش.م.ل. (48)                         | 17 |
| بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي) (125)   | 49 | بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل. (52)           | 18 |
| البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل. (126)            | 50 | الاعتماد اللبناني ش.م.ل. (53)                  | 19 |
| بنك بلوم للتنمية ش.م.ل. (127)                   | 51 | بنك عوده ش.م.ل. (56)                           | 20 |
| بنك الاستثمار والتمويل ش.م.ل. (***) (129)       | 52 | فينيسيا بنك ش.م.ل. (58)                        | 21 |
| بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل. (130)                | 53 | مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل. (62)          | 22 |
| شركة مصرف بغداد (مساهمة خاصة) (132)             | 54 | البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. (63)            | 23 |
| بنك سي.أس.سي. ش.م.ل. (133)                      | 55 | بنك صادرات ايران (*) (67)                      | 24 |
| بنك انتركونتيننتال لبنان للإستثمار ش.م.ل. (135) | 56 | الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل. (68)   | 25 |
| بنك قطر الوطني (شركة مساهمة عامة قطرية) (136)   | 57 | بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل. (73)          | 26 |
| سيدروس إنفست بنك ش.م.ل. (137)                   | 58 | بنك بيروت ش.م.ل. (75)                          | 27 |
| لي بنك ش.م.ل. (ليفنت إنفستمنت بنك) (139)        | 59 | حبيب بنك ليمتد (***) (85)                      | 28 |
| بنك الإستثمار ش.م.ع. (شركة مساهمة عامة) (141)   | 60 | البنك العربي الافريقي الدولي (90)              | 29 |
| لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل. (142)                 | 61 | بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. (92)                | 30 |
|   |    | بنك بيمو ش.م.ل. (93)                           | 31 |

## ب - الأعضاء غير العاملين

(مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية)

- 1- Access Bank PLC
- 2- إينتيذا سانباولو س.ب.أ
- 3- جي.بي. مورغان تشيز بنك ن.أ.

### ملاحظات وتعديلات :

1- الرقم بين قوسين الذي يسبق إسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.  
2- شطب مكتب التمثيل "Standard Chartered Bank" بموجب علم وخبر رقم 3307، تاريخ 2022/11/23 (ج.ر. عدد 2023/2).

(\*) تعليق العضوية في جمعية مصارف لبنان منذ العام 2014.

(\*\*) قرّرت شركة حبيب بنك ليتمد إقفال الفرع اللبناني العائد للمصرف عن طريق تصفية أعماله - علم وخبر رقم 3230، تاريخ 2021/12/23 (ج.ر. عدد 2022/11).

(\*\*\*) عدّل إسم «إف.إف.إي.» ش.م.ل. (مصرف متخصص) وأصبح «بنك الاستثمار والتمويل ش.م.ل.» بحسب قرار مصرف لبنان رقم 13498 تاريخ 2022/11/17 (ج.ر. عدد 2022/52).

1- المصارف التجارية

أ- المصارف اللبنانية ش.م.ل. :

1. (1) فرنسبنك ش.م.ل.
2. (10) البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
3. (11) البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
4. (14) بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
5. (16) بنك فدرال لبنان ش.م.ل.
6. (19) بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
7. (22) بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
8. (28) بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
9. (36) بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
10. (39) بنك بيلوس ش.م.ل.
11. (48) سرادار بنك ش.م.ل.
12. (52) بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
13. (53) الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
14. (56) بنك عوده ش.م.ل.
15. (58) فينيسيا بنك ش.م.ل.
16. (63) البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
17. (68) الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.
18. (75) بنك بيروت ش.م.ل.
19. (93) بنك ييمو ش.م.ل.
20. (94) بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
21. (95) البنك السعودي اللبناني ش.م.ل.
22. (98) سيدروس بنك ش.م.ل.
23. (101) بنك الموارد ش.م.ل.
24. (103) الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
25. (104) بنك الاعتماد المتحد ش.م.ل.
26. (105) بنك المدينة ش.م.ل.
27. (108) فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
28. (110) بنك مياب ش.م.ل.
29. (126) البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل. (1)
30. (127) بنك بلوم للتنمية ش.م.ل. (1)

ب- مصارف لبنانية (ش.م.ل.) ذات مساهمة عربية أكثرية

1. (3) بنك مصر لبنان ش.م.ل.
2. (34) المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل.
3. (62) مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل.
4. (73) بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
5. (92) بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
6. (109) بنك البركة ش.م.ل. (1)
7. (125) بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي) (1)

ج- المصارف العربية

1. (5) البنك العربي ش.م.ع.
2. (9) مصرف الرافدين
3. (90) البنك العربي الافريقي الدولي
4. (132) شركة مصرف بغداد (مساهمة خاصة)
5. (136) بنك قطر الوطني (شركة مساهمة عامة قطرية)
6. (141) بنك الإستثمار ش.م.ع.

د- المصارف الأجنبية

1. (67) بنك صادرات إيران
2. (85) حبيب بنك ليامتد
3. (115) سيتي بنك ن. أ.

**ملاحظة :** إن الرقم الموجود بين قوسين الذي يسبق إسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.  
(1) مصارف إسلامية

## 2 - مصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل ش.م.ل.

|   |   |
|---|---|
| 1. مصرف الإسكان ش.م.ل. (41)                     | 9. بنك الاستثمار والتمويل ش.م.ل. (129)            |
| 2. بنك التمويل ش.م.ل. (43)                      | (مصرف متخصص)                                      |
| 3. بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل. (111)       | 10. بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل. (130)              |
| 4. بنك البحر المتوسط للإستثمار ش.م.ل. (113)     | 11. بنك سي.أس.سي. ش.م.ل. (133)                    |
| 5. بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار ش.م.ل. (114) | 12. بنك انتركونتنتال لبنان للإستثمار ش.م.ل. (135) |
| 6. البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل. (118)     | 13. سيدروس إنفست بنك ش.م.ل. (137)                 |
| 7. فرنسبنك للأعمال ش.م.ل. (121)                 | 14. لي بنك ش.م.ل. (ليفنت انفستمنت بنك) (139)      |
| 8. بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل. (123)              | 15. لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل. (142)               |

(2) مصرف ذو مساهمة عربية أكثوية.

|  |   |
|--|---|
| 1. (1) المؤسسة المالية العربية ش.م.ل.        | 21. (36) كابتال انفستمنت كوربوريشن ش.م.ل.       |
| 2. (5) الاعتماد التجاري والعقاري ش.م.ل.      | 22. (39) أميكس (الشرق الأوسط)                   |
| 3. (6) س.ج.ب.ل. ليزنغ ش.م.ل.1                | ش.م.ب. (مقفلة)                                  |
| 4. (7) مؤسسة الاستثمارات المالية ش.م.ل.      | 23. (40) الاعتماد المالي إنفست ش.م.ل.           |
| 5. (8) شركة لبنان المالية ش.م.ل.             | 24. (41) الشركة الدولية للتمويل-لبنان ش.م.ل.    |
| 6. (9) بيمو سيكيوريتايزيشن ش.م.ل.            | (مجموعة أرزان)                                  |
| 7. (10) فيدوس ش.م.ل.                         | 25. (42) كريدي سويس (لبنان) فينانس ش.م.ل.       |
| 8. (12) شركة ليبانون انفست ش.م.ل.            | 26. (43) "انفستا" فايننشال بلانينغ سرفيسز       |
| 9. (13) غولف فايننس اند انفستمنت كومباني     | ش.م.ل.  |
| ش.م.ل.                                       | 27. (44) ك.أ. أندوسويس سويسرا (لبنان) ش.م.ل.    |
| 10. (14) ليبانو فرانسيز فينانس ش.م.ل.        | 28. (48) شركة كريديليز ش.م.ل.                   |
| 11. (17) شركة أريبا ش.م.ل.                   | 29. (49) فيتاس ش.م.ل.                           |
| 12. (19) FNB Capital ش.م.ل.                  | 30. (51) ميدسكوريتز انفستمنت ش.م.ل.             |
| 13. (23) ب.ل.س. فايننس ش.م.ل.                | 31. (53) ال سي بي فايننس ش.م.ل.                 |
| 14. (24) حلاوي انفستمنت تراست ش.م.ل.         | 32. (58) مور كابتال ش.م.ل.                      |
| 15. (26) شركة الاعتماد المالي ش.م.ل.         | 33. (61) سي. اس. سي. فايننس ش.م.ل.              |
| 16. (27) شركة كفالات ش.م.ل. - كفالة قروض     | 34. (62) اكسيليس فايننس ش.م.ل.                  |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.                  | 35. (65) شركة إمكان المالية ش.م.ل.              |
| 17. (28) ف.ن.ب. فينانس ش.م.ل.                | 36. (67) الابداع للتمويل متناهي الصغر ش.م.ل.    |
| 18. (29) الشركة اللبنانية للفاكتورينغ ش.م.ل. | 37. (68) شركة اليزينغ اللبنانية ش.م.ل. «ليزينغ» |
| - سوليفاك ش.م.ل.                             | 38. (70) أوبتيموم إنفست ش.م.ل.                  |
| 19. (32) كراديت تراست ش.م.ل.                 | 39. (72) سي سي انفستمنت ش.م.ل.                  |
| 20. (34) مينا كابتال ش.م.ل.                  | 40. (74) شركة الأرز ش.م.ل.                      |

**ملاحظة:** الرقم بين قوسين الذي يسبق اسم المؤسسة المالية هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.

\* التعديلات التي أُدخلت على اللائحة الرسمية للمؤسسات المالية خلال العام 2022

1- عدّل إسم «سوجيليز لبنان ش.م.ل.» وأصبح «س.ج.ب.ل. ليزنغ ش.م.ل.» بحسب قرار مصرف لبنان رقم 13488 تاريخ 2022/10/26 (ج.ر. عدد 2022/47).

## لائحة المؤسسات الوسطة المالية

بحسب قرار هيئة الأسواق المالية رقم 37 تاريخ 28 تموز 2022  
(ج.ر. عدد 2022/36)

06

1. (5) الشركة العربية الدولية للإمضاء والاستثمار ش.م.ل.
2. (8) شركة بيروت للوساطة المالية ش.م.ل.
3. (13) شركة ليبانيز ديلرز ش.م.ل.
4. (16) ماستر كابيتال غروب ش.م.ل.
5. (17) شركة الدقة للإستثمار والوساطة المالية ش.م.ل.
6. (20) تراست كابيتال ش.م.ل.
7. (22) بلوم لإدارة الأصول ش.م.ل.
8. (23) برودغايت أدفائسرز ش.م.ل.
9. (24) أر. أم. لإدارة الثروات الخاصة ش.م.ل.
10. (25) كابيتال إي ش.م.ل.
11. (26) أمانة كابيتال ش.م.ل.
12. (27) أيش. أس. بي. سي. فينانشيل سيرفيزيز (لبنان) ش.م.ل.
13. (30) شانودوا كنسلتينغ ش.م.ل.
14. (32) 4T ش.م.ل.
15. (33) ديليجانت فينانشل سيرفيسيز ش.م.ل.
16. (34) مرشي وشركاؤه ش.م.ل.



## القسم الأول

### التطورات الإقتصادية العامة

## 1-1

من تحسّن الاستهلاك الخاص ونشاط القطاع السياحي. فيما أشارت آخر توقّعات البنك الدولي عند إعداد هذا التقرير إلى تراجع الاقتصاد الحقيقي بنسبة 2,6% في العام 2022 بعد تراجعه بنسبة 7% في العام 2021، مع توقّع البنك الدولي انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 0,5% في العام 2023. إن أرقام البنك الدولي ليست وحدها مغايرة عن الأرقام الرسمية اللبنانية، إذ قدّر المعهد المالي الدولي (IIF) تراجع الاقتصاد الحقيقي بنسبة 6,5% في العام 2022 مع توقّع المزيد من الانكماش في العام 2023 (-7%) نتيجة الشلل السياسي وغياب الإصلاحات بحسب المصدر ذاته.

في الموازنة، استمرّت الضغوط التضخمية دون انقطاع وترافقت مع تواصل انهيار قيمة العملة الوطنية وتدهورها المريع تجاه الدولار الأميركي في السوق الموازية. وبحسب الأرقام الرسمية، بلغ معدل التضخم 171,2% في العام 2022 مقابل 154,8% في العام 2021. كما وصل سعر صرف الليرة في السوق الموازية إلى حوالي 42400 ليرة للدولار الواحد مع نهاية العام 2022 مقابل حوالي 27650 ليرة للدولار الواحد في نهاية العام 2021، ما فاقم ضغوط الأزمة الاجتماعية والاقتصادية على العديد من الأسر والمؤسسات وزاد من حال الفقر والعوز.

ويُشار إلى أن سعر صرف الليرة في السوق الموازية وصل إلى مستويات قياسية في الأشهر الأولى من العام 2023 متجاوزاً 140000 ليرة في آذار قبل أن يتراجع إلى 97000 ألف ليرة في نهاية نيسان ويستقرّ بعدها على 94500 ليرة حتى إعداد هذا التقرير. كما بلغ متوسط معدل التضخم 213,4% في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2023 قياساً على الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

شهد العام 2022 مزيجاً من التطورات الإيجابية والسلبية. تمثّلت التطورات الإيجابية بإنجاز اتفاق أولي مع صندوق النقد الدولي على مستوى الموظفين كان يُؤمل استكماله بصيغته النهائية في العام ذاته، ومعالجة الأزمة الدبلوماسية التي نشأت مع دول الخليج في مرحلة سابقة، وإجراء الانتخابات النيابية التي علّقت عليها آمال كبيرة، وإمّا أفرزت مجلساً بدون أغلبية وأقلية. كما تمّ إبرام اتفاق ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، وإقرار الموازنة العامة للعام 2022 وهو أحد الشروط التسعة المسبقة التي وضعها صندوق النقد بغية إنجاز الاتفاق معه بصيغته النهائية، إضافةً إلى إقرار في تموز 2022، ولو ناقصاً، قانون السرية المصرفية بعد إضافة تعديلات على نسخته الأصلية.

## 2-1

كما عرف العام المذكور تطورات سلبية تلخّصت بعدم إبرام اتفاق نهائي مع صندوق النقد كما كان يُؤمل، وعدم إتمام رزمة الإصلاحات البنوية اللازمة كمدخل للحصول على مساعدات دولية، وغياب برنامج اصلاح اقتصادي ومالي شامل ومتكامل غير مجزأ يواجه التحديات التي يعانها الاقتصاد اللبناني ويبلور المخارج المقبولة ويؤمّن متطلبات صندوق النقد الدولي. ومن التطورات السلبية أيضاً عدم القدرة على إنجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده وفي إتمام المتطلّبات التشريعية الملحّة في ظلّ التشرذم والتباعد السياسي والبرلماني الحاصل.

## 3-1

وعليه، وبحسب السلطات الرسمية من حكومة ومصرف لبنان، سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العام 2022 نمواً إيجابياً بنسبة 2% بعد النمو السلبي بحوالي 5% في العام الذي سبق، وذلك بدعم

## مؤشرات الإقتصاد الحقيقي

| 2022  | 2021  | 2020  | 2019  |  |
|-------|-------|-------|-------|--|
| -2,6  | -7,0  | -25,9 | -6,9  | معدل النمو الحقيقي (%)                 |
| 171,2 | 154,8 | 84,9  | 2,9   | تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) % |
| 21,6  | 23,1  | 24,7  | 53,2  | الناتج المحلي الإجمالي (مليار د.أ.)    |
| -6,1  | -3,4  | -3,9  | -14,4 | رصيد الحساب الجاري (مليار دولار)       |
| 28,6  | 16,3  | 15,8  | 27,1  | عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي (%)    |

- المصادر : معدل النمو الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي: إدارة الإحصاء المركزي بالنسبة إلى العامين 2019 و 2020 والبنك الدولي بالنسبة للعامين 2021 و 2022
- تغيّر أسعار الاستهلاك: إدارة الإحصاء المركزي
- رصيد الحساب الجاري: مصرف لبنان

### 4-1

المركزي، مع تأمين قدر الإمكان الطلب على العملة الأجنبية من القطاعين العام والخاص، فتراجعت من 13646 مليون دولار في نهاية العام 2021 إلى 10398 مليون دولار في نهاية العام 2022. ويُشار إلى أنه عند إعداد هذا التقرير، كانت كلفة الحسم بالليرة قد تدنّت إلى مستويات منخفضة بلغت 3%، كما تراجع حجم النقد في التداول بحوالي 20 ألف مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2023 وبلغت احتياطات القطع 9,6 مليارات دولار في نهاية آذار 2023.

### 6-1

وازداد العجز في الميزان التجاري، ومعه العجز في الحساب الجاري، إلى حدّ كبير في العام 2022 مع ارتفاع قيمة الواردات بشكل ملحوظ وبنسبة 39,7%، بفعل الارتفاع في أسعار النفط والموادّ الأولية وأسعار السلع الغذائية المستوردة، من جهة، والتخزين وإعادة التصدير إلى دول مجاورة، من جهة أخرى، مقابل تراجع قيمة الصادرات بنسبة بلغت 10,2%. وسُجّل عجز في ميزان المدفوعات قارب 3,2 مليارات دولار في العام 2022 مقابل عجز أدنى قارب 2 مليار دولار في العام الذي سبق.

وقد حاولت التدابير الاستثنائية التي اتخذها مصرف لبنان طوال العام 2022 لجم التقلبات الحادّة في سعر الصرف في السوق الموازية، فكانت تنجح أحياناً وبشكل مؤقت ومحدود، فيما تخفق أحياناً أخرى لاعتبارات كثيرة، منها ما هو سياسي مرتبط بالشغور الرئاسي وعدم توافر حكومة مكتملة الصلاحية والعرقلة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، ومنها ما يتعلّق بالمضاربات والتحوّط وحال الفوضى التي تعمّ البلاد والرفع الكامل للدعم وسرعة خلق النقد وضعف التدفّقات الواردة بالنظر إلى حجم الطلب.

### 5-1

وعانت الأسواق المحلية، نتيجة هذه التدابير الاستثنائية والمفصّلة في مكان آخر من هذا التقرير، نقصاً حاداً في السيولة بالعملة الوطنية، ما رفع كلفة الحسم بالليرة إلى مستويات مرتفعة قاربت 30%، ولا سيّما في النصف الأول من العام 2022. وسُجّل أيضاً ارتفاع كبير في حجم النقد في التداول خارج مصرف لبنان، ولا سيّما في النصف الثاني من العام (من 45761 مليار ليرة في نهاية العام 2021 وصولاً إلى 80171 مليار ليرة في نهاية العام 2022). كما استمرّ تراجع احتياطات القطع لدى المصرف

## أبرز المؤشرات الاقتصادية لعامي 2021 و 2022

| 2022      | 2021      |   |
|-----------|-----------|---|
| 121.7     | 140.3     | متوسط المؤشر الاقتصادي العام لمصرف لبنان Coincident indicator |
| 79,990    | 110,881   | عدد عمليات البيع العقارية                                     |
| 147,038   | 200,734   | عدد المعاملات (الصفقات) العقارية                              |
| 21,649    | 23,546    | القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية (مليار ليرة)               |
| 1,788     | 1,349     | الرسوم العقارية (مليار ليرة)                                  |
| 9,575     | 9,554     | مساحات البناء المرخص بها (ألف متر مربع)                       |
| 2,124     | 1,951     | تسليمات الإسمنت (ألف طن)                                      |
| 37,436    | 36,425    | القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة (مليون دولار)              |
| 1,193     | 1,168     | عدد البواخر   |
| 4,479,704 | 3,784,840 | حجم البضائع المفرغة (طن)                                      |
| 960,492   | 861,573   | حجم البضائع المشحونة (طن)                                     |
| 165,148   | 144,867   | عدد المستوعبات المفرغة  |
| 25,6      | 93,6      | إيرادات المرفأ (مليون دولار)                                  |
| 1,540     | 1,335     | الواردات الزراعية (مليون دولار)                               |
| 327       | 538       | الصادرات الزراعية (مليون دولار)                               |
| 1,734     | 1,822     | كمّيات الواردات الزراعية (ألف طن)                             |
| 425       | 403       | كمّيات الصادرات الزراعية (ألف طن)                             |
| 11,542    | 12,124    | كمّيات البضائع المفرغة (ألف طن)                               |
| 3,119,404 | 2,070,631 | عدد الوافدين  |
| 3,199,748 | 2,206,216 | عدد المغادرين   |

المصادر : مصرف لبنان، مديرية الشؤون العقارية، نقابتا المهندسين في بيروت وطرابلس، مطار رفيق الحريري الدولي، إدارة واستثمار مرفأ بيروت، مديرية الجمارك.

## 2 - المالية العامة والمديونية العامة

### المالية العامة

في المالية العامة للعام 2022، وبحسب تقديرات البنك الدولي في غياب الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة المالية العائدة للعام المذكور :

- تحقّق فائض إجمالي نسبته 0,3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض إلى الناتج نسبته 1% في عام 2021.
- تحقّق فائض أولي نسبته 0,9% من الناتج مقابل فائض نسبته إلى الناتج 1,8% في العام 2021.
- تراجع المقبوضات الإجمالية إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 13,1% في 2020.
- تراجع المدفوعات الإجمالية إلى 5,7% من الناتج مقابل 16,4% في 2020.

وقدّر البنك الدولي المقبوضات الإجمالية المحقّقة في العام 2022 بـ 1,3 مليار دولار على سعر الصرف في السوق الموازية مقابل 1,2 مليار للمدفوعات، ليكون بذلك الفائض العام بقيمة 93 مليون دولار مع استمرار تراجع النفقات الأولية (أي خارج خدمة الدين) إلى 5,1% من الناتج في العام 2022 وتقلّص قيمة خدمة الدين العام منذ إعلان الحكومة التوقف عن دفع سندات اليوروبندز أساساً وفائدة في آذار 2020. وبحسب البنك الدولي، تأثرت الإيرادات الضريبية بالتراجع الاقتصادي والتهرّب الضريبي مع التحوّل إلى الاقتصاد النقدي، وتوقّف الموظفين في الإدارات والمؤسسات العامة عن العمل احتجاجاً على تدهور القدرة الشرائية لأجورهم ورواتبهم، بالإضافة إلى عدم تناسق سعر الصرف المطبّق على الضرائب والرسوم، علماً أنه ابتداءً من كانون الأول 2022، بوشر اعتماد سعر 15 ألف ليرة للدولار الجمركي ليصار إلى رفعه إلى 45 ألف ليرة في شباط 2023 وثم إلى 60 ألف ليرة في نيسان 2023 وصولاً إلى سعر صيرفة في أيار 2023 الذي قارب 90 ألف ليرة.

### 1-2

يشار إلى أنه في قانون موازنة 2022 الصادر بتاريخ 15/11/2022، قدّر العجز العام بحوالي 9400 مليار ليرة على أساس 31487 مليار ليرة للمقبوضات مقابل 40874 مليار ليرة للمدفوعات. في باب المقبوضات، قدّر القانون الإيرادات الضريبية بـ 19544 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بـ 10441 ملياراً ومقبوضات الخزينة بـ 1502 مليار ليرة. وفي باب المدفوعات، قدّرت النفقات الجارية بـ 37708 مليارات ليرة مقابل 3166 مليار ليرة للنفقات الاستثمارية. علماً أن التطورات التي حصلت بعد إقرار قانون الموازنة أطاحت بالأرقام المقدّرة إذ أقرّت الحكومة إعطاء حوافز وزيادة أجور للعاملين في القطاع العام وللمتقاعدين على دفعات منذ مطلع العام 2022. وللعلم أيضاً وحتى إعداد هذا التقرير لم تكن بعد أرقام المالية العامة العائدة لأي شهر من عام 2022 قد نُشرت.

### 2-2

- وفي العام 2021 وبحسب وزارة المالية، سجّلت الموازنة العامة فائضاً في الرصيد الإجمالي بقيمة 2197 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 4083 مليار ليرة في عام 2020.
- وفي العام 2021، حقّق الرصيد الأولي (الرصيد الإجمالي ناقص خدمة الدين العام) فائضاً مقداره 5009 مليارات ليرة مقابل عجز مقداره 977 مليار ليرة في العام 2020.
- وتعود هذه الفوائض إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 32% وانخفاض النفقات بنسبة 7% كما يظهره الجدول أدناه عند مقارنة الأرقام في العام 2021 قياساً على العام 2020.
- وتأتّى ارتفاع المقبوضات من ارتفاع إيرادات الموازنة (الضريبية وغير الضريبية) بنسبة 37,4%، في حين انخفضت مقبوضات الخزينة بنسبة 11,8%. نذكر

2020 متأثرة بقرارات الإقفال المفروضة لمواجهة جائحة كورونا.

أن الإيرادات قد ارتفعت في عام 2021 مع تحسّن التحصيلات الضريبية بعد تراجعها كثيراً في عام

### المالية العامة في العامين 2020 و 2021

| التغير<br>بالنسبة | بالقيمة | 2021  | 2020  |                                  |
|-------------------|---------|-------|-------|----------------------------------|
| 32.08%            | 4921    | 20263 | 15342 | الإيرادات الإجمالية (مليار ليرة) |
| -7.00%            | -1359   | 18066 | 19425 | النفقات الإجمالية (مليار ليرة)   |
| -9.43%            | -293    | 2813  | 3106  | منها خدمة الدين العام            |
| -6.53%            | -1066   | 15253 | 16319 | الإنفاق خارج خدمة الدين العام    |
|                   |         | 2197  | -4083 | الرصيد الكلي (مليار ليرة)        |
|                   |         | 5010  | -977  | الرصيد الأولي (مليار ليرة)       |

المصدر : وزارة المالية.

### 3-2

ويفضّل الجدول أدناه أبرز الإيرادات الضريبية وغير الضريبية خلال العامين 2020 و 2021 وفي قانون موازنة العام 2022.

### جدول تفصيلي عن المدفوعات الإجمالية (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

| قانون موازنة العام<br>2022 | المحصّل<br>في عام 2021 | المحصّل<br>في عام 2020 |   |
|----------------------------|------------------------|------------------------|---|
| 31,487                     | 20,263                 | 15,342                 | الإيرادات العامة                        |
| 19,544                     | 15,237                 | 10,474                 | الإيرادات الضريبية                      |
| 7,488                      | 5,744                  | 4,857                  | ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال  |
| 4,265                      | 2,084                  | 754                    | ضريبة الدخل على الأرباح                 |
| 1,128                      | 924                    | 715                    | ضريبة الدخل على الرواتب والأجور         |
| 1,644                      | 2,322                  | 3,205                  | ضريبة الدخل على الفوائد                 |
| 8,199                      | 6,476                  | 3,348                  | الرسوم الداخلية على السلع والخدمات      |
| 5,577                      | 4,809                  | 1,864                  | الضريبة على القيمة المضافة              |
| 1,474                      | 2,002                  | 1,448                  | الضريبة على الأملاك المبنية             |
| 1,594                      | 484                    | 328                    | الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية   |
| 789                        | 532                    | 493                    | إيرادات ضريبية أخرى                     |
| 10,441                     | 3,565                  | 3,212                  | الإيرادات غير الضريبية                  |
|                            |                        |                        | منها :                                  |
| 7,734                      | 2,359                  | 2,146                  | حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة |
| 2,349                      | 779                    | 716                    | الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات     |
| 17                         | 39                     | 24                     | الغرامات والمصادرات                     |
| 341                        | 388                    | 325                    | إيرادات غير ضريبية أخرى                 |
| 1,502                      | 1,461                  | 1,656                  | مقبوضات الخزينة                         |

المصدر : وزارة المالية.

## 4-2

مدفوعات الخزينة بنسبة 21%. ويظهر الجدول أدناه أبرز النفقات للعامين 2020 و2021 وفي قانون موازنة 2022.

أما انخفاض النفقات فهو ناجم عن انخفاض نفقات الموازنة (لا سيما خدمة الدين العام والتحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان) بنسبة 8,4% وتراجع

### جدول تفصيلي عن المدفوعات الإجمالية (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

| قانون موازنة 2022 | المحصّل في عام 2021 | المحصّل في عام 2020 |                                  |
|-------------------|---------------------|---------------------|----------------------------------|
| 40,874            | 18,066              | 17,554              | النفقات العامة                   |
|                   |                     |                     | منها :                           |
|                   | 810                 | 1,393               | التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان |
|                   | 9,893               | 9,885               | الأجور والتعويضات                |
|                   | 2,813               | 3,106               | خدمة الدين العام                 |
| 3,166             | 246                 | 418                 | النفقات الاستثمارية              |

المصدر : وزارة المالية.

## 5-2

الإيرادات والانتقال إلى نظام ضريبي أكثر كفاءة وفعالية وشمولاً في المدى المتوسط. **ومن التدابير الفورية التي يوصي بتطبيقها :**

- **تصحيح التقييم الخاطيء** بمعنى ضرورة استخدام سعر صرف موحد لتحويل كل الضرائب، مع إمكانية استخدام مؤشر قريب من سعر الصرف الحقيقي في فترة انتقالية ومن دون أن يكون السعر المعتمد دون سعر منصة صيرفة أو أي سعر يُحدّد سلفاً. فكان تقييم خاطيء للجمارك ورسوم الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة بسبب استخدام سعر صرف 1507,5 ليرة ما تسبب في خسارة إيرادات تعادل 4,8% من الناتج في العام 2022 حسب صندوق النقد.
- **التصحيح لمراعاة التضخم المرتفع:** بمعنى ضرورة إعادة تحديد رسوم الاستهلاك وحدود التكلفة ذات القيم الاسمية وربطها بالتضخم.
- **وقف المعاملة المفرطة في ما يتعلق بالضريبة على عائدات رأس المال** بحيث يؤدي فرض ضرائب أقل مما ينبغي على الميسورين إلى إضعاف الإيرادات وتقليل السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل.

وفي ما يخص موازنة العام 2023، لم تبدأ حتى إعداد هذا التقرير عملية إعدادها ومناقشتها، بالرغم من الدخول في الشهر الخامس من السنة. ولم يتم بعد تعيين الهيئة النازمة للكهرباء ولا وضع خطة فعالة لتحسين الجباية رغم إقرار زيادة التعرفة على الفواتير المحصّلة ابتداءً من شهر تشرين الثاني 2022 والجباية على أساس سعر صيرفة زائد 20%. كما ما زال تعدّد أسعار الصرف الذي تعتمد الدولة قائماً بدل السير باتجاه توحيد. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد يطلب أن يكون لدى لبنان استراتيجية مالية متوسطة الأجل لاستعادة القدرة على تحمّل الدين العام على أن يبدأ ذلك في إقرار موازنة عام 2023 مبنية على سعر صرف موحد لأغراض الجمارك والضرائب، وتتضمّن تعديلات لتعبئة الإيرادات الضريبية وخطوات لتحسين الإدارة العامة، فضلاً عن تقليص تحويلات الخزينة إلى الكهرباء. كما يذكر الصندوق بوجود إعادة هيكلة نظام التقاعد. **فبحسب تقرير المساعدة التقنية من صندوق النقد الدولي (كانون الثاني 2023)،** يحدّد الصندوق خيارات إصلاح السياسة الضريبية لوقف نزيف

**بالليرة اللبنانية** 91169 مليار ليرة، بانخفاض نسبته 1,4% قياساً على نهاية العام 2021 حيث بلغ 93247 مليار ليرة. ونتج ذلك من تباطؤ الإصدارات وتجاوز استحقاقات سندات الخزينة بالليرة خلال العام 2022 (14043 مليار ليرة) الاكتتابات الجديدة (12151 مليار ليرة). وعند تقييم الدين العام بالليرة على سعر الصرف في السوق الموازية (42400 ليرة في نهاية العام 2022)، تكون قيمته 2,15 مليار دولار، أي حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بـ 21,6 مليار دولار.

## 7-2

انخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية إلى 17,1% في نهاية العام 2022 من 22,7% في نهاية عام 2021 لعدم قدرتها وعدم رغبتها لهذا التمويل، في حين ارتفعت حصة كل من مصرف لبنان (إلى 63,0% مقابل 62,2%) والقطاع غير المصرفي (إلى 19,9% مقابل 15,1% نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

- كما من الضروري إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية ومعالجة أوجه القصور في ضرائب الشركات.
- إطلاق إمكانات الضرائب العقارية** من خلال القيام فوراً بإلغاء الإعفاء الممنوح للعقارات الشاغرة.
- ومن التدابير على المدى القصير التي يوصى بها صندوق النقد
- إعادة الكفاءة الكبيرة إلى ضريبة القيمة المضافة** من خلال اعتماد تدابير معتدلة منها إلغاء الإعفاء الذي تحظى به مستلزمات الإنتاج في عدد من القطاعات.
- استخدام رسوم الاستهلاك بصورة أفضل:** مع الإشارة إلى أن هذه الرسوم من شأنها توفير إيرادات مهمة.
- سدّ الثغرات وتحديث ضريبة الدخل على الشركات** من بينها إلغاء النظم المطبّقة على شركات الأوفشور والشركات القابضة.

أما التدابير الموصى بها على المدى المتوسط فأبرزها وضع قانون جديد لضريبة الدخل يضمن الحياد الضريبي بين مصادر الدخل والأشكال القانونية.

## 6-2 المديونية العامة

في نهاية العام 2022، بلغت قيمة الدين العام المحرّر

## مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

| كانون الأول 2022 | كانون الأول 2021 | كانون الأول 2020 |                    |
|------------------|------------------|------------------|--------------------|
| 17,1             | 22,7             | 25,8             | المصارف في لبنان   |
| 63,0             | 62,2             | 61,4             | مصرف لبنان         |
| 19,9             | 15,1             | 12,8             | القطاع غير المصرفي |
| 100,0            | 100,0            | 100,0            | المجموع            |

المصدر: مصرف لبنان.

## 8-2

فانخفض إلى 6,42% في نهاية عام 2022 مقابل 6,55% في نهاية العام 2021، وانخفض الأجل المثقل لهذه المحفظة إلى 3,57 سنوات مقابل 4,16 سنوات في نهاية العامين على التوالي.

على صعيد معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، استقرت في العام 2022 على جميع الفئات المُصدّرة على ما كانت عليه في العام 2021. أمّا معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية

## 9-2

وفي نهاية كانون الأول 2022، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 64724 مليار ليرة مقابل 74009 مليارات ليرة في نهاية كانون الأول 2021، مسجلاً انخفاضاً نسبته 12,5% في العام 2022، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي من 19238 مليار ليرة في نهاية العام 2021 إلى 26445 ملياراً في نهاية العام 2022.

والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى 14228 مليون دولار في نهاية العام 2022 مقابل 4763 مليون دولار في نهاية العام 2021. مع التذكير بأن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن دفع سندات اليوروبندز في آذار 2020 ومنذ ذلك الحين، لم تبادر إلى دعوة الدائنين للتفاوض ولم توضح نيتها وخطتها.

## 10-2

وفي نهاية العام 2022، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملة الأجنبية 41337 مليون دولار (191,2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر) مقابل 38515 مليون دولار في نهاية عام 2021، أي بارتفاع نسبته 7,3%. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن الدفع للأساس

## 11-2

وفي ما يخص تمويل الدين العام المحرر بالعملة الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية عامي 2021 و2022، حيث بلغت حصة حاملي سندات اليوروبندز 94,9% مقابل 3,9% للمؤسسات المتعددة الأطراف و1,1% للحكومات و0,1% لمصادر أخرى.

### مصادر تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

| كانون الأول 2022 | كانون الأول 2021 | كانون الأول 2020 |                           |
|------------------|------------------|------------------|---------------------------|
| 1,1              | 1,3              | 1,6              | الحكومات                  |
| 3,9              | 3,8              | 4,1              | المؤسسات المتعددة الأطراف |
| 94,9             | 94,8             | 94,2             | حَمَلَة سندات يوروبندز    |
| 0,1              | 0,1              | 0,1              | مصادر خارجية أخرى         |
| 100,0            | 100,0            | 100,0            | المجموع                   |

المصدر: مصرف لبنان.

## 12-2

وفي سوق سندات اليوروبندز، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية 7,38% ومتوسط عمر المحفظة

7,84 سنوات في نهاية شباط 2020، وهي آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز.

## 3 - التطورات النقدية

### المشهد العام

1-3

عرفت الأوضاع النقدية مزيداً من التدهور في العام 2022. وقد تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق الموازية إلى مستويات قياسية جديدة في العام المذكور، ولغاية إعداد هذا التقرير<sup>1</sup>، وتجاوز معدّل التضخم الـ 170%، في حين تراجعت موجودات مصرف لبنان السائلة من العملات الأجنبية إلى حدود 10,4 مليارات دولار في نهاية كانون الأول 2022.

2-3

وبدأ العمل بسعر صرف رسمي جديد لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي قدره 15000 ليرة للدولار ابتداءً من أول شباط 2023، بعد تثبيته على سعر 1507,5 ليرات مقابل الدولار لأكثر من 25 عاماً.

3-3

وفي موازاة الأزمة التي يعرفها لبنان منذ ما يزيد عن الثلاث سنوات، اتخذ مصرف لبنان سلسلة من الإجراءات التنظيمية<sup>2</sup> في محاولة منه للحدّ من تراجع احتياطياته بالعملات الأجنبية، ولتهدئة وتيرة تقلبات سعر صرف الليرة في السوق الموازية، ولإعادة تفعيل عمل المصارف العاملة في لبنان، ولدعم الاقتصاد

والمواطنين، من دون أن ينجح في وقف الانهيار الحاصل وإثماً فقط في إبطاء وتيرته وتخفيف تداعياته.

### 4-3 في المعطيات الإحصائية

1-4-3

في العام 2022، تابع سعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية في السوق الموازية الإرتفاع الذي يسجّله منذ أيلول 2019، والذي يكون أحياناً بشكل سريع وملحوظ، ما كان يستدعي تدخلاً من مصرف لبنان للتخفيف من وتيرة تدهور العملة الوطنية. وقد وصل إلى حدود 42400 ليرة للدولار الواحد في نهاية العام 2022، بعد وصوله إلى 47800 ليرة للدولار في 26 كانون الأول 2022، وهو المستوى الأعلى له خلال العام 2022، مقابل 27650 ليرة للدولار الواحد في نهاية العام 2021.

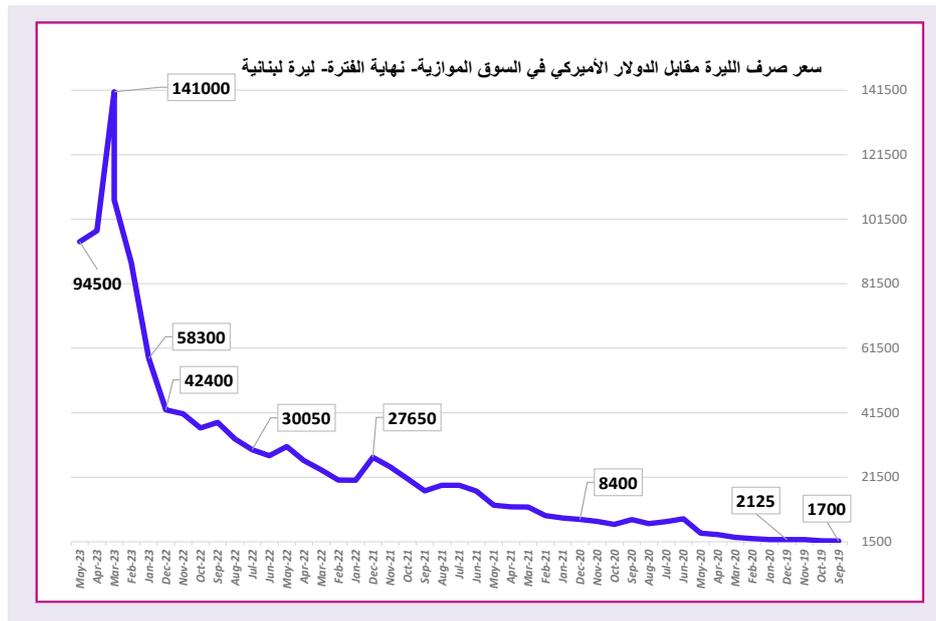
ومع بداية العام 2023، واصل سعر صرف الدولار مقابل الليرة ارتفاعه بوتيرة سريعة جداً، بحيث وصل إلى مستوى قياسي بلغ 141000 ليرة للدولار في 21 آذار، قبل أن يقرّر مصرف لبنان زيادة حجم العمليات على منصّة صيرفة ما أدى إلى تراجع كبير في سعر صرف في السوق الموازية، والذي كان بحدود 94500 ليرة للدولار عند كتابة هذا التقرير<sup>3</sup>.

### أسباب استهوار تراجع سعر صرف الليرة في العام 2022

إنّ منحى تراجع سعر صرف الليرة كان متوقّعاً في ظلّ الوضع السياسي الصعب لا بل المأزوم، والذي تُرجم بعدم القدرة على تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات النيابية، وبالفرغ الرئاسي منذ نهاية تشرين الأول والذي يُخشى أن تطول مدّته، وبالتالي في ظلّ غياب المعالجات الجديّة من أجل النهوض بالاقتصاد من خلال وضع وتطبيق خارطة طريق تتضمّن الإصلاحات الهيكلية المنشودة. وفي إطار هذه الأجواء، لقد أدّت أسباب عدّة مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشاكل السياسية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في العام 2022، منها ارتفاع قيمة الواردات السلعية بشكل ملحوظ إلى مستويات ما قبل الأزمة مع الحديث المبكر عن رفع الرسوم الجمركية إضافة إلى تفلّت الحدود، ومنها أيضاً عمليات المضاربة الكبيرة على الليرة، هذا بالإضافة إلى شراء مصرف لبنان للدولار في السوق الموازية ليقوم ببيعه لاحقاً على منصّة صيرفة، مع التناقص المستمرّ في موجوداته من العملات الأجنبية.

1- حيث قارب الـ 95000 ليرة للدولار (31 أيار 2023) بعد أن وصل إلى مستوى قياسي بلغ 141000 ليرة للدولار في 21 آذار 2023.  
2- تجدون ملخصاً وافياً لهذه الإجراءات في التقارير السنوية السابقة.  
3- في 31 أيار 2023.

وبما أنّ سعر الصرف هو مرآة الاقتصاد، فإنّ السيطرة على المسار الانحداري لسعر الصرف لن تنجح باعتماد حلول مؤقتة لا تعطي نتيجة سوى لفترة قصيرة، بل باستعادة عامل الثقة من الداخل وأيضاً من الخارج، نظراً للحاجة إلى تدفّق أموال جديدة إلى البلد. ويتطلّب ذلك، بعكس ما نلمس على الأرض تماماً، النية والإرادة لبناء دولة حقيقية تضع مصلحة الوطن والمواطنين فوق كلّ اعتبار، وتعمل على تنشيط الاقتصاد وتقويته، في حين نرى أنّ أصحاب القرار غير آبهين بقيمة الوقت الذي يمرّ وبحجم المصاعب، لا بل المآسي، التي يعاني منها المواطن.

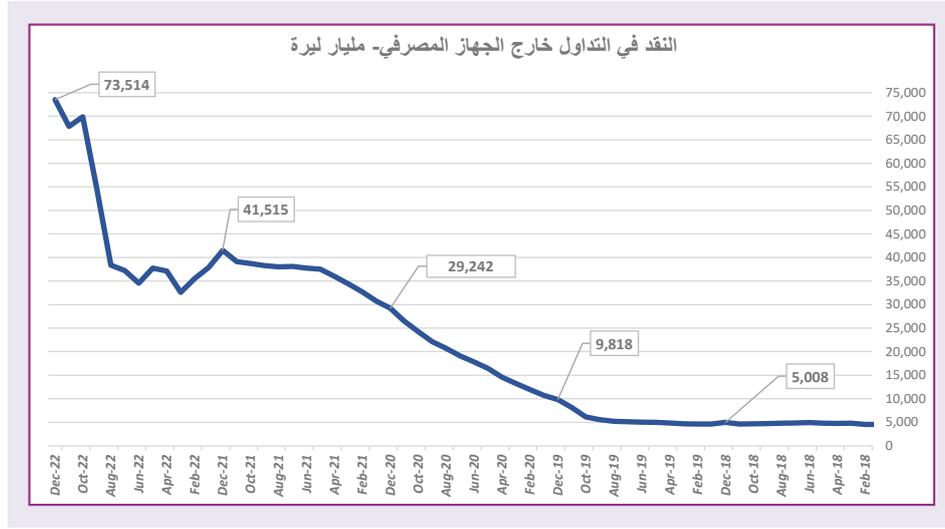


المصدر: Lirate.com

### 2-4-3

ليرة في الأسبوعين اللذين تليا بيان مصرف لبنان الصادر في 27 كانون الأول 2022 المتعلّق بالسماح للمصارف أن تشتري الدولار الأميركي الورقي من مصرف لبنان مقابل الليرات اللبنانية التي بحوزتها أو لدى عملائها على سعر صرف منصة صيرفة دون سقف محدّد في مرحلة أولى ليتمّ بعدها تحديد سقف 100 مليون ليرة على أن يستفيد منها الأفراد حصراً دون المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى تمكّن مصرف لبنان من خفض النقد المتداول بالليرة إلى 53748 مليار ليرة في نهاية آذار 2023 بفعل زيادة حجم التداول على منصة صيرفة في الثلث الأخير من الشهر المذكور.

في موازاة الأزمة المالية والمصرفية المستمرة منذ أكثر من 3 سنوات دون معالجة شافية، أصبح الاقتصاد اللبناني قائماً على نظام الدفع النقدي **Cash economy**، بالليرة اللبنانية وخاصّة وبشكل متزايد بالدولار الأميركي. وازداد النقد المتداول بالليرة خارج الجهاز المصرفي إلى مستويات غير مسبوقة في العام 2022، وتحديدًا في النصف الثاني منه، بحيث وصل إلى 73514 مليار ليرة في نهاية العام 2022، بزيادة ضخمة قاربت الـ 32 ألف مليار ليرة وبلغت نسبتها أكثر من 77% في عام واحد، مع ما يحمل ذلك من مفاعيل سلبية على سعر الصرف والتضخم. وقد تمكّن مصرف لبنان من تخفيض النقد المتداول بحوالي 10 آلاف مليار



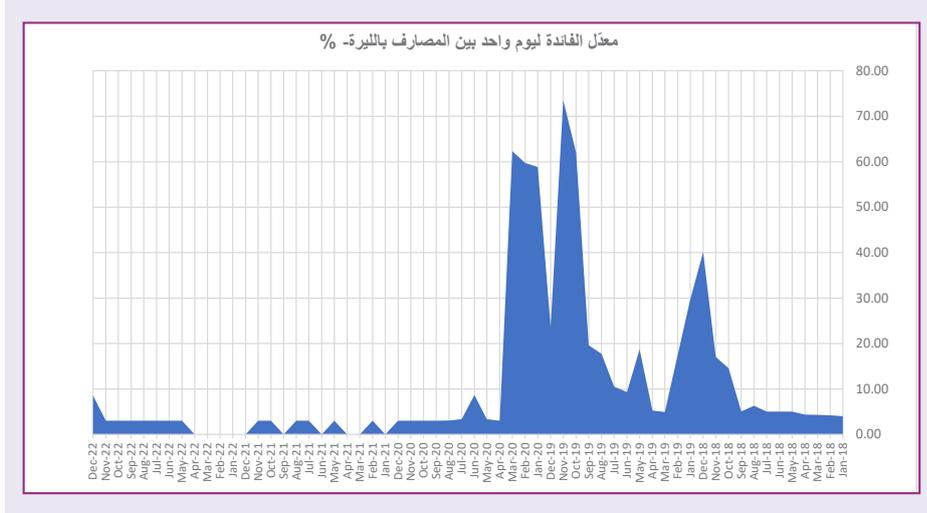
المصدر: مصرف لبنان.

### 3-4-3

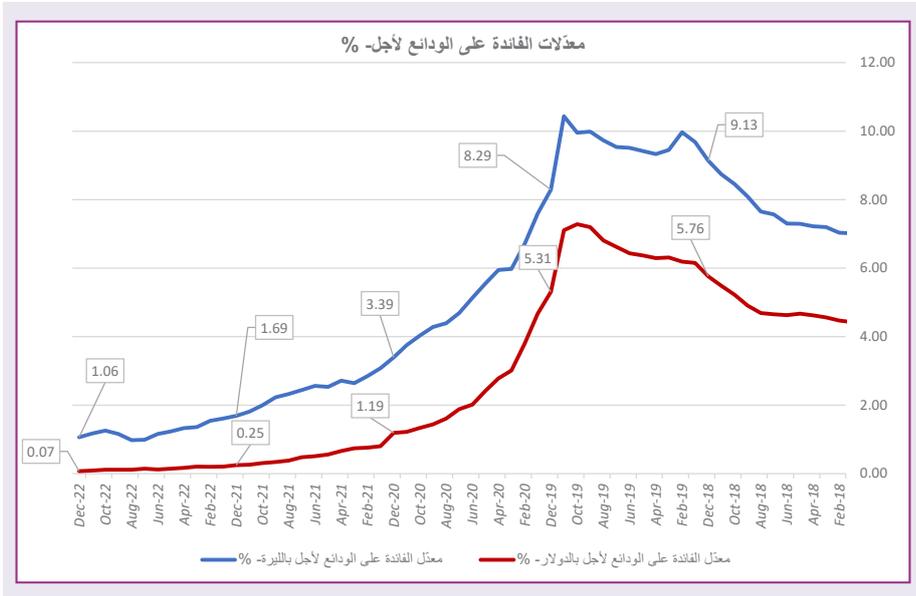
الدائنة تراجعها في العام 2022، وذلك بـ 63 نقطة أساس بالنسبة إلى الودائع لأجل بالليرة وبـ 18 نقطة أساس بالنسبة إلى الودائع لأجل بالدولار، أي بوتيرة أقل من العام الذي سبق. من جهتها، بقيت معدّلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة مستقرّة في العام 2022، كما في العام الذي سبقه، علماً أنّه قد تمّ تخفيضها بما بين 180 إلى 300 نقطة أساس في آذار ونيسان 2020.

من ناحية أخرى، سجّل معدّل الفائدة بين المصارف بالليرة **Interbank Rate** مستويات منخفضة بلغت 3% خلال العام 2022 في عمليّات بأحجام متواضعة مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة، باستثناء الشهر الأخير من العام 2022 أو بالتحديد الأيام الأخيرة منه حيث نُفّذت عمليّات اقتراض بين المصارف بأعداد وأحجام كبيرة نسبياً. وارتفع معدّل الفائدة إلى 15% في عدد من العمليّات<sup>4</sup>. وتابعت معدّلات الفائدة المصرفية

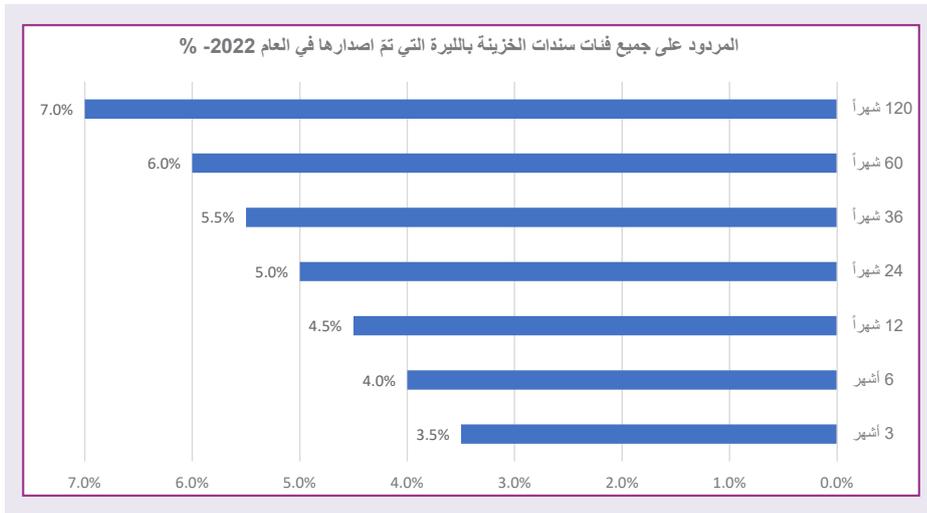
4- وارتبط ذلك على الأرجح ببيان مصرف لبنان الصادر في 27 كانون الأول 2022 حول رفع سعر صيرفة إلى 38 ألف ليرة وبشراء مصرف لبنان الليرات اللبنانية وبيع الدولار النقدي دون سقف للأفراد والمؤسسات الذي استمرّ لأيام قليلة ليتمّ بعدها وضع سقف 100 مليون ليرة للأفراد فقط مع استثناء المؤسسات.



المصدر: شركة لبنان المالية.



المصدر: مصرف لبنان.

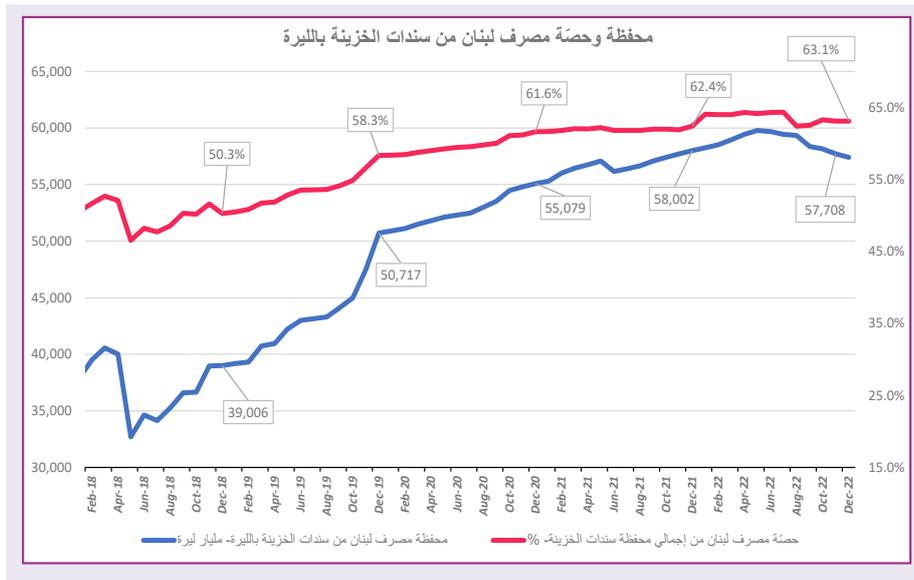


المصدر: مصرف لبنان.

### 4-4-3

محفظة سندات الخزينة في نهاية العام المذكور. أمّا بالنسبة لتمويل القطاع العام بالعملات الأجنبية في العام 2022، فيمكن القول بأنّه اقتصر على تمويل بعض النفقات الأساسية مثل تأمين القمح وعلاجات الأمراض المزمنة وغيرها من أو عبر مصرف لبنان (حقوق السحب الخاصة، البنك الدولي، ...).

وبقي مصرف لبنان في العام 2022 ممولاً رئيسياً للقطاع العام بالليرة، كما يُستدلّ عليه من تطوّر محفظته من سندات الخزينة بالليرة، والتي سجّلت مستويات قياسية جديدة خلال العام 2022، ووصلت إلى 57403 مليارات ليرة في نهاية العام 2022<sup>5</sup>، كما ارتفعت حصّته إلى 63,1% من إجمالي



المصدر: مصرف لبنان.

### 5-4-3

على الأرجح من ارتفاع معدّل الفائدة العالمية على الدولار، ليتراجع بالتالي إجمالي موجودات مصرف لبنان الخارجية باستثناء الذهب إلى 15,2 مليار دولار في نهاية كانون الأول 2022. تشير إلى أنّه في الفصل الأول من العام 2023، تابعت موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية تراجعها لتصل إلى 9,6 مليارات دولار في نهاية آذار 2023، كما تراجع إجمالي موجودات مصرف لبنان الخارجية باستثناء الذهب إلى 14,4 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور. ولا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ قيمة مخزون الذهب الذي يملكه مصرف لبنان ازداد على نحو

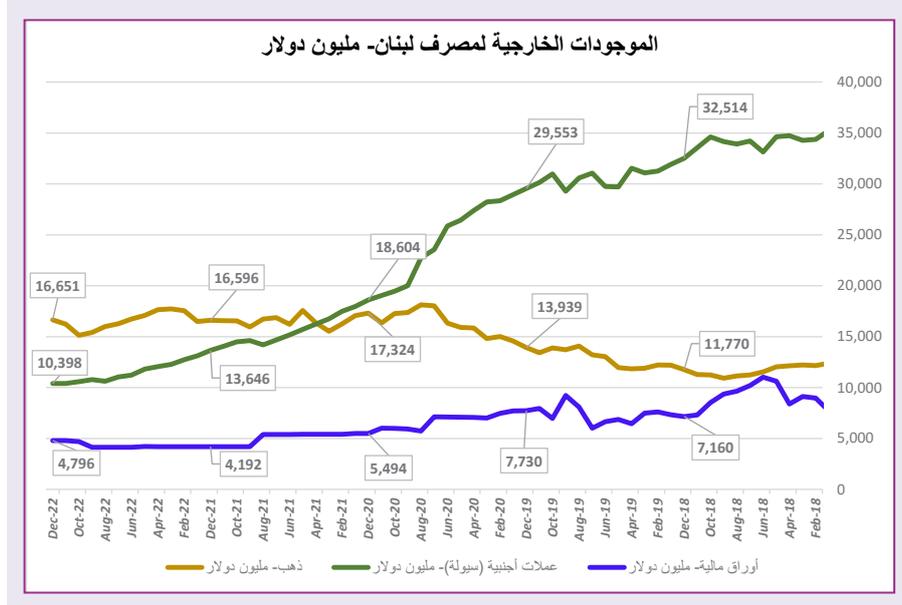
واستمرّ إجمالي احتياطيّات أو موجودات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية في التراجع ولو بوتيرة أدنى من السابق وصولاً إلى 10,4 مليارات دولار في نهاية العام 2022 مع استمرار تطبيق تعميم مصرف لبنان رقم 158<sup>6</sup>، ومع استمرار مصرف لبنان بتمويل بعض الأدوية وفي التّدخل في سوق القطع عبر منصّة صيرفة، إضافة إلى استعمال الحكومة لجزء من حقوق السحب الخاصّة التي حصل عليها لبنان من صندوق النقد الدولي وتمّ ايداعها سابقاً في المركزي. من جهتها، ارتفعت توظيفات مصرف لبنان في الأوراق المالية المحليّة والعالمية قليلاً إلى حوالي 4,8 مليارات دولار في نهاية العام 2022 للاستفادة

5- آخر المعطيات المتوافرة.

6- الذي يحصل المستفيد منه على 400 دولار شهرياً نقداً والممول جزئياً من تخفيض نسبة الودائع الإلزامية لدى المركزي من 15% إلى 14%.

الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن "مجلس الذهب العالمي" في كانون الثاني 2023.

بسيط إلى حوالي 16,7 مليار دولار في نهاية العام 2022 مع الارتفاع الطفيف في سعر أونصة الذهب عالمياً، واحتل لبنان بذلك المرتبة 20 عالمياً والمرتبة

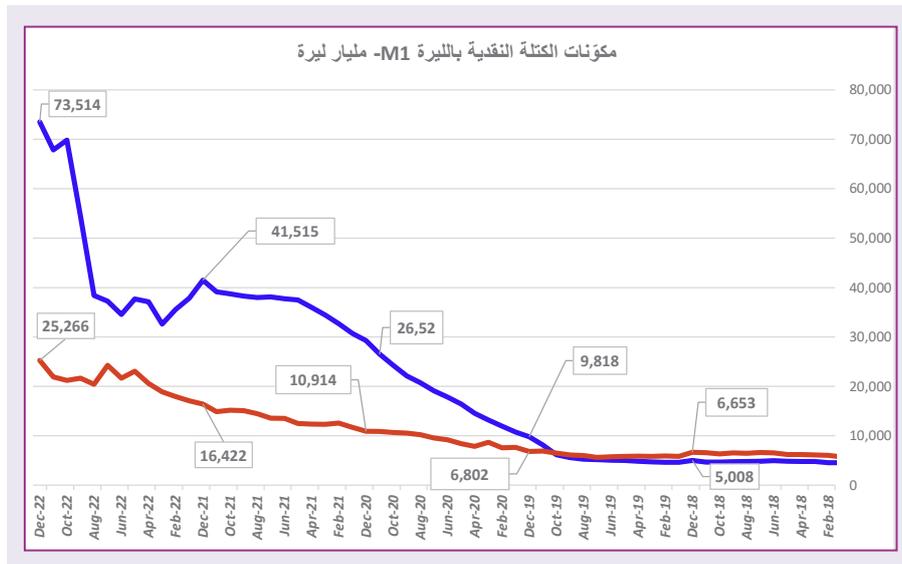


المصدر: مصرف لبنان.

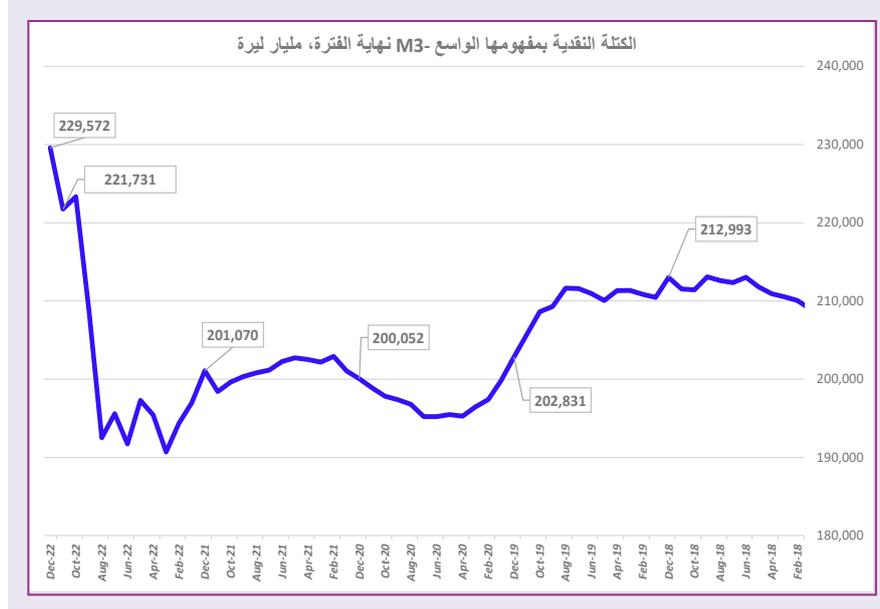
### 5-3 الكتلة النقدية

و2020. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع مكونات الكتلة النقدية بالليرة (+70,5% M1)، مقابل تراجع الودائع لأجل بالليرة (-15,5%) والودائع بالعملات الأجنبية (-7,4%).

ازدادت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) بنسبة 14,2% في العام 2022، بعد ارتفاعها البسيط في العام 2021 وتراجعها للمرة الأولى في تاريخها في العامين 2019



المصدر: مصرف لبنان.



المصدر: مصرف لبنان.

(من دون الذهب) التي تابعت المنحى التراجعي الذي تسجله منذ العام 2011، إذ انخفضت بأكثر من 3,2 مليارات دولار في العام 2022. في المقابل، ازدادت "البنود الصافية الأخرى"<sup>7</sup> بشكل ملحوظ لتعوض الأثر الانكماشى للعناصر المذكورة أعلاه على الكتلة النقدية، حيث يُسجل ضمنها، بين عدّة أمور، الفارق بين قيمة الودائع بالدولار والتي تم سحبها بالليرة بحسب التعميمين 151 و158 وبين قيمتها محتسبة على أساس السعر الرسمي، وأيضاً الفارق بين سعر شراء مصرف لبنان للدولارات الورقية مقابل الليرة في السوق الموازية وسعر بيعه هذه الدولارات على منصة صيرفة بحسب التعميم 161.

ويلخص الجدول التالي أبرز العناصر التي أثرت على الكتلة النقدية M3 والتي ساهمت بارتفاعها بقيمة 28502 مليار ليرة في العام 2022. ونتوقف عند ثلاثة عناصر كان لها أثر انكماشى واضح على الكتلة النقدية. أولاً، التسليفات الصافية للقطاع العام التي تابعت انخفاضها للسنة الثالثة على التوالي وذلك بقيمة 16664 مليار ليرة. وثانياً، التسليفات للقطاع الخاص التي واصلت تراجعها في العام المذكور بما يوازي 10631 مليار ليرة، مع تسديد الديون من قبل بعض الأفراد والمؤسسات نقداً أو من خلال الودائع المصرفية وندرة لا بل توقف التسليفات الجديدة. وثالثاً، الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي

7- تتضمن بنوداً عدّة من ميزانية كل من مصرف لبنان والمصارف، نذكر أبرزها: الأصول الثابتة المادية وغير المادية، والموجودات الأخرى، والأموال الخاصة، والالتزامات الأخرى.

## تطور الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة - مليار ليرة)

| التغير<br>2021/2022 | 2022   | التغير<br>2020/2021 | 2021   | 2020   |  |
|---------------------|--------|---------------------|--------|--------|--|
| +31999              | 73514  | +12273              | 41515  | 29242  | النقد في التداول   |
| +8844               | 25266  | +5508               | 16422  | 10914  | ودائع تحت الطلب بالليرة  |
| +31842              | 98780  | +17781              | 57937  | 40156  | السيولة الجاهزة بالليرة (م1)                                   |
| +28624              | 107631 | +11497              | 79007  | 67510  | الكتلة النقدية بالليرة (م2)                                    |
| +28502              | 229572 | +1018               | 201070 | 200052 | الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م3) |
|                     | 32,02% |                     | 20,65% | 14,62% | النقد في التداول/الكتلة النقدية م3                             |
|                     |        |                     |        |        | <b>عناصر التغطية</b>   |
| -4753               | 18197  | -4078               | 22950  | 27028  | الموجودات الخارجية الصافية                                     |
| +83                 | 25102  | -1097               | 25019  | 26116  | منها: ذهب  |
| -4836               | -6905  | -2981               | -2069  | 912    | موجودات خارجية صافية غير الذهب                                 |
| -16664              | 50842  | -8784               | 67506  | 76290  | التسليفات الصافية للقطاع العام                                 |
| -1259               | -19131 | -489                | -17872 | -17383 | فروقات القطع   |
| -10631              | 30038  | -11295              | 40669  | 51964  | التسليفات للقطاع الخاص   |
| +61808              | 149625 | +25664              | 87817  | 62153  | بنود أخرى صافية  |

المصدر : مصرف لبنان.

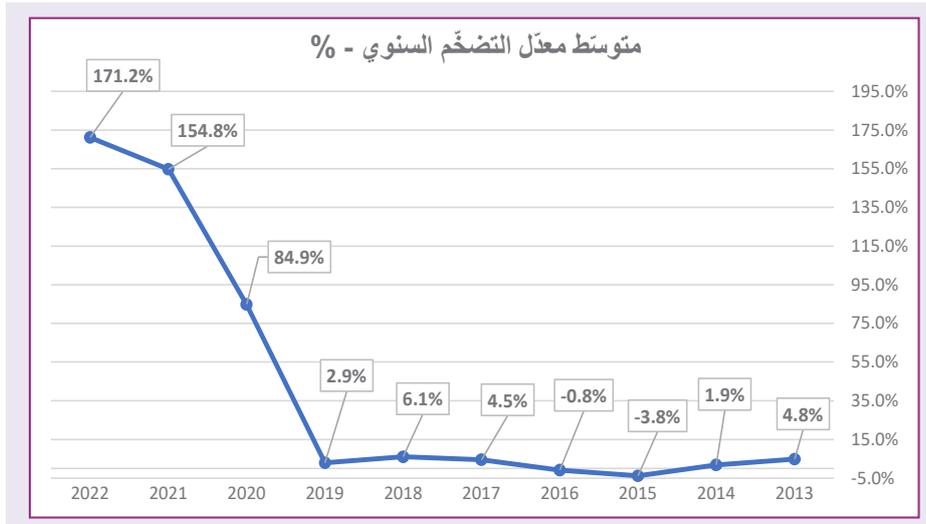
### 6-3 التضخم

السنوات العشر الأخيرة والذي نادراً ما كان يتخطى الـ 5% قبل الأزمة. ونتج ارتفاع معدل التضخم في العام 2022 بشكل رئيسي عن التراجع الكبير لسعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار في السوق الموازية ما أثر بشكل مباشر وكامل على أسعار السلع المستوردة<sup>9</sup>، كما تأثرت أسعار السلع والخدمات المحلية ولو بدرجة أقل وبقدر متفاوت. يُضاف إلى ذلك الإرتفاع الكبير في أسعار السلع العالمية من مواد غذائية (أكثر من 14%)، ونفط (حوالي 40%)، وعدد من المعادن، متأثرة بشكل خاص بالحرب الدائرة في أوكرانيا.

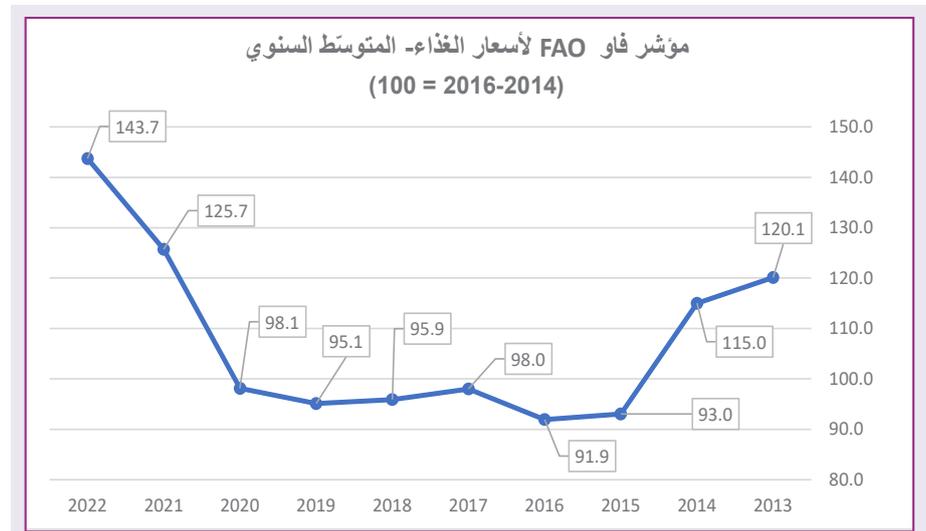
ارتفع معدل التضخم المقاس لمتوسط الفترة إلى مستوى قياسي<sup>8</sup> جديد بحيث وصل إلى 171,2% في العام 2022، بعد أن بلغ 154,8% في العام 2021 و84,9% في العام 2020، وذلك بحسب دراسة مؤشّر أسعار الاستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي. وفي الواقع، قد يكون معدل التضخم أعلى من الرقم المنشور لعدّة أسباب منها أنّ أوزان السلع والخدمات المعتمدة داخل "سلّة الاستهلاك" لم تعد تتماشى مع النمط الاستهلاكي في البلد حيث تعيّرت الأولويات إلى حدّ كبير. ويبيّن الرسم البياني أدناه تطور معدل التضخم في

8- منذ العام 1992، أي منذ زهاء 30 عاماً.

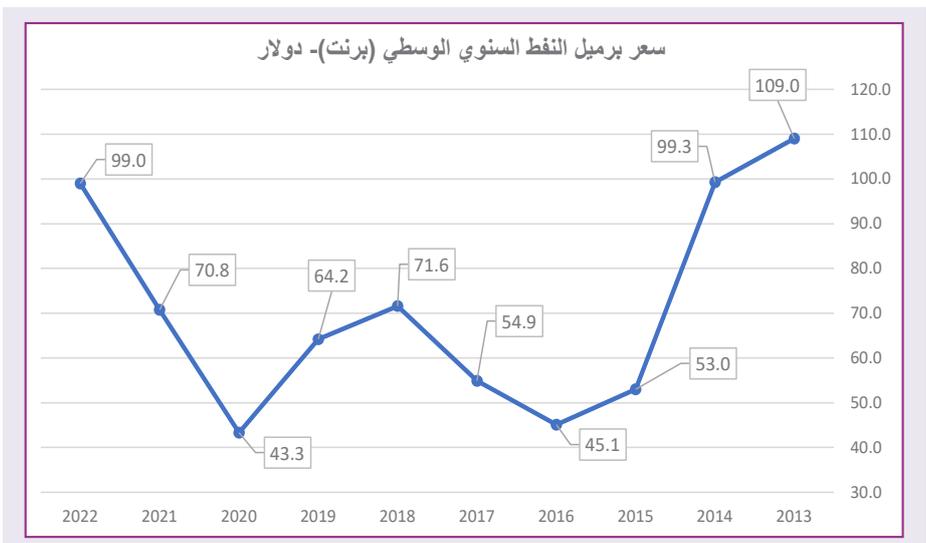
9- غير المدعومة.



المصدر: إدارة الإحصاء المركزي.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO.



المصدر: markets.businessinsider.com

## 4 - المدفوعات الخارجية

### 1-4

بحسب آخر المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان، ازداد العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري Current account في لبنان إلى حوالي 3,0 مليارات دولار في النصف الأول من العام 2022 مقابل عجز بقيمة 2,2 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2021. وساهم في هذا الأمر ارتفاع العجز في الميزان التجاري للسلع (فوب FOB) <sup>10</sup> إلى حوالي 6,2 مليارات دولار من حوالي 4,4 مليارات دولار في الفترتين المذكورتين على التوالي، في حين سجّل تقديرات الفائض في موازين الخدمات وحساب التحويلات الجارية والدخل مجتمعاً تحسناً إلى حوالي 3,2 مليار دولار من حوالي 2,2 مليار دولار، ولكن ليس كافياً لخفض العجز في ميزان المدفوعات. وبخصوص كامل العام 2022، من المقدّر أن يحقق العجز في الميزان الجاري مستوى أعلى ممّا كان عليه في العام 2021 (3,4 مليارات دولار)، مع ارتفاع الواردات السلعية بشكل ملحوظ على الرغم من حصول تحسّن في ميزان التحويلات الجارية والخدمات. وبناءً على ذلك وعلى تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للعام 2022 مقيماً بالدولار، من المقدّر أن تكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي Current account deficit/ GDP قد بلغت حوالي 28% في العام المذكور مقابل حوالي 15% في العام 2021.

### 2-4

على صعيد تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان، فقد ارتفعت بحوالي 7,0% في العام 2022 لتصل إلى حدود 6,8 مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، مقابل 6,4 مليارات دولار في العام 2021، ليحتلّ لبنان المركز الثالث إقليمياً بعد مصر والمغرب. مع العلم أنّها قد تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الانتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتع بها هذا الانتشار في شتى المجالات واستمرار ارتباطه الاجتماعي والاقتصادي بالأسر والبلد، ولعبت هذه التحويلات دوراً أساسياً في صمود اللبنانيين المقيمين في وجه الأزمات المتتالية التي يعرفها البلد منذ العام 2019. وبحسب تقديرات مصرف لبنان، ارتفعت التحويلات الصافية إلى ما يزيد عن 2,8 مليار دولار في النصف الأول من العام 2022 (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل حوالي 2,5 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2021، أي بنسبة 12,5%، ذلك أنّ التحويلات الصادرة من لبنان تراجعت بشكل ملحوظ (-25%) في ظلّ ارتفاع التكاليف المرتبطة بها وانخفاض عدد العمّال الأجانب في لبنان، وحسّنت بدورها رصيد التحويلات الصافية، علماً أنّ التحويلات الواردة إلى لبنان بقيت مستقرّة بحسب معطيات المصرف المركزي.

10- يختلف العجز في الميزان التجاري المسجّل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تُضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل هذه الأخيرة ما يلي: السلع المُعاد تصديرها، السلع المُصدّرة بشكل مؤقت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المُعاد تصديرها بعد تجهيزها محلياً، وإصلاح السلع.

## أبرز بنود ميزان المدفوعات (مليون دولار)

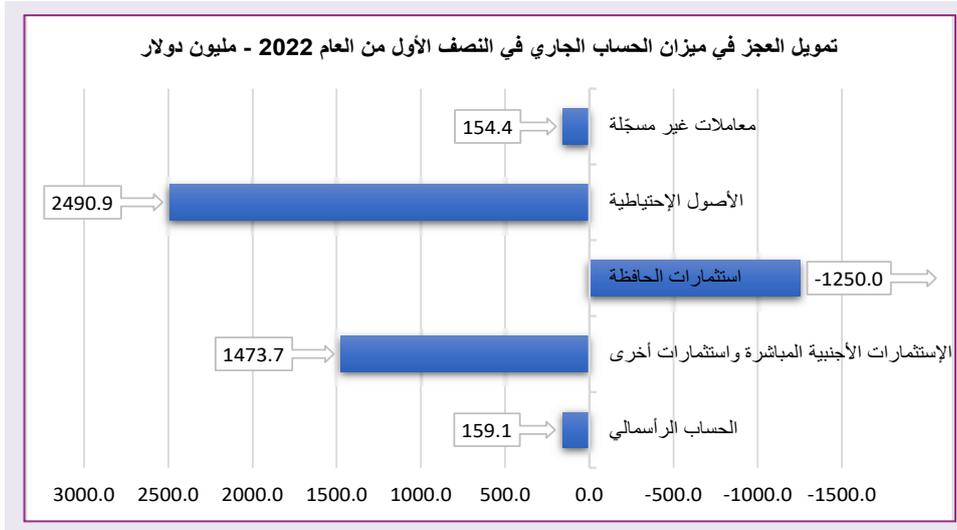
| أول 6 أشهر<br>2022 | أول 6 أشهر<br>2021 | 2021          | 2020          |                             |
|--------------------|--------------------|---------------|---------------|-----------------------------|
| -6,230             | -4,369             | -8,226        | -6,499        | الميزان التجاري             |
| 948                | 398                | 990           | 67            | صافي حساب الخدمات           |
| -546               | -701               | -1,497        | -1,015        | صافي حساب الدخل             |
| 2,800              | 2,490              | 5,335         | 4,669         | صافي حساب التحويلات الجارية |
| <b>-3,028</b>      | <b>-2,182</b>      | <b>-3,398</b> | <b>-2,779</b> | <b>الحساب الجاري</b>        |
| 2,874              | 2,471              | 7,121         | 11,430        | الحساب الرأسمالي والمالي    |
| 159                | 469                | 933           | 1,666         | الحساب الرأسمالي            |
| 2,715              | 2,002              | 6,188         | 9,764         | الحساب المالي               |
| 237                | 848                | 1,971         | 1,578         | استثمارات أجنبية مباشرة     |
| -1,250             | -1,198             | 533           | 2,205         | استثمارات الحافظة           |
| 1,237              | -1,180             | -2,843        | -7,203        | استثمارات أخرى              |
| 2,491              | 3,532              | 6,527         | 13,183        | الأصول الإحتياطية           |
| 154                | -289               | -3,723        | -8,652        | معاملات غير مسجلة           |

المصدر : مصرف لبنان.

### 3-4

وبالعادة، يُموّل العجز في ميزان الحساب الجاري في لبنان من لبنان من خلال الحساب الرأسمالي والمالي Capital and financial account، أي من خلال تدفق رساميل صافية بأشكال متعددة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاع العام والخاص وغيرها، ومن خلال استعمال احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية إذا لزم الأمر كما هي الحال بالنسبة إلى الأعوام الممتدة من العام 2018 إلى العام 2022. وتبين أرقام مصرف لبنان العائدة للنصف الأول من العام 2022 وجود رصيد صافٍ إيجابي في كلّ من حساب الرأسمال والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات أخرى بقيمة تقارب الـ 1,6 مليار دولار، قابله رصيد صافٍ سلبي في حساب استثمارات الحافظة

بواقع 1,25 مليار دولار، أي أن هذه الأرصدة مجتمعة لم تغط، كما درجت عليه العادة سابقاً، سوى جزء بسيط من العجز في الحساب الجاري البالغ 3 مليارات دولار، ما استدعى استعمال الاحتياطي لدى مصرف لبنان لتغطية هذه العجزات، أي حوالي 2,7 مليارات دولار. وأشارت أرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان إلى استعمال حوالي 2,5 مليار دولار من احتياطات العملات الأجنبية مع تقدير رصيد بحدود 200 مليون دولار في بند "معاملات غير مسجلة" - Un-recorded transactions. مع الإشارة إلى أنّ العجز في ميزان المدفوعات المُقاس بطريقة تقريبية من خلال التغير في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي، أي مصارف ومصرف لبنان، بلغ 2,6 مليار دولار في النصف الأول من العام 2022.



المصدر: مصرف لبنان.

العام 2021 و 1971 مليون دولار في كامل العام 2021، وهذا أمر طبيعي مع غياب ثقة المستثمرين في الخارج في ظلّ الغموض الذي يلفّ مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أنّ مستواها في العام 2021 تأثّر بعودة استثمارات أجنبية مباشرة من الخارج إلى لبنان بقيمة فاقت 1365 مليون دولار بحسب معطيات المركزي، ارتبطت على الأرجح بانسحاب المصارف اللبنانية من بعض الأسواق الخارجية تأميناً للسيولة بالعملة الأجنبية. ونذكر بأنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تمّول سابقاً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وقد تركّزت في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الاستثمارات في كثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

#### 5-4 التجارة الخارجية الواردات السلعية

بحسب المركز الآلي الجمركي، ارتفعت قيمة الواردات السلعية بشكل لافت إلى 19053 مليون دولار في العام 2022، مقابل 13641 مليون دولار في العام 2021، أي بقيمة 5412 مليون دولار وبنسبة 39,7٪، بعد ارتفاعها أيضاً في العام 2021 إمّا على نحو أقلّ وذلك بقيمة 2331 مليون دولار وبنسبة 20,6٪، في حين كانت قد تراجعت بشكل ملحوظ في العام

وبالعودة إلى العام 2021، تبين المعطيات التي ينشرها مصرف لبنان أنّ رصيد الحساب الرأسمالي والمالي خارج احتياطي العملات لدى المصرف المركزي بلغ أقلّ من 600 مليون دولار أي أنّه لم يغطّ سوى جزء بسيط من العجز في الحساب الجاري البالغ 3,4 مليارات دولار، ما استدعى استعمال الاحتياطي لدى مصرف لبنان لتغطية العجز. وأشارت أرقام ميزان المدفوعات إلى استعمال ما يقارب 6,5 مليار دولار من احتياطيّات العملات الأجنبية (بدل 2,8 مليار دولار)، التي غطّت أيضاً زهاء 3,7 مليارات دولار إضافية لعمليات غير مسجّلة Unrecorded transactions. مع الإشارة إلى أنّ العجز في ميزان المدفوعات المُقاس بطريقة تقريبية من خلال التغيّر في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي، أي المصارف ومصرف لبنان، بلغ 2,0 مليار دولار في العام المذكور.

#### 4-4

وتشير المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) حول الاستثمارات في العالم، إلى أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان تراجعت بشكل كبير إلى حوالي 237 مليون دولار في النصف الأول من العام 2022، مقابل حوالي 848 مليون دولار في الفترة ذاتها من

تتألف بوجه خاص من المشتقات النفطية (+١٧٠٣ مليون دولار) تحت تأثير زيادة الأسعار العالمية وليس الكميات المستوردة (التي تراجعت)، ومن الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (+١٢٧٤ مليون دولار)، ومن معدات النقل (+٨٧٧ مليون دولار)، ومن المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة (+٤٤٤ مليون دولار).

٢٠٢٠ بقيمة ٧,٩ مليارات دولار وبنسبة ٤١,٢٪ نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية السائدة. وفي العام ٢٠٢٢، سجّلت جميع البنود الجمركية، باستثناء بند واحد هو منتجات الصناعة الكيماوية، ارتفاعاً في قيمة الواردات منها تفاوت بين بند وآخر، وكان أبرزها ارتفاع قيمة الواردات من المنتجات المعدنية التي

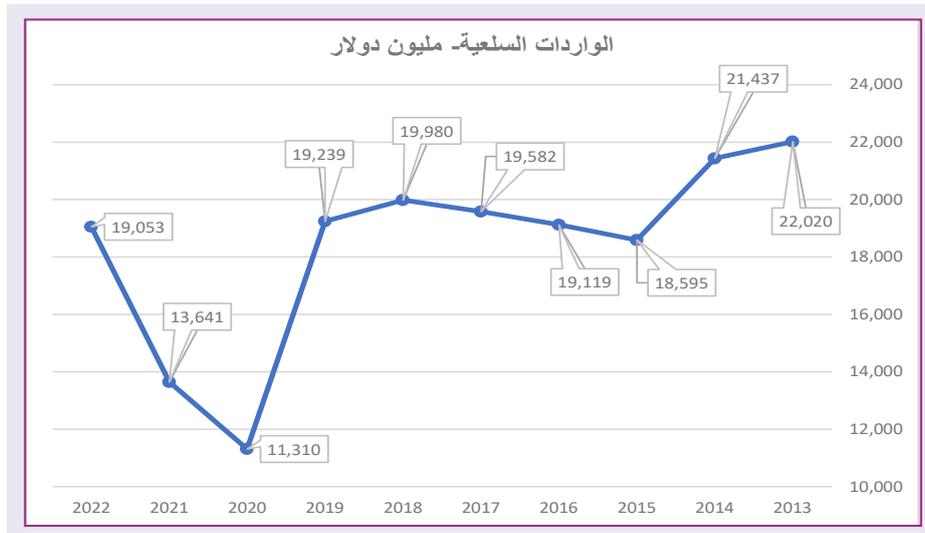
## الواردات السلعية

| السنوات | القيمة- مليون دولار | نسبة التغيّر - % | الكمّيات- ألف طن | نسبة التغيّر - % |
|---------|---------------------|------------------|------------------|------------------|
| 2018    | 19980               | +2,0             | 15855            | -16,4            |
| 2019    | 19239               | -3,7             | 19351            | +22,0            |
| 2020    | 11310               | -41,2            | 13475            | -30,4            |
| 2021    | 13641               | +20,6            | 12124            | -10,0            |
| 2022    | 19053               | +39,7            | 11540            | -4,8             |

المصدر : المركز الآلي الجمركي.

١٢٣٦ ألف طن وبنسبة ١٧,٢٪، في حين سجّل قسم كبير من السلع الأخرى ارتفاعاً في الكمّيات المستوردة تفاوت بين بند وآخر. وعند عزل بند المنتجات المعدنية، تكون الكمّيات المستوردة من باقي البنود الجمركية قد ازدادت بالمتوسط بنسبة كبيرة بلغت ١٣,٢٪.

في المقابل، سجّلت الكمّيات المستوردة تراجعاً بنسبة ٤,٨٪ وبحوالي ٥٨٣ ألف طن في العام ٢٠٢٢، بحيث بلغ حجمها ١١٥٤٠ ألف طن في العام ٢٠٢٢، مقابل ١٢١٢٤ ألف طن في العام الذي سبق. وقد تأثرت بشكل خاص بتراجع الكمّيات المستوردة من المنتجات المعدنية التي تزن كثيراً، وذلك بحوالي

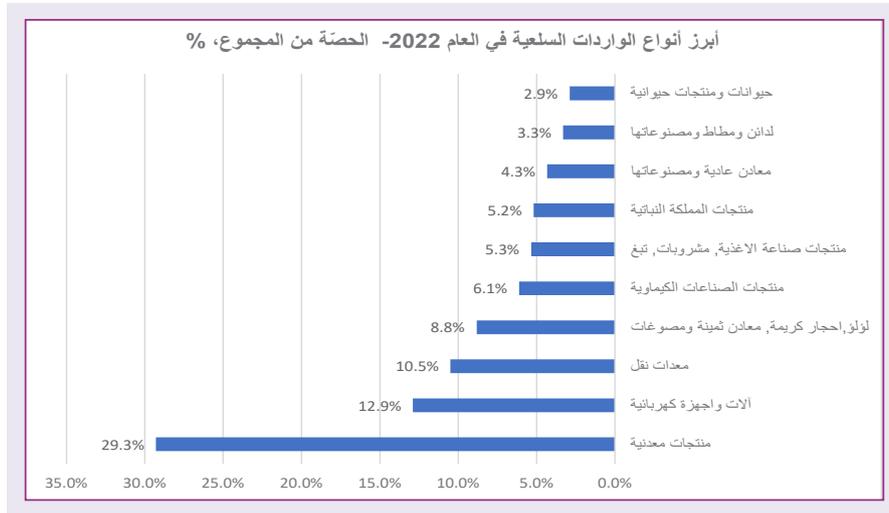


المصدر : المركز الآلي الجمركي.

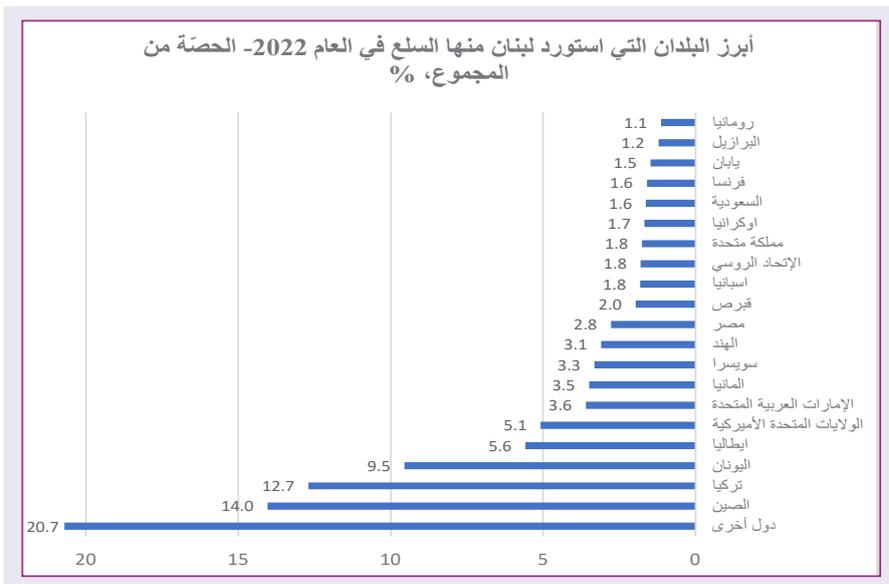
تشير إلى أن جزءاً كبيراً من هذا الاستيراد هو لسلع قابلة للتخزين استباقاً لرفع الرسوم الجمركية بعد أن كثر الحديث عنها طيلة العام في حين بوشر العمل به فعلياً منذ بداية كانون الأول ٢٠٢٢، وجاء أيضاً، كما درجت عليه العادة في السنوات الأخيرة، لتلبية حاجة الاقتصاد السوري جزئياً من عدد من السلع من مشتقات نفطية وغيرها خاصة وأنّ تسبّب الحدود يُساعد في ذلك.

ويختصر الرسمان البيانيان التاليان **توزّع قيمة الواردات السلعية** بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠٢٢.

وبذلك، تكون الواردات السلعية قد عادت إلى المستويات المرتفعة التي كانت تسجلها قبل الأزمة، وهذا أمر مستغرب في بلد يعاني من أزمة اقتصادية ومالية حادّة، حيث من الطبيعي والضروري أن يتمّ ضبط فاتورة الاستيراد إلى أقصى حدّ بعد أن شكّلت في السنوات الماضية نقطة ضعف كبيرة للاقتصاد واستنزافاً لموجودات البلد السائلة بالعملات الأجنبية. ولكن عند معرفة الأسباب الكامنة وراء الارتفاع الكبير في الواردات السلعية سيزول هذا الاستغراب. وقد ساهم بذلك ارتفاع أسعار السلع العالمية، وبخاصّة المشتقات النفطية والمواد الغذائية. كما أنّ الوقائع والمشاهدات



المصدر : المركز الآلي الجمركي.



المصدر : المركز الآلي الجمركي.

## 6-4 الصادرات السلعية

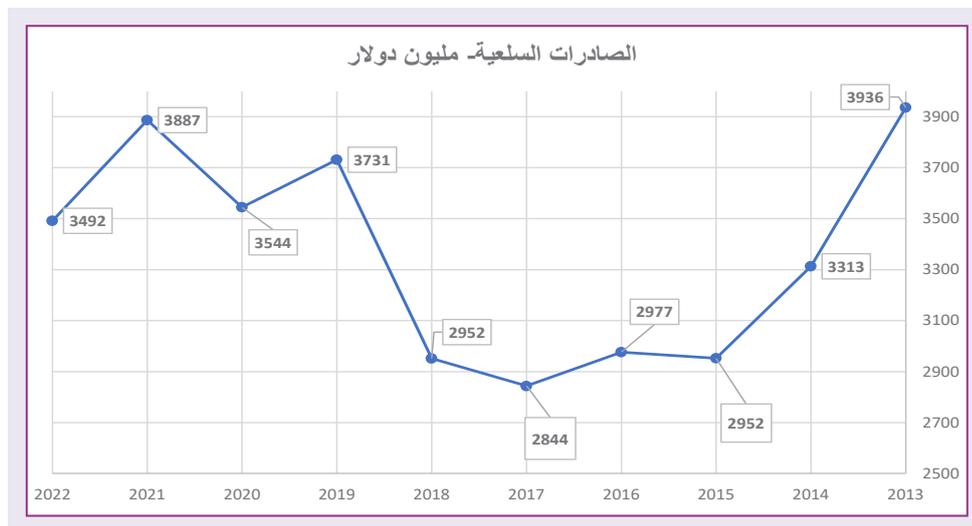
بلغت ٠,٧٪. وقد تأثرت بعدة عوامل منها ضعف الطلب السعودي على السلع اللبنانية، حيث كانت المملكة العربية السعودية تستورد سنوياً من لبنان ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار من السلع لتصل أحياناً إلى حدود الـ ٤٠٠ مليوناً. وفي تفصيل هذه الصادرات، يُلاحظ أنّ البنود الجمركية لم تعرف في العام ٢٠٢٢ لا اتجاهات واحداً ولا وتيرة تغيير واحدة.

سجّلت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٢ أداءً عادياً يأتي مندرجاً ضمن مستواها الوسطي المسجّل في السنوات العشرة الأخيرة، من دون أن تحقّق تطوراً لافتاً بعد الأزمة كما اعتقد به البعض بخاصة مع تدني كلفة العمالة في لبنان. وتراجعت هذه الصادرات إلى ٣٤٩٢ مليون دولار أو بنسبة ١٠,٢٪ في العام ٢٠٢٢، في حين ازدادت الكمّيات المصدّرة بنسبة بسيطة

## الصادرات السلعية

| السنوات | القيمة- مليون دولار | نسبة التغيّر - % | الكمّيات- ألف طن | نسبة التغيّر - % |
|---------|---------------------|------------------|------------------|------------------|
| 2018    | 2952                | +3,8             | 1840             | -5,0             |
| 2019    | 3731                | +26,4            | 1677             | -8,9             |
| 2020    | 3544                | -5,0             | 1889             | +12,6            |
| 2021    | 3887                | +9,7             | 1768             | -6,4             |
| 2022    | 3492                | -10,2            | 1780             | +0,7             |

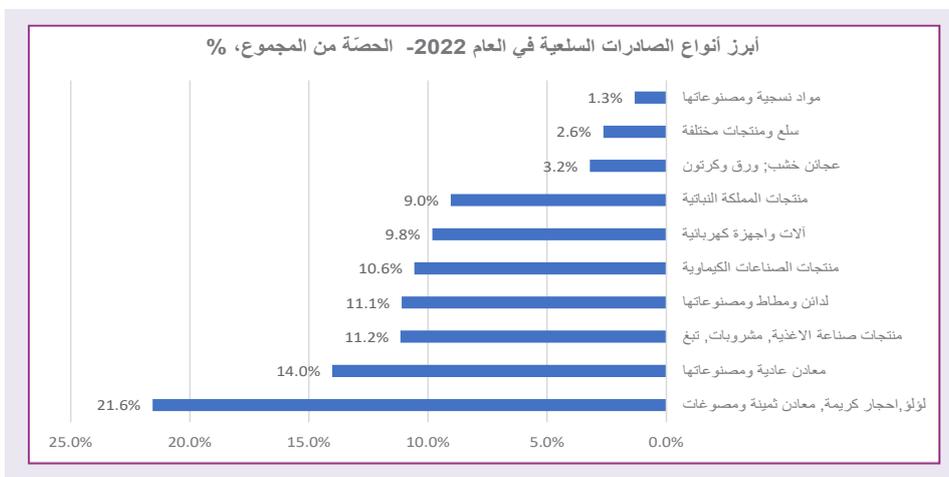
المصدر: المركز الآلي الجمركي.



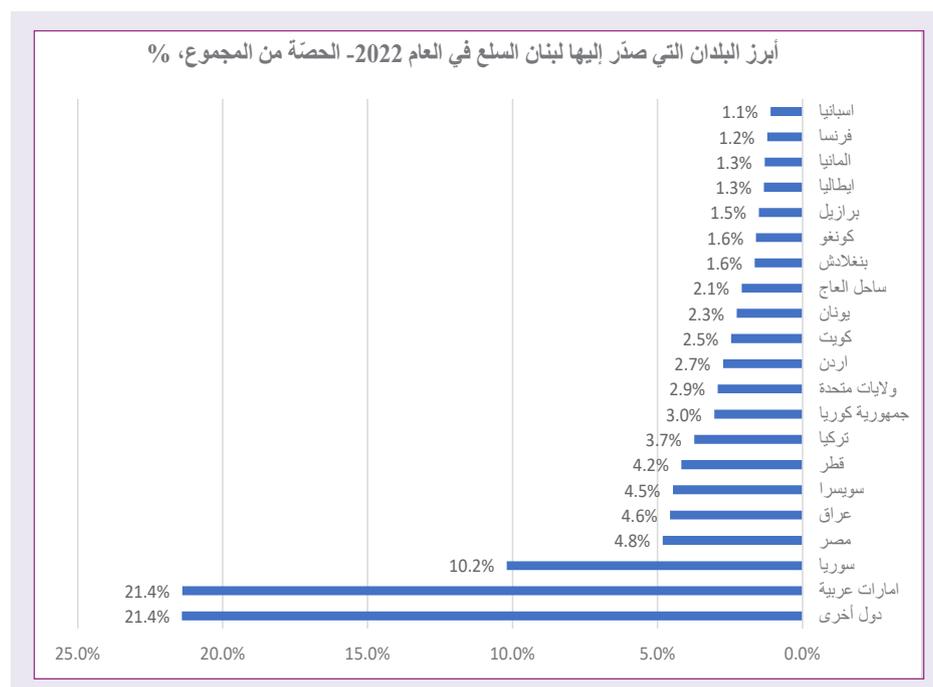
المصدر: المركز الآلي الجمركي.

البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٢.

ويضيء الرسمان البيانيان التاليان على توزع قيمة الصادرات السلعية بحسب أنواعها وأبرز



المصدر : المركز الآلي الجمركي.



المصدر : المركز الآلي الجمركي.

## 5 - النشاط المصرفي في العام 2022

تعمل المصارف في لبنان ومنذ بداية الأزمة في بيئة غير سليمة ومواتية، وتتعرض لسلسلة من الافتراءات والتجني والتعدييات وكأنها خطة تدميرية ممنهجة. علماً أن الأزمة الحالية تُصنّف بحسب المعايير الدولية بالنظامية سببها عوامل مترابطة تراكمت على مدى عقود. وتقع المسؤولية **أولاً** على الدولة التي هدرت الأموال بحكم سياسات الدعم وعدم ضبط التهريب الضريبي والهدر ثم أعلنت التوقف عن الدفع ولم تقرّ بعد حتى تاريخه خطة التعافي والتشريعات الضرورية لتأمين العدالة للجميع. **وثانياً** على مصرف لبنان الذي وضع السياسات النقدية تطبيقاً لسياسات الحكومات المتعاقبة. **وثالثاً** على المصارف في حال الاعتبار أنها المسؤولة عن إيداع فائض سيولتها لدى مصرف لبنان، مع العلم بأنها راعت تعاميم السلطات التنظيمية والرقابية في توظيفاتها.

### 1-5

في العام 2022 وبالمقارنة مع السنوات التي تلت الانتفاضة الشعبية في تشرين الأول 2019، تباطأت وتيرة تراجع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان والذي وصلت قيمته إلى ما يوازي 254853 مليار ليرة (ما يعادل 169,1 مليار دولار على أساس سعر صرف 1507,5 ليرة للدولار)، مسجلاً تراجعاً بنسبة 3,3% بعد تراجعته بنسبة 7% و13,3% و13,1% على التوالي في السنوات 2021 و2020 و2019. وترافق استمرار انكماش النشاط المصرفي وتعطل دور المصارف في تنمية الاقتصاد الوطني مع استمرار الأزمة السياسية والاقتصادية والمالية التي تعاني منها البلاد، مع شغور مركز الرئاسة الأولى وغياب حكومة أصيلة بالإضافة إلى عدم تطبيق أي من الإصلاحات المطلوبة تتيح الحصول على مساعدات خارجية.

### 2-5

يعرض الجدول أدناه تطور بنود مطلوبات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، بين نهاية العامين 2020 و2022:

تعمل المصارف في لبنان ومنذ بداية الأزمة في بيئة غير سليمة ومواتية، وتتعرض لسلسلة من الافتراءات والتجني والتعدييات وكأنها خطة تدميرية ممنهجة. علماً أن الأزمة الحالية تُصنّف بحسب المعايير الدولية بالنظامية سببها عوامل مترابطة تراكمت على مدى عقود. وتقع المسؤولية **أولاً** على الدولة التي هدرت الأموال بحكم سياسات الدعم وعدم ضبط التهريب الضريبي والهدر ثم أعلنت التوقف عن الدفع ولم تقرّ بعد حتى تاريخه خطة التعافي والتشريعات الضرورية لتأمين العدالة للجميع. **وثانياً** على مصرف لبنان الذي وضع السياسات النقدية تطبيقاً لسياسات الحكومات المتعاقبة. **وثالثاً** على المصارف في حال الاعتبار أنها المسؤولة عن إيداع فائض سيولتها لدى مصرف لبنان، مع العلم بأنها راعت تعاميم السلطات التنظيمية والرقابية في توظيفاتها.

والمصارف مستعدة للمساهمة بتحمّل المسؤولية الوطنية في هذه المرحلة الراهنة التي تستوجب تسريع الحلول. وتصرّ على وجوب إقرار خطة نهوض شاملة وكافة التشريعات والإصلاحات المطلوبة وأولها قانون الكابيتال كونترول لوضع الضوابط على السحوبات والتحاويل إلى الخارج للمحافظة على ما تبقى من مخزون بالدولار الأميركي والحدّ من تزايد الفجوة المالية بالإضافة إلى قانون إعادة هيكلة المصارف.

من جهة أخرى، تتعرض المصارف لجملة من استدعاءات قضائية تعسفية بشبهة تبييض الأموال من شأنها إلحاق الأذى بعلاقة المصرف المعني بالمصارف المرسلّة التي يمكنها وقف تعاملاتها بشكل تام مع لبنان عبر إقفال حسابات المصارف اللبنانية لديها، وبالتالي يصبح لبنان معزولاً عن العالم مالياً. ولطالما التزمت المصارف في لبنان بقواعد مكافحة

## مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)

| 2022          |              | 2021          |              | 2020          |              |  |
|---------------|--------------|---------------|--------------|---------------|--------------|--|
| القيمة        | الحصة (%)    | القيمة        | الحصة (%)    | القيمة        | الحصة (%)    |  |
| 154248        | 60,5         | 158178        | 60,0         | 168519        | 59,4         | ودائع القطاع الخاص المقيم              |
| 7055          | 2,8          | 7538          | 2,9          | 8264          | 2,9          | ودائع القطاع العام                     |
| 35270         | 13,8         | 36996         | 14,0         | 41233         | 14,5         | ودائع القطاع الخاص غير المقيم          |
| 6501          | 2,6          | 7343          | 2,8          | 9924          | 3,5          | التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم |
| 27569         | 10,8         | 26810         | 10,1         | 30045         | 10,6         | الأموال الخاصة                         |
| 24210         | 9,5          | 26922         | 10,2         | 25489         | 9,0          | مطلوبات أخرى                           |
| <b>254853</b> | <b>100,0</b> | <b>263717</b> | <b>100,0</b> | <b>283474</b> | <b>100,0</b> | <b>المجموع</b>                         |

المصدر : مصرف لبنان.

سبق بعد انخفاضات متتالية بنسبة ٧٪ في العام ٢٠٢١ وبنسبة ١١,٧٪ في العام ٢٠٢٠ وبنسبة ٨,٣٪ في العام ٢٠١٩. وبلغ مجموع انخفاض الودائع في السنوات الأربع الماضية (٢٠١٩-٢٠٢٢) ما يقارب ٤٨ مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢.

### 3-5 الودائع

في نهاية العام ٢٠٢٢، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم وودائع بعض مؤسسات القطاع العام، إلى ١٩٦٥٧٣ مليار ليرة (ما يعادل ١٣٠,٤ مليار دولار على أساس سعر صرف ١٥٠٧,٥ ليرة للدولار)، مسجلة تراجعاً نسبته ٣٪ قياساً على نهاية العام الذي



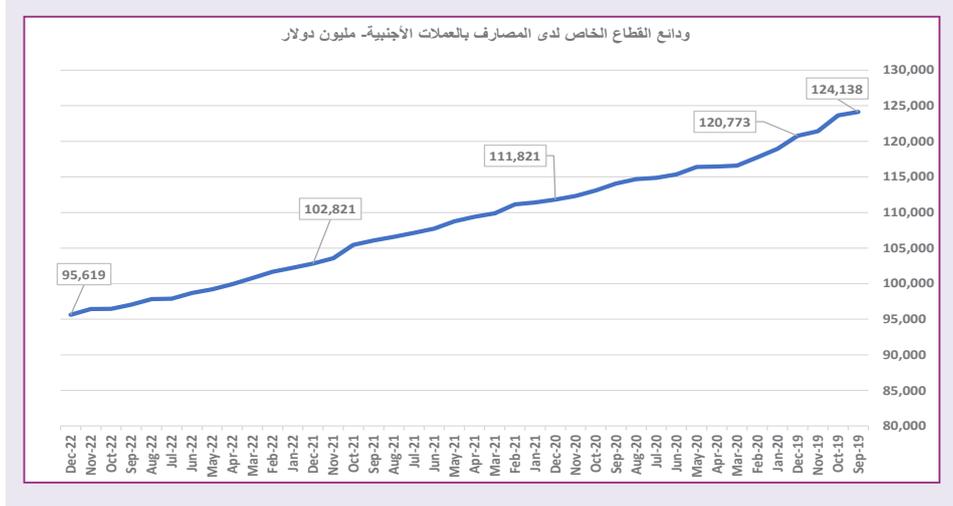
المصدر : مصرف لبنان.

#### 4-5

في تفصيل تطور ودائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتّضح انخفاض الودائع المحرّرة بالعملات الأجنبية بنسبة 7% وبقيمة 7,2 مليارات دولار لتصل إلى 95,6 مليار دولار في نهاية العام 2022، مقابل ارتفاع الودائع المحرّرة بالليرة اللبنانية بنسبة 12,9% وبمقدار 5202 مليار ليرة لتبلغ 45374 مليار ليرة في نهاية العام المذكور. ويُشار إلى أنه عند إعداد هذا التقرير، بلغت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية حوالي 94,1 مليار دولار في نهاية آذار 2023.

في نهاية العام 2022، شكّلت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم 78,5% من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم 17,9% وتلك العائدة للقطاع العام 3,6%.

يندرج تراجع الودائع في سياق تسديد القروض (حوالي 80% من تراجع الودائع نجم في السنوات الثلاث الماضية من تسديد القروض) ومن عمليات سحب الودائع ضمن السقوف والشروط الموضوعية بالإضافة إلى تقلص التدفّقات والتحويلات من الخارج لتغذية الودائع.



المصدر: مصرف لبنان.

#### 5-5

بالتعميم الوسيط رقم 544 في 13/2/2020)، وذلك في ظل القيود المطبّقة. وبلغ متوسط الفائدة على الودائع بالليرة 0,60% في كانون الأول 2022 مقابل 1,09% في كانون الأول 2021 (7,36% في كانون الأول 2019). كما انخفض متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 0,06% من 0,19% (4,62%) في التواريخ الثلاثة على التوالي.

فبموجب التعميم الوسيط رقم 536، طُلب من المصارف العاملة في لبنان التقيّد بالحدّ الأقصى لمعدل الفائدة الدائنة على الودائع بعد تاريخ 4/12/2019 وهو 5% على الودائع بالعملات الأجنبية و8,5% على الودائع بالليرة اللبنانية. أما بحسب التعميم الوسيط 544، فباتت هذه المعدلات 2% على الودائع لشهر

من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي 66,2% من الودائع الإجمالية في نهاية أيلول 2022 موزّعة على 49,2% من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة 33,8% من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على 50,8% من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

#### 6-5

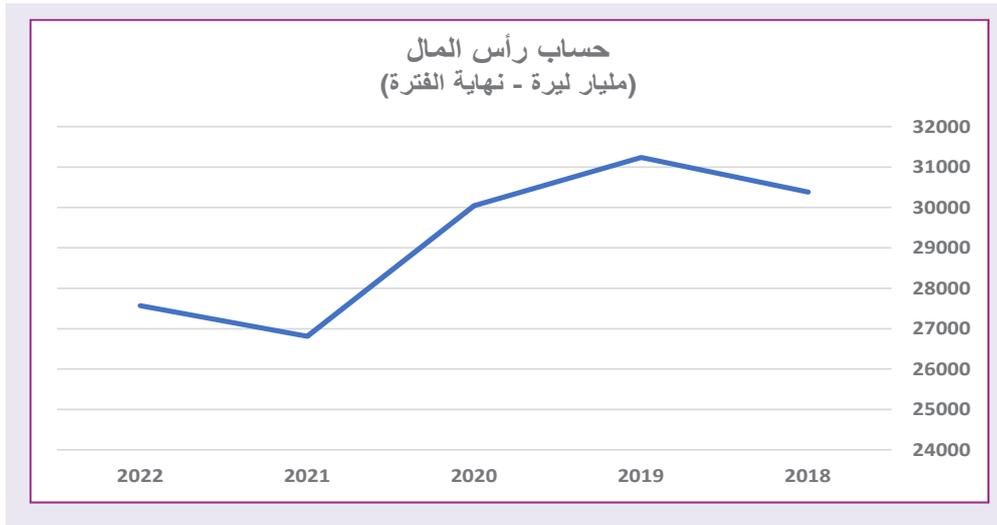
استمرّ انخفاض معدلات الفائدة في العام 2022 والذي كان بدأ في كانون الأول 2019 تطبيقاً للتعميم الوسيط لمصرف لبنان رقم 536 تاريخ 4/12/2019 (استتبّعه

للمصارف وتسجيل جزء منها في حسابات رأس المال. وكانت الأموال الخاصة تراجمت بنسبة 10,8% في عام 2021 وبنسبة أدنى قدرها 3,8% في العام 2020 (بعد أن شهدت ارتفاعاً بلغت نسبته 2,8% في العام 2019). مردّ هذا التراجع الخسائر التي تكبّدها المصارف مع رصدها مؤونات كبيرة تحسباً للمخاطر السيادية ولمخاطر القطاع الخاص كما إلى ارتفاع الأعباء التشغيلية. وفي نهاية كانون الأول 2022، شكّلت الأموال الخاصة 10,8% من إجمالي الميزانية المجمّعة. واللافت أنه في نهاية عام 2022، ارتفعت الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، وقد شكّلت 24,1% من الأموال الخاصة مقابل 5,6% في نهاية العام 2021.

و3% على الودائع لسته أشهر و4% للودائع لسنة وما فوق بالنسبة إلى العملات الأجنبية و5,5% و6,5% و7,5% للأجال ذاتها على التوالي بالنسبة إلى الليرة اللبنانية، وذلك للودائع التي تتلقاها المصارف أو تقوم بتجديدها بعد 13/2/2020.

## 7-5 حساب رأس المال

في نهاية العام 2022، بلغ حساب رأس المال للمصارف التجارية العاملة في لبنان 27569 مليار ليرة أو ما يعادل 18,3 مليار دولار على أساس سعر 1507,5 ليرة للدولار الواحد، مسجّلة زيادة بنسبة 2,8% قياساً على نهاية العام 2021. تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان أصدر التعميم الوسيط رقم 659 بتاريخ كانون الثاني 2023، يسمح بإعادة تخمين الأصول الثابتة المادية والمالية



المصدر : مصرف لبنان.

## 8-5

لبنان)، بالإضافة إلى الخسائر المرتبطة بتغيّر سعر الصرف وكذلك بسبب تزايد مخاطر القروض المتعثّرة وخصوصاً التسليفات المصرفية بالعملات الأجنبية للقطاع الخاص.

تجدر الإشارة إلى أن المصارف تتحمّل قسماً من الخسائر في القطاع المالي بسبب انكشافها الكبير على الدين السيادي، ولا سيّما بالعملات الأجنبية (بين يوروبندز وشهادات إيداع وودائع لدى مصرف

## 9-5 توظيفات القطاع المصرفي

يعرض الجدول أدناه تطور بنود موجودات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، بين نهاية العامين 2020 و2022 والذي يظهر ارتفاعاً لافتاً في حصة القيم الثابتة المادية والمالية بعد عمليات إعادة التقييم

إلى 8,1% من المجموع بالإضافة إلى ارتفاع حصة الودائع لدى مصرف لبنان إلى 65%، مع تراجع حصة كل من التسليفات للقطاع الخاص المقيم إلى 10,7% والقطاع العام إلى 6,8% والموجودات الخارجية إلى 6,0%.

### موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات- ونسب مئوية)

| 2022          |              | 2021          |              | 2020          |              |                                       |
|---------------|--------------|---------------|--------------|---------------|--------------|---------------------------------------|
| القيمة        | الحصة (%)    | القيمة        | الحصة (%)    | القيمة        | الحصة (%)    |                                       |
| 165536        | 65,0         | 168501        | 63,9         | 168142        | 59,3         | موفورات                               |
| 158984        | 62,4         | 164277        | 62,3         | 166477        | 58,7         | منها: ودائع لدى مصرف لبنان            |
| 27150         | 10,7         | 37501         | 14,2         | 48288         | 17,0         | تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم) |
| 17383         | 6,8          | 25713         | 9,8          | 31745         | 11,2         | تسليفات للقطاع العام                  |
| 15185         | 6,0          | 18253         | 6,9          | 21141         | 7,5          | موجودات خارجية                        |
| 6333          | 2,5          | 6919          | 2,6          | 7110          | 2,5          | منها: ودائع لدى المصارف المراسلة      |
| 3078          | 1,2          | 4275          | 1,6          | 6235          | 2,2          | تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم       |
| 4210          | 1,6          | 2954          | 1,1          | 2445          | 0,9          | أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم       |
| 20690         | 8,1          | 7356          | 2,8          | 7594          | 2,7          | قيم ثابتة (مادية وغير مادية)          |
| 4699          | 1,8          | 3763          | 1,3          | 4120          | 1,4          | موجودات غير مصنفة                     |
| <b>254853</b> | <b>100,0</b> | <b>263717</b> | <b>100,0</b> | <b>283474</b> | <b>100,0</b> | <b>المجموع</b>                        |

المصدر: مصرف لبنان.

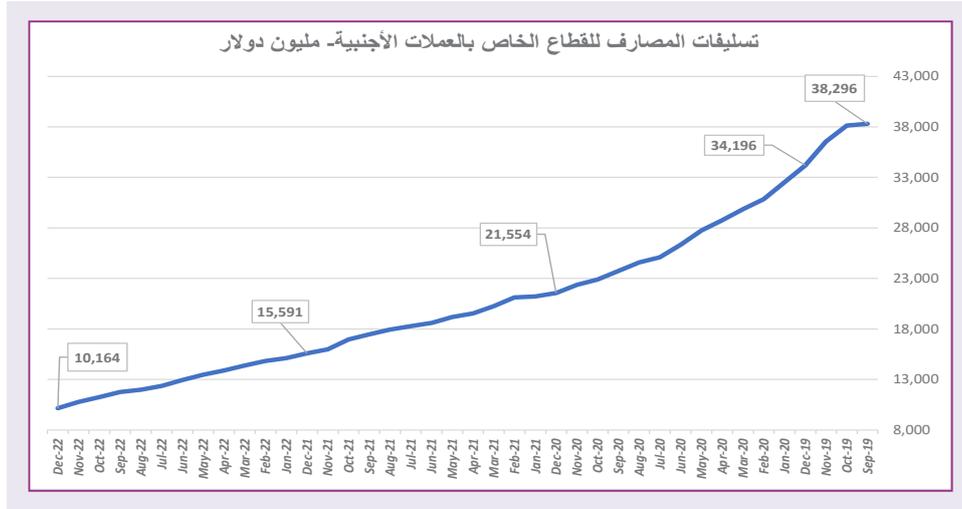
## 10-5 التسليفات للقطاع الخاص

استمرت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم في التراجع في العام 2022 لتصل إلى ما يوازي 30228 مليار ليرة (ما يعادل 20,1 مليار دولار على أساس سعر صرف 1507.5 ليرة للدولار الواحد) في نهاية العام، أي بتراجع نسبته 27,7% في عام 2022 بعد تراجع بنسبة 23,4% في العام 2021 وتراجع بنسبة أعلى بلغت 27,3% في العام 2020 (-16,2% في العام 2019). يُعزى هذا الانخفاض إلى أزمة السيولة المصرفية إضافة إلى غياب المناخ الملائم لأي تسليفات جديدة، وتسديد الديون مقابل الودائع على سعر الصرف 1507.5 أو 8000 قبل رفع السعر

الرسمي إلى 15000 ليرة في مطلع شباط 2022.

### 11-5

وفي تفصيل التسليفات حسب العملة يتبين تراجع التسليفات بالليرة بنسبة 18,4% لتصل إلى 14906 مليارات ليرة في نهاية العام 2022 مقابل تراجع أكبر للتسليفات بالعملات الأجنبية بنسبة 34,8% لتبلغ 10,2 مليارات دولار في نهاية العام المذكور، للاستفادة من سداد القروض على أسعار صرف أدنى من الأسعار الفعلية في السوق. وعند إعداد هذا التقرير، بلغت التسليفات بالعملات الأجنبية 9 مليارات دولار في نهاية آذار 2023.

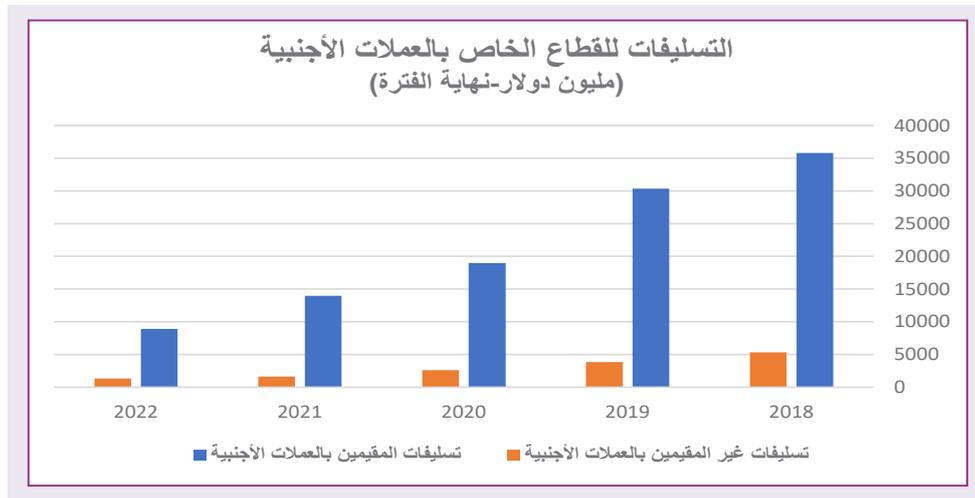


المصدر : مصرف لبنان.

## 12-5

2 مليار دولار). وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم 656 تاريخ كانون الثاني 2023 أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط 2023.

وشكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلّق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، 10,2% من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية كانون الأول 2022 (حوالي



المصدر : مصرف لبنان.

## 13-5

نهاية العام 2021، كما انخفضت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى 32,9% مقابل 45,5% في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي.

من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات إلى 10,6% في نهاية العام 2022 مقابل 15,2% في

## 14-5

سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 12707 مليارات ليرة في نهاية عام 2022 مقابل 18205 مليارات ليرة في نهاية العام الذي سبق، كما انخفضت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز الصافية من المؤونات، إلى ما يوازي 4423 مليار ليرة على أساس سعر صرف 1507,5 ليرة للدولار (2934 مليون دولار) مقابل 6661 ملياراً (4419 مليون دولار) في التاريخين المذكورين على التوالي، وشكّلت 3,1% من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية في نهاية 2022 مقابل 4,3% في نهاية العام 2021. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم 649 الصادر في تشرين الثاني 2022، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتماب الخسائر المتوقعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى 75% (من 45%).

## 18-5 الهجودات الخارجية

بلغت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسة 4,2 مليارات دولار في نهاية عام 2022 مقابل 4,6 مليارات دولار في نهاية عام 2021. وشكّلت نسبتها من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية 4,4% في نهاية العامين المذكورين. وتجدر الملاحظة أن توظيفات ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسة صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف المراسة بلغت 0,1- مليار دولار في نهاية 2022 مقابل 0,3- مليار دولار في نهاية العام 2021.

ارتفعت نسبة الديون غير المنتجة (صافية من المؤونات) من 8,7% من الديون للقطاع الخاص في نهاية عام 2019 إلى 15,6% في نهاية العام 2020 ثم إلى 18,8% في نهاية عام 2021 لتتخف قليلاً إلى 17,8% في نهاية عام 2022. وبلغت نسبة المؤونات إلى الديون المشكوك بتحصيلها 53,6% و52,3% و57% و67,9% في التواريخ الأربعة المذكورة تباعاً.

## 15-5

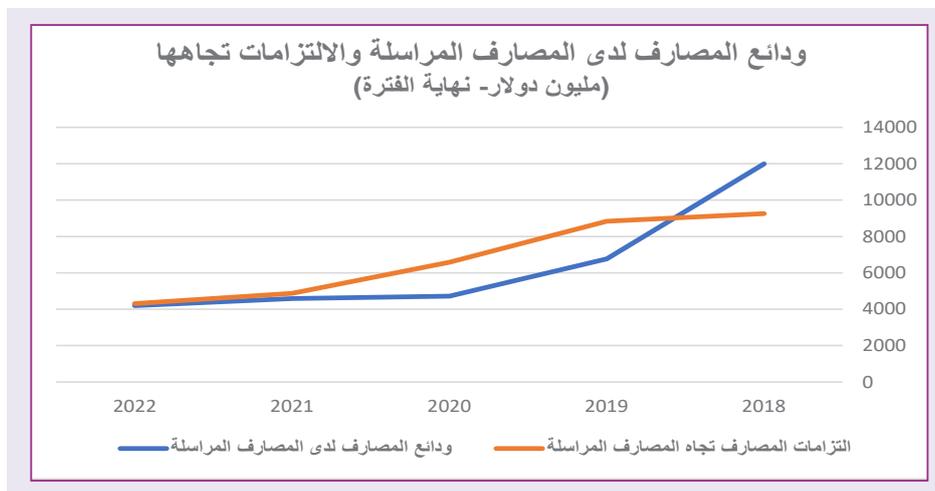
حافظت معدّلات الفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة على العموم على المنحى الانخفازي في العام 2022، إذ انخفض متوسط الفائدة المدينة على الدولار من 6,01% في كانون الأول 2021 إلى 4,16% في كانون الأول 2022. كما انخفض متوسط الفائدة المدينة على الليرة من 7,14% إلى 4,56% في التاريخين المذكورين على التوالي.

## 16-5 التسليفات القطاع العام

بلغت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام ما يوازي 17383 مليار ليرة في نهاية العام 2022، أي بتراجع نسبته 31,1% قياساً على نهاية العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 20,6% في العام الذي سبق (26,6%- في العام 2020 و14,6%- في العام 2019).

## 17-5

وفي التفصيل، انخفضت محفظة المصارف التجارية من



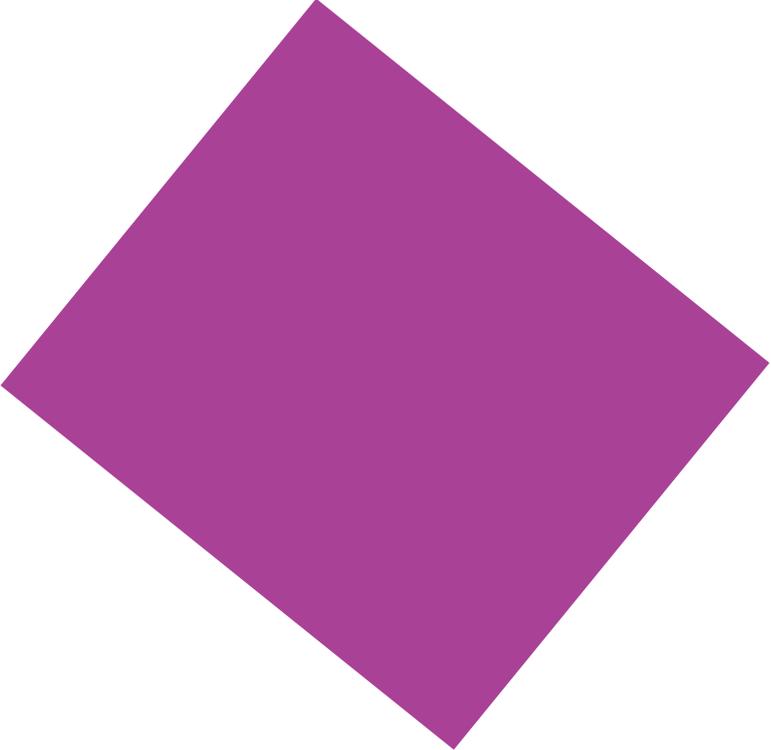
المصدر : مصرف لبنان.

## 19-5 الودائع لدى مصرف لبنان

في نهاية العام 2022، بلغت **ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان بالليرة والعملات الأجنبية** 158984 مليار ليرة (أو ما يعادل 105,5 مليارات دولار على أساس سعر صرف 150,5 ليرة للدولار) مقابل 164277 مليار ليرة (109 مليارات دولار) في نهاية العام الذي سبق، أي بتراجع نسبته 3,2% بعد تراجعها بنسبة 1,3% في العام 2020. وتتضمّن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي المفروض على المصارف (وقد خفّضه مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم 586 تاريخ 8 حزيران 2021) والودائع الحرّة بالليرة والدولار، إضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح

المصارف. وقد بلغت الشهادات بالليرة 43147 مليار ليرة في نهاية عام 2022 (43177 مليار ليرة في نهاية العام 2021)، فيما انخفضت الشهادات بالدولار إلى 18,7 مليار دولار في نهاية عام 2022 مقابل 22,5 مليار دولار في نهاية عام 2021. يُذكر أن الودائع لدى المصرف المركزي هي أساس خسائر القطاع المصرفي وشكّلت حوالي 81% من مجموع ودائع الزبائن في المصارف في نهاية عام 2022. وتقدّر ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية بحسب السلطات الرسمية بحدود 85 مليار دولار، أي ما يوازي 90% من ودائع زبائن المصارف بالدولار في نهاية آذار 2023.





القسم الثاني

تعاویم مصرف لبنان

## مضمون أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام 2022 والأشهر الأولى من العام 2023

اجراء أية سحبات أو عمليات صندوق نقداً من الحسابات أو من المستحقات العائدة له بالدولار الأميركي أو غيرها من العملات الأجنبية، فإنه يتعين على المصارف العاملة في لبنان، شرط موافقة العميل المعني، أن تقوم بتسديد ما يوازي قيمتها بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر السوق، الذي تمّ تعديله على سعر 8000 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد ضمن سقف 3000 دولار أميركي للحساب الواحد من خلال **التعميم الوسيط رقم 601** الصادر في أواخر العام 2021 بعد أن كان السعر محدّد عند 3900.

كما تمّ تمديد العمل بهذا القرار من خلال **التعميم الوسيط رقم 627** ليصبح لغاية 31/12/2022 ثمّ لغاية 30/6/2023 من خلال **التعميم الوسيط رقم 654**. وكان المصرف المركزي قد أصدر **التعميم الوسيط رقم 636** في تموز 2022 ليطلب من المصارف إبلاغ لجنة الرقابة على المصارف، شهرياً، بقيمة العملات الأجنبية الناتجة عن العمليات المذكورة. أمّا في كانون الثاني 2023، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 657** معدّلاً سعر الـ 8000 ليرتفع إلى 15000 ضمن سقف 1600 دولار أميركي للحساب الواحد شهرياً بدلاً من 3000 وذلك بدءاً من أوّل شهر شباط 2023.

### • إجراءات استثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الأجنبية

في حزيران 2021، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم 158** الرامي إلى تسديد تدريجي للودائع بالعملات الأجنبية لتيح سحب مبلغ 400 دولار أميركي، شهرياً لـ "صاحب الحساب الخاص المتفرع" يدفع نقداً و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج و/أو بواسطة البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج و/أو ايداعها في حساب جديد دون عمولة أو نفقة مباشرة أو غير مباشرة على ان

في العام 2022، واصلت جمعية المصارف مع السلطات النقدية والرقابية وبالتعاون مع إدارات المصارف متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية والملفات العديدة المتعلقة بالمهنة المصرفية.

### مضمون بعض أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت خلال العام 2022 والأشهر الأولى من العام 2023

#### • إجراءات استثنائية حول العمليات على العملات الأجنبية وحول السحوبات النقدية

بناءً على حق مصرف لبنان بالقيام مباشرة في حالات استثنائية وبالاتفاق مع وزير المالية بشراء العملات الأجنبية من الجمهور وبيعها منه، أصدر المصرف المركزي **التعميم الأساسي رقم 161** في كانون الأول 2021 ليزوّد المصارف بالدولار الأميركي النقدي على أساس السعر اليومي لمنصّة "Sayrafa" المعلن في اليوم السابق وذلك ضمن المبلغ المتبقي للسقف المحدد لكل مصرف للشهر الجاري. وقد تمّ تمديد مهلة العمل بهذا التعميم إلى 28/2/2022 قابلة للتجديد وفقاً **للتعميم الوسيط رقم 612** الصادر في كانون الثاني 2022. وبالإضافة إلى مفاعيل التعميم رقم 161، أصدر مصرف لبنان بياناً في كانون الثاني 2022 يعلن فيه زيادة الكوتا الشهرية بحيث بات بإمكان المصارف إجراء العملية دون سقف محدّد. ليعود مصرف لبنان ويمدّد مهلة التعميم الأساسي 161 تبعاً آخرها لغاية 30/4/2023 قابلة للتجديد من خلال كلّ من **التعاميم الوسيطة 615، 618، 619، 624، 635، 639، 641، 647، 652، 653، 660، 663 و 666**.

وكان مصرف لبنان قد أصدر في العام الذي سبق التعميم رقم 151 الذي ذكر أنّه في حال طلب أي عميل يستفيد من أحكام التعميم الأساسي رقم 148

كما يحظر التعميم بيع وشراء الشيكات والحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية لحسابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وجاء **التعميم الوسيط رقم 661** الصادر في كانون الثاني 2023 ليعدّل البند المتعلق بحظر التداول بالعملات الأجنبية من غير "الأموال الجديدة" مع زبائنها إلا وفق السعر المحدد في التعميم الأساسي رقم 151.

كما أصدر المصرف المركزي **التعميم الوسيط رقم 662** في شباط 2023 ليحظر بيع وشراء الشيكات والحسابات المصرفية بالعملات الأجنبية أو باليرة اللبنانية لحسابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى حظر إصدار شيكات مصرفية بالعملات الأجنبية أو باليرة اللبنانية باسم مصرف آخر إلا إذا تمّ تضمين الشيك اسم المستفيد الذي يقتضي أن تودع قيمة الشيك في حسابه. كما أضاف التعميم نفسه أنه يتوجب على المصارف عند إصدار شيكات مصرفية وشيكات مصدقة باليرة اللبنانية التأكد، على مسؤوليتها، أنّ الغاية من طلب إصدار هذه الشيكات مشروعة (تسديد ضرائب ورسوم وتأمينات قضائية...) ولا تؤدي إلى عمليات المضاربة على العملة الوطنية.

#### • تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) وتكوين المؤنات

أصدر مصرف لبنان التعميم الوسيط رقم 649 ليطلب تكوين مؤنات مقابل محافظها من التوظيفات السيادية تدريجياً على فترة تنتهي بتاريخ 31/12/2026. أما في ما يخص المصارف التي تمّ منحها مهلة 10 سنوات لتكوين هذه المؤنات فيقتضي أن تقوم بتكوينها على فترة تنتهي بتاريخ 31/12/2029.

وعلى صعيد النسب المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة نظامياً، تمّت زيادة نسب الخسائر التنظيمية المتوقعة على التوظيفات في سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية إلى 75%.

لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ 4800 دولار أميركي، إضافة الى ما يوازي 400 دولار أميركي باليرة اللبنانية، شهرياً، على اساس سعر 15000 ليرة لبنانية للدولار الاميركي الواحد بدلاً من 12000، يدفع منها 50% " لصاحب الحساب" نقداً و50% بواسطة البطاقات المصرفية و/او الشيكات و/او التحاويل لتسديد مستحقات مترتبة على "صاحب الحساب" وفقاً **للتعميم الوسيط رقم 658** الصادر في كانون الثاني 2023.

ويوجب التعميم أن يتم اعتماد مجموع ارصدة الحسابات الدائنة للعميل المقيم وغير المقيم كافة بالعملات الأجنبية، بما فيها الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها (كالحساب المشترك أو بالاتحاد...)، والمكوّنة قبل تاريخ 31/10/2019 (يستفيد "صاحب الحساب" عن حساباته لأجل المفتوحة قبل هذا التاريخ عند انتهاء آجالها وعن الضمانات النقدية (Cash Collateral) المقدّمة منه أيضاً قبل التاريخ المذكور عند تحريرها وفق **التعميم الوسيط رقم 626** الصادر في حزيران 2022). كما أشار التعميم الأخير أنه يحقّ للمصارف، تأميناً للسيولة المطلوبة، استعمال السيولة الخارجية المتوفرة لديها ضمن نسبة الـ 3% المشار إليها في التعميم الأساسي رقم 154 على أن يتم إعادة تكوينها في مهلة أقصاها 31/12/2023.

#### • قيود استثنائية على بعض العمليات التي تقوم بها المصارف

في آب 2021، جاء **التعميم الأساسي رقم 159** ليحظر على المصارف العاملة في لبنان شراء العملات الأجنبية في السوق الموازي في حين يمكنها شراء العملات الأجنبية المحوّلّة مباشرة من الخارج لزبائنه اعلى سعر السوق وذلك حصراً لغايات استثمارية متوسطة وطويلة الاجل أو لتحسين نسب السيولة أو لتسديد التزامات في الخارج على أن يتم تسجيل هذه العمليات على المنصة الالكترونية لعمليات الصرافة.

الأموال الخاصة الأساسية- فئة حقوق حملة الأسهم العادية- جزءاً من قيمة الخسائر الناتجة عن عمليات شراء الدولار الأميركي من مصرف لبنان لقاء أوراق نقدية (Banknotes) بالليرة اللبنانية بغية تخفيض مراكز القطع قبل 17/11/2022 وذلك بنسبة 66% من قيمتها بحد أقصى في العام 2022 وبنسبة 33% من قيمتها بحد أقصى في العام 2023.

كما أصدر المصرف المركزي **التعميم الوسيط رقم 659** في كانون الثاني 2023 ليقبل ضمن الأموال الخاصة الأساسية فئة حملة الأسهم العادية 50% من ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين الموجودات العقارية المملوكة منه بكامل أسهمها والموجودات العقارية المملوكة بكامل أسهمها من الشركات العقارية التي يساهم فيها هذا المصرف والمساهمات والتسليفات الطويلة الأجل المرتبطة بمشاركات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج على أن يتحقق المجلس المركزي من صحة عملية إعادة التخمين ويوافق عليها وعلى أن تتم العملية في مهلة أقصاها 31/12/2023. وأضاف التعميم المذكور أنه يمكن للمصارف وبشكل استثنائي بغية احتساب ربح التحسين تقييم الموجودات، أي الأصول الثابتة المملوكة استيفاءً لديون، بالدولار الأميركي النقدي (Fresh Dollar) واعتماد سعر صيرفة كما في 31 كانون الأول من كل عام ولمدة 5 سنوات في ما يخص موجوداتها العقارية المملوكة في لبنان والمساهمات والتسليفات الطويلة الأجل المرتبطة بمشاركات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج.

• **تأمين العملات الأجنبية للقطاعات الإنتاجية والحيوية لزوم عمليات الإستيراد**  
بما أن الظروف الإستثنائية الراهنة التي يعانيها لبنان أثرت بشكل كبير على عمليات تمويل استيراد المواد الغذائية الأساسية والأدوية، فقد أضاف مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم 643** الصادر في تشرين الأول 2022 إمكانية أن تطلب المصارف العاملة في

• **فتح الحسابات المصرفية ومعدلات الفوائد الدائنة**  
في الفصل الثالث من العام 2019، كان مصرف لبنان قد أصدر **التعميم الأساسي رقم 147** المتعلق بفتح الحسابات المصرفية، والذي طلب بموجبه من المصارف، عند فتح حساب مصرفي لأي شخص طبيعي أو معنوي مقيم في لبنان بغية تسيير أعماله أو نشاطاته التجارية أو المهنية، أن تستحصل منه على صورة عن شهادة التسجيل لدى وزارة المالية. كما تبقى شروط الودائع كافة المتلقاة من المصارف العاملة في لبنان قبل تاريخ 5/12/2019 خاضعة لما تمّ الاتفاق عليه بين المصرف المعني وعملائه وذلك لغاية استحقاقها. ويتمّ تسديد الفوائد على الودائع الأجنبية بنسبة 50% بعملة الحساب و50% بالليرة اللبنانية، وقد تمّ تمديد العمل بهذا القرار لغاية 30/6/2023 بموجب **التعميم الوسيط رقم 655** الصادر في كانون الأول 2022.

وجاء **التعميم الوسيط رقم 611** الصادر في كانون الثاني 2022 ليضيف على التعميم الأساسي رقم 147 طلب مصرف لبنان من المصارف عدم رفض الشيكات التي يودعها العملاء في حساباتهم الجارية لديها إلا إذا أدى ذلك إلى عدم مراعاة الأحكام والنصوص المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

• **الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان**

جاء في **التعميم الوسيط رقم 616** الصادر في آذار 2022 المتعلق بالتعميم الأساسي رقم 44 طلب عدم توزيع أنصبة أرباح على حقوق حملة الأسهم العادية عن السنوات المالية 2019 و2020 و2021 ليضيف **التعميم الوسيط رقم 659** الصادر في كانون الثاني 2023 العام 2022.

كما أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم 649** في تشرين الثاني 2022 لإبلاغ المصارف أنه بإمكانها واستثنائياً، عند احتساب نسبة الملاءة، أن تضيف إلى

لبنان من مصرف لبنان تأمين العملات الأجنبية بقيمة الفواتير المخصصة حصراً لاستيراد القمح وبالنسبة التي تحددها وزارة الصحة من قيمة الفواتير المخصصة حصراً لاستيراد الأدوية والمستلزمات الطبية وحليب الرضع لغاية عمر السنة والمواد الطبية التي تدخل في صناعة الأدوية.

كما يقضي التعميم المذكور بتسديد العميل للنسبة المطلوب تغطيتها إلى المصرف المعني نقداً بالليرة اللبنانية على أساس سعر الصرف المحدد لتعاملات مصرف لبنان مع المصارف على أن يقوم المصرف بإيداعها أوراقاً نقدية (Banknotes) في مصرف لبنان بغية تأمين العملات الأجنبية اللازمة لعملية الإستيراد.

كما يقضي التعميم المذكور بتسديد العميل للنسبة المطلوب تغطيتها إلى المصرف المعني نقداً بالليرة اللبنانية على أساس سعر الصرف المحدد لتعاملات مصرف لبنان مع المصارف على أن يقوم المصرف بإيداعها أوراقاً نقدية (Banknotes) في مصرف لبنان بغية تأمين العملات الأجنبية اللازمة لعملية الإستيراد.

#### • القروض الإستثنائية وقروض التجزئة والتسديد المسبق في ظل الظروف الراهنة

أما من ناحية التسديد المسبق للقروض في الظروف الراهنة، فقد أصدر مصرف لبنان كل من التعميمات الوسيطين رقم 638 في تموز 2022 و646 في تشرين الأول 2022 ليعضفا على التعميم الأساسي رقم 23 استثنائياً إمكانية التسديد المسبق للقروض السكنية كافة والقروض التي تمنح لمتابعة الدراسة في مؤسسات التعليم العالي والقروض البيئية التي لا تتجاوز قيمة كل منها ثلاثين مليون ليرة لبنانية دون أخذ موافقة مصرف لبنان ودون تحميل العميل أي غرامات ناتجة عن التسديد المسبق لرصيد قرضه السكني قبل مرور سبع سنوات على وضعه موضع التنفيذ.

كما ذكر التعميم الوسيط رقم 661 إمكانية تسديد القرض الإستثنائي الممنوح من خلال التعميم الأساسي رقم 152 للعميل المتضرر من انفجار مرفأ بيروت بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف (حالياً بقيمة وسطية تبلغ 15000 ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد) وذلك اعتباراً من 1/2/2023.

وطلب التعميم الوسيط رقم 664 الصادر في آذار

#### • تصفية مراكز القطع المدينة

طلب المصرف المركزي من خلال التعميم الوسيط رقم 659 الصادر في كانون الثاني 2023 من المصارف أن تقوم بتصفية مراكز القطع المدينة المفتوحة كما في 31/12/2022 وذلك تدريجياً على فترة خمس سنوات بحيث لا تتعدى: نسبة 80% بحد أقصى في العام 2023، نسبة 60% بحد أقصى في العام 2024، نسبة 40% بحد أقصى في العام 2025، نسبة 20% بحد أقصى في العام 2026 وصفر في المئة في العام 2027.

#### • مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

في ما يخص هذا الموضوع، أصدر مصرف لبنان في كانون الأول 2021 سلسلة تعاميم وسيطة ذات الأرقام 625، 630، 631، 632، 633 و634 موجهة إلى كل من المصارف والمؤسسات المالية التي تتعاطى العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية ومؤسسات الوساطة المالية وهيئات الاستثمار الجماعي ومؤسسات الصرافة وشركات الإيجار التمويلي وكونتوارات التسليف طالباً منها بإجراءات العناية الواجبة بالنسبة للعملاء الحاليين على أساس الأهمية النسبية والمخاطر واتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه علاقات العمل الحالية في أوقات مناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه الإجراءات قد اتخذت قبل ذلك وموعد اتخاذها

الحد الأدنى في الدولة المضيفة أقل صرامة من تلك المطبقة في لبنان، وذلك بالقدر التي تسمح به قوانين وأنظمة الدولة المضيفة.

بالإضافة إلى ما ذكر، **ذكر التعميم الوسيط رقم 633** أهمية تطبيق المصرف لإجراءات عدة منها الاستحصال على موافقة الإدارة العليا (Senior Management) قبل إقامة علاقات مع مصارف مراسلة، التثبت من طبيعة نشاط المصرف الأجنبي الذي يتعامل معه (Respondent Bank)، فهم مسؤولية كل من المصرف والمصرف الأجنبي الذي يتعامل معه (Respondent Bank) والقيام بما يتيح التوصل إلى اقتناع ذاتي بالنسبة إلى حسابات الدفع المفتوحة لديه من قبل المصارف الأجنبية (Payable Through Accounts) المراسلة، بأن هذه المصارف أدت التزامات العناية الواجبة تجاه العملاء الذين لديهم إمكانية الوصول المباشر إلى حسابات المصرف المراسل والتأكد من قدرة هذه الأخيرة على توفير معلومات العناية الواجبة ذات الصلة عند الطلب.

وفي إطار مراقبة حسابات الموظفين العموميين، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم 163** ليفرض على المصارف تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة بالنسبة لحسابات توطين الراتب التي تشهد حركة غير متأتية من الوظيفة (إيداعات أو تحويلات من استثمارات عقارية أو تجارية أو مصادر أخرى) وذلك عن طريق التشدد في مراقبة الحسابات والعمليات والقيام بالمتابعة المستمرة لعلاقة العمل وإجراء مراجعة دورية لها والحصول على موافقة الإدارة العليا على التعامل وتنفيذ العمليات، كما الاستحصال على معلومات أكثر تفصيلاً عن العميل وعن صاحب الحق الاقتصادي (Beneficial Owner). بالإضافة إلى وجوب فتح حساب فرعي لقيود العمليات غير المرتبطة بالوظيفة وإخضاعه لإجراءات العناية الواجبة المعززة والمراقبة المستمرة. وفي حال برز أي مؤشر لأي عملية فساد، يتوجب الرجوع لمؤشرات

ومدى كفاية البيانات التي تم الحصول عليها. كما تم طلب الاحتفاظ بجميع السجلات التي يتم الحصول عليها من خلال إجراءات العناية الواجبة تجاه "العميل" و"صاحب الحق الاقتصادي" (Beneficial Owner) وعن وضعه المالي وملفات الحسابات لمدة 5 سنوات على الأقل بعد إقفال الحساب أو إنهاء علاقة العمل وبجميع المستندات المتعلقة بالعمليات كافة. ومن خلال التعاميم المذكورة، تم إضافة ضرورة التدقيق في العمليات التي تتم طوال فترة قيام العلاقة مع العملاء لضمان اتساق العمليات التي يتم إجراؤها مع ما تعرفه المؤسسة عن العملاء ونمط نشاطهم والمخاطر التي يمثلونها، وإذا اقتضى الأمر، مصدر الأموال. بالإضافة إلى التأكد من أن الوثائق أو البيانات أو المعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب إجراءات العناية الواجبة محدثة باستمرار وذلك بمراجعة السجلات، لا سيما المتعلقة بفئات العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.

وقد طالبت التعاميم إبلاغ حاكم مصرف لبنان كونه رئيساً لـ "هيئة التحقيق الخاصة" إذا كان هناك تأكيدات أو شكوك بأن العملية أو محاولة إجرائها تتعلق بتبييض أموال أو جرائم أصلية مرتبطة بها أو تمويل إرهاب أو أعمال إرهابية أو منظمات إرهابية بغض النظر عن مبلغ العملية. وفي حال الإشتباه بتبييض أموال أو تمويل إرهاب لدى الشركة والاعتقاد بأن تنفيذ العناية الواجبة سوف ينبّه العميل، يُسمح حينها عدم مواصلة هذه الإجراءات.

وعند قيام أي من المؤسسات المذكورة بعمليات التحويلات النقدية بالوسائل الالكترونية الأخذ بالاعتبار مخاطر العميل، مخاطر البلد ومخاطر الخدمات عند تصنيف مخاطر العملاء والعمليات.

كما طالبت التعاميم بالتأكد بالنسبة للفروع والشركات التابعة العاملة في الخارج التي تمتلك أغلبية فيها، من تطبيقها لإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المفروضة في لبنان عندما تكون متطلبات

الايداع بالدولار الاميركي المصدر من مصرف لبنان التي تملكها المصارف العاملة في لبنان بنسبة 50% واستمرار مصرف لبنان، استثنائياً، بدفع نصفها بالدولار الاميركي والباقي بالليرة اللبنانية.

#### • تسديد رواتب موظفي القطاع العام

أصدر مصرف لبنان في آذار 2022 تعميماً أساسياً رقم 162 يفرض على المصارف كافة تأمين السيولة اللازمة لسحب موظفي القطاع العام كامل رواتبهم الشهرية وملحقاتها والمساعدات الاجتماعية والمستحقات من صناديق التعاضد العائدة لهم وعدم وضع قيود عليها سواء لناحية تحديد سقف للسحوبات النقدية منها أو تقسيطها على دفعات أو فرض عمولات أو نفقات وعدم التذرع بالسقف المحددة للسحوبات النقدية من حساباتها لدى مصرف لبنان.

#### • نفقات المصارف التشغيلية

جاء تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 164 الصادر في تشرين الأول 2022 ليطالب من المصارف كافة التصريح للجنة الرقابة على المصارف عن كلفة المصاريف التشغيلية الشهرية الملزمة بدفعها من "أموال جديدة" والتي تمّ أو سيتمّ دفعها اعتباراً من 1/1/2022 ومصادر تمويل هذه النفقات وكيفية تأمين التمويل اللازم لتغطية هذه النفقات.

#### • عمليات التسوية الإلكترونية العائدة "للأموال النقدية"

الأموال النقدية هي التي حوّلت من الخارج و/أو تمّ تلقّيها أوراًفاً نقدية (Banknotes) بالعملات الأجنبية بعد تاريخ 17/11/2019، والأموال المودعة أو التي ستودع أوراًفاً نقدية في حسابات جديدة بالليرة اللبنانية والتي تتوفّر فيها الشروط المحددة في التعميم الأساسي رقم 150.

فبعد أن تمّ تطوير أنظمة الدفع في المركز الرئيسي لمصرف لبنان (BDL-NPS) لتشمل خدمات تحويل ومقاصة وتسوية "الأموال النقدية" الكترونياً، أصدر

الفساد المتعارف عليها. مع العلم أنّ وجود مؤشر أو أكثر لا يعني بحد ذاته وجود أعمال فساد، وإن وجد، يتوجّب إجراء مراجعة وتقييم للمعلومات المتوفرة حول العملية المعنية وبيانات العميل وحركة حسابه واتخاذ القرار المناسب بإبلاغ هيئة التحقيق الخاصة أو عدم إبلاغها.

#### • معلومات عن استثمارات المقيمين بقيم منقولة صادرة عن غير مقيمين

عدّل التعميم الوسيط رقم 665 الصادر في آذار 2023 قاعدة التقييم في الدليل التفسيري المرفق بالتعميم الأساسي رقم 91 ليطالب عند التصريح بحياسة أي سند، بعدم استخدام قيمته الإسمية بل قيمته السوقية عند إقفال العمليات في آخر يوم من كل فصل. كما تجدر الإشارة إلى أن القيمة السوقية سوف تستخدم أيضاً للمطابقة مع بنود في الميزانية الموقوفة في التاريخ ذاته. وفي ما يتعلّق بالسندات المرتبطة بديون كالسندات المضمونة بقروض عقارية، يجب التصريح عن القيمة السوقية السائدة في ذلك التاريخ.

كما يجب التعبير عن جميع المبالغ بالقيمة المقابلة بالدولار الأميركي (بالوحدات)، استناداً إلى أسعار الصرف السائدة في آخر يوم من كل فصل. ويُعمل بهذا التعميم اعتباراً من الفصل الأول من العام 2023.

#### • الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الاميركي المودعة لدى مصرف وفوائد شهادات الايداع بالدولار الاميركي المصدر من مصرف لبنان

أصدر مصرف لبنان في نيسان 2023 التعميم الوسيط رقم 668 ليمدّد العمل لغاية 31/12/2023 بالمواد المتعلقة بتخفيض الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الاميركي المودعة لدى مصرف لبنان من المصارف العاملة في لبنان بنسبة 50% واستمرار مصرف لبنان، استثنائياً، بدفع نصفها بالدولار الاميركي والباقي بالليرة اللبنانية، وبتخفيض فوائد شهادات

نذكر أنّ مصرف لبنان أصدر تعميماً وسيطاً في نيسان 2023 رقم 667 متعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الالكترونية ليحظر القيام بالعمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الالكترونية الجوّالة والثابتة بين عملاء مصارف مختلفة تفوق قيمتها مبلغ 10,000 د.أ. إلا لتلقي طلبات التحاويل المصرفية من العميل.

ويمكن القيام بالعمليات المصرفية أو المالية بواسطة الأجهزة الالكترونية الجوّالة والثابتة عبر تطبيقات (Applications) أو برامج الكترونية وذلك من خلال استعمال بطاقات و/أو حسابات مصرفية تعود لعملاء مصارف مختلفة بشرط أن يتم الاستحصال على موافقة مسبقة من مصرف لبنان وأن تحافظ المؤسسة غير المصرفية على الدوام على رأس مال لا يقل عن خمسين مليار ليرة لبنانية وتمنح تلك المنشأة قبل صدور هذا القرار مهلة حدّها الأقصى 30/9/2023 لتقديم طلبات زيادة الرأسمال على أن يتم استكمال اجراءاتها بحيث تصبح نافذة بمهلة أقصاها 31/12/2023. وألاً يتعدى مجموع كل من الأموال المرسلة والمتلقاة من كل عميل عبر تطبيق واحد مبلغ 15,000,000 ل.ل. يومياً ومبلغ 150,000,000 ل.ل. شهرياً للعمليات بالليرة ومبلغ 300 د.أ. يومياً و3,000 د.أ. شهرياً أو ما يوازيها بالعملات الأجنبية للعمليات بالدولار أو بالعملات الأجنبية للأموال المرسلة ومبلغ 600 د.أ. يومياً و6,000 د.أ. للأموال المتلقاة.

مصرف لبنان التعميم الأساسي رقم 165 في نيسان 2023 لتطبق على عمليات التسوية والمقاصة للأموال النقدية إجراءات عمليات التسوية والمقاصة الخاصة بالتحاويل المصرفية والمقاصة الإلكترونية وفقاً للتعليمات الواردة في التعميمات الأساسيين رقم 127 و130.

وطلب التعميم من المشتركين كافة في نظام (BDL-NPS) فتح حسابات جديدة لدى مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي مخصصة حصراً لإجراء جميع العمليات المتعلقة بمقاصة الشيكات والتحاويل الإلكترونية الخاصة بـ "الأموال النقدية" خلال مهلة حدّها الأقصى 10/5/2023. كما طلب استعمال هذه الحسابات الجديدة بشكل حصري لتسوية التحاويل المصرفية الالكترونية الخاصة بالأموال النقدية وتسوية مقاصة الشيكات وايداع الأموال النقدية اللازمة في الحسابات الجديدة المذكورة أعلاه لضمان المؤونة الكافية بـ "الأموال النقدية" لنجاح عمليات التسوية في نظام (BDL-NPS). ويعود لكل مصرف تحديد قيمة إيداعاته في هذه الحسابات شرط توفر الرصيد اللازم على الدوام.

وفي ما يخصّ دفاتر الشيكات، طالب التعميم بالتقدم من مديرية العمليات النقدية لطلبها وتستعمل حصراً للسحب النقدي من الحسابات الجديدة. كما يُمنع على المصارف إصدار شيكات مصرفية بـ "الأموال النقدية" مسحوبة على حساباتها لدى مصرف لبنان إلا لأمر المصرف المعني صاحب الحساب.



## القسم الثالث

### الموارد البشرية في المصارف اللبنانية

## 1 – العاملون في المصارف في لبنان في العام 2022

في القطاع المصرفي في نهاية العام 2022 إلى 56 مصرفاً موزعة على 44 مصرفاً تجارياً و12 مصرف أعمال. وتوزعت المصارف التجارية على 30 شركة مساهمة لبنانية، و7 مصارف لبنانية ذات مساهمة عربية أكثرية، و5 مصارف عربية ومصرفين غير عربيين. وفي إطار بحث المجموعات المصرفية في لبنان عن تقليص النفقات التشغيلية عبر دمج وحداتها ضمن المجموعة الواحدة وتحويلها إلى أقسام داخل المصرف الرئيسي، فقد أوقف مصرفاً أعمال نشاطهما في العام 2022 بعد توقّف اثنتين آخرين في العام الذي سبق، من دون شطب هذه المصارف بعد عن اللائحة الرسمية.

وفي العام 2022، تمّ إقفال المزيد من الفروع المصرفية في الداخل، بحيث انخفض عددها إلى 822 فرعاً في نهاية أيلول 2022، ومن المتوقع أن يُقفل المزيد منها في المرحلة القادمة. كما انخفض عدد أجهزة الصراف الآلي إلى 1637 جهازاً في نهاية أيلول 2022.

كان العام 2022 صعباً بالنسبة إلى القطاع المصرفي والعاملين فيه على غرار السنوات التي تلت الأزمة المالية والاقتصادية. فاستمرّ انخفاض عدد الموظفين العاملين، والذي بدأ ضعيفاً في العام 2018 وارتفعت وتيرته في السنوات اللاحقة كما هو مبين أدناه. وكان معدّل زيادة العمالة المصرفية قد راوح بين 2,5% و3,1% سنوياً في فترة 2013-2017، حيث كانت المصارف توظّف ذوي الاختصاصات تماشياً مع تطوّر المهام في بعض الأقسام. وفي انتظار إيجاد الحلول للقطاع وإعادة هيكلته المنتظرة منذ مطلع الأزمة، من المرجح أن يستمرّ المنحى التراجعي لعدد العاملين فيه، إمّا بسبب استغناء المصارف عن عدد من الموظفين في بعض الأقسام، أو لبلوغ العاملين سنّ التقاعد القانونية، أو لتفضيل عدد منهم ترك العمل مسبقاً لقاء تعويضات معيّنة أو بحثاً عن فرصة عمل أخرى في الداخل أو الخارج نظراً لتدهور القدرة الشرائية لرواتبهم.

وتعود المعطيات الإحصائية عن العدد الإجمالي للعاملين

| أيلول 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 |                          |
|------------|------|------|------|------|------|--------------------------|
| 61         | 61   | 63   | 63   | 65   | 65   | عدد المصارف              |
| 46         | 46   | 47   | 47   | 49   | 49   | تجارية                   |
| 15         | 15   | 16   | 16   | 16   | 16   | أعمال                    |
| 822        | 914  | 1014 | 1071 | 1101 | 1086 | عدد فروع المصارف العاملة |
| 1637       | 1724 | 1874 | 2003 | 1998 | 1902 | عدد أجهزة الصراف الآلي   |

ويظهر الجدول أدناه تطور عدد العاملين في المصارف وتوزعهم حسب الفئات.

### توزع العاملين في المصارف

| 2022                    | 2021   | 2020   | 2019   | 2018  | 2017  |                                     |
|-------------------------|--------|--------|--------|-------|-------|-------------------------------------|
| 16520                   | 18815  | 22325  | 24886  | 25908 | 26005 | عدد العاملين في القطاع المصرفي      |
| - 2295                  | - 3510 | - 2561 | - 1022 | - 97  | 745   | التغيّر (عدد)                       |
| -12,2                   | -15,72 | -10,29 | -3,94  | -0,37 | 2,95  | التغيّر (%)                         |
| التوزع حسب فئات المصارف |        |        |        |       |       |                                     |
| 15488                   | 17651  | 21091  | 23554  | 24557 | 24648 | المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل    |
| 382                     | 440    | 484    | 490    | 513   | 515   | المصارف التجارية الأجنبية/العربية   |
| 650                     | 724    | 750    | 842    | 838   | 842   | مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل |

والذكور، فيما تجاوز عدد المتزوجين الذكور عدد المتزوجات.

**وعلى صعيد هرم الأعمار**، لا تزال حصة الذين هم دون سنّ الأربعين تحتلّ الصدارة من مجموع العمالة المصرفية في لبنان على رغم تراجعها إلى حوالي 48,2% من المجموع المتوافر في نهاية العام 2022 مقابل 53% في نهاية العام 2021 بسبب ترك العنصر الشبابي العمل في القطاع بشكل أساسي، وبلغت حصة الذين تراوح أعمارهم بين 40 و60 سنة 45,3% (41% نهاية 2021)، لتشكّل حصة الذين تجاوزوا سنّ الستين حوالي 6,4% (6% في نهاية العام 2021). ويبين توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في جميع الفئات العمرية باستثناء فئة 25-40 سنة حيث تتفوق نسبة الإناث.

## خصائص العاملين في القطاع المصرفي

سوف نعتمد في هذا القسم على المعطيات المستقاة من 44 مصرفاً، ملأت الاستمارات بالكامل، كون المصارف الأخرى اكتفت بتزويدنا فقط بعدد الموظفين لديها في نهاية العام 2022.

على **صعيد الجنس (جندر)**، تستقطب العمالة المصرفية في لبنان نسبة مرتفعة من الإناث بلغت 48,4% في نهاية العام 2022 مقابل 51,6% للذكور.

على **صعيد الوضع العائلي**، سجّلت نسبة العازبين مزيداً من الانخفاض إذ شكّلت 26,2% من المجموع المتوافر في نهاية العام 2022 مقابل 28,4% في نهاية العام الذي سبق، ربّما مع خروج عدد أكبر للعازبين من القطاع بحثاً عن فرصة أفضل في الداخل أو الخارج وكونهم لا تقع عليهم مسؤوليات على غرار المتزوجين. وتوزّع العازبون مناصفة بين الإناث

## توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار نهاية العام 2022

| المجموع | 60 سنة وما فوق | 60-50 سنة | 50-40 سنة | 40-25 سنة | دون 25 سنة |               |
|---------|----------------|-----------|-----------|-----------|------------|---------------|
| 51,6    | 67,0           | 57,0      | 53,7      | 46,0      | 55,4       | ذكور (%)      |
| 48,4    | 33,0           | 43,0      | 46,3      | 54,0      | 44,6       | إناث (%)      |
| 15225   | 981            | 2998      | 3903      | 7147      | 196        | المجموع (عدد) |

تجاوزت بحوالي عشر نقاط نسبة الذكور في هذه الفئة في نهاية عام 2022.

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن نسبة الموظّفات دون سنّ الأربعين

## توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار نهاية العام 2022

| المجموع | 60 سنة وما فوق | 60-50 سنة | 50-40 سنة | 40-25 سنة | دون 25 سنة |          |
|---------|----------------|-----------|-----------|-----------|------------|----------|
| 7857    | 8,4            | 21,7      | 26,7      | 41,8      | 1,4        | ذكور (%) |
| 7368    | 4,4            | 17,5      | 24,5      | 52,4      | 1,2        | إناث (%) |

الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتخاذ القرارات. على صعيد المستوى العلمي، لطالما تميّز القطاع المصرفي اللبناني باستقطابه موظفين ذات مستوى علمي مرتفع. وقد بلغت نسبة الجامعيين حوالي 80% من العمالة المصرفية في نهاية عام 2022.

على صعيد الرتبة، شكّل التقنيون 74% من العاملين المصرّح عنهم في العام 2022 مقابل 26% للكوادر. مع التذكير بأن التقنيين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو

### توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي نهاية العام 2022

| المجموع | شهادة جامعية | بكالوريا أو ما يعادلها | دون البكالوريا |               |
|---------|--------------|------------------------|----------------|---------------|
| 7857    | 46,8         | 60,5                   | 85,9           | ذكور (%)      |
| 7368    | 53,2         | 39,5                   | 14,1           | إناث (%)      |
| 15225   | 12193        | 1781                   | 1251           | المجموع (عدد) |

القطاع المصرفي يحمل شهادة جامعية مقابل حوالي 73% للذكور في نهاية العام 2022.

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل أن حوالي 88% من العاملات في

### توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي نهاية العام 2022

| المجموع | شهادة جامعية | بكالوريا أو ما يعادلها | دون البكالوريا |          |
|---------|--------------|------------------------|----------------|----------|
| 7857    | 72,6         | 13,7                   | 13,7           | ذكور (%) |
| 7368    | 88,1         | 9,5                    | 2,4            | إناث (%) |

سعر الصرف في العام 2022 في السوق الموازية والذي بلغ حوالي 30313 ليرة للدولار الواحد). وارتفعت هذه الكلفة بالليرة اللبنانية ومقيّمة بالدولار قياساً على العام الذي سبق على الرغم من انخفاض عدد الموظفين لأسباب مختلفة، منها زيادة الأجر الأساسي للعاملين مع الأخذ في الاعتبار الزيادات التي أقرتها وزارة العمل على الحد الأدنى للأجور بالإضافة إلى زيادة بدلات النقل والتقديمات الصحية ومنح التعليم. علماً أن هذا المتوسط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظف من مختلف الفئات، لأنّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظفين حسب معايير عدّة أبرزها الرتبة وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف.

### الرواتب والأجور والتقديمات

لا بدّ من الإشارة في بداية هذه الفقرة إلى أن المصارف التي ملأت هذا الجزء من الاستمارة أرسلت المعطيات الإحصائية بالليرة اللبنانية، علماً أن طريقة احتساب الأجور والتقديمات والمنح اختلفت بين مصرف وآخر. ونكتفي بعرض متوسط الكلفة ومكوّناتها كما وردت إلى الأمانة العامة للعام 2022.

بلغ متوسط الكلفة السنوية للموظف الواحد (من راتب وإضافات وتعويضات) 209 ملايين ليرة في العام 2022 (حوالي 17 مليون ليرة شهرياً على أساس 12 شهراً، أي ما يعادل 570 دولار أميركي على أساس متوسط

570 دولار أميركي على أساس متوسط سعر الصرف في السوق الموازية عند إضافة التعويضات كافة كما سبق وأشرنا أعلاه.

وفي العام 2022، بلغ متوسط الراتب الشهري للموظف في القطاع المصرفي اللبناني حوالي 7 ملايين ليرة، أو حوالي 230 دولار أميركي، ليرتفع إلى حوالي

### تطور متوسط الراتب للموظف الواحد في المصارف (آلاف الليرات اللبنانية)

| العام  | متوسط الراتب الشهري | متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى | متوسط الراتب الشهري مع كافة التعويضات بما فيها تعويضات نهاية الخدمة | الحد الأدنى للأجر في لبنان | متوسط سعر الصرف |
|--------|---------------------|---|---|----------------------------|-----------------|
| 2017   | 4049                | 5658  | 6399  | 675                        | 1507,5          |
| 2018   | 4224                | 5916  | 6788  | 675                        | 1507,5          |
| 2019   | 4517                | 6087  | 6832  | 675                        | 1634,0          |
| *2020  | 4504                | 6211  | 6861  | 675                        | 6705,0          |
| **2021 | 4824                | 7265  | 8134  | 675                        | 16821,0         |
| **2022 | 7047                | 12860   | 17385   | 2600                       | 30313,0         |

\* تم احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام 2019.  
\*\* تم اعتماد متوسط أرقام المصارف التي ملأت الاستمارات في عامي 2021 و2022.

وشكّلت تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي حوالي 5,9% من الكلفة الإجمالية في نهاية العام 2022، وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً 8% من أجر العاملين (مقابل 3% يتحمّلها الموظف)، والإضافات التي تسدّها المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد ازدادت هذه الإضافات في العام 2022 في موازاة زيادة التعريفات الطبية والمخبرية ومحدودية تغطيتها من الصندوق الوطني، علماً أنها اختلفت كثيراً بين مصرف وآخر.

ومثّلت تعويضات نهاية الخدمة حوالي 26% من الكلفة الإجمالية في نهاية العام 2022، وتشمل الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاحتياطي، مع التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي 8,5% من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

في نهاية العام 2022 واستناداً إلى المعطيات المتوافرة، شكّلت قيمة الرواتب قبل الضريبة حوالي 41% من الكلفة الإجمالية وبلغ متوسط الراتب الأساسي للموظف 5,3 ملايين ليرة يُدفع 16 شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي.

وشكّلت التعويضات العائلية 1,3% من الكلفة الإجمالية في نهاية العام 2022. وتمثّل هذه التعويضات اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. وبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (33 ألف ليرة للولد و60 ألف ليرة للزوجة) مضافاً إليه 50% من تعويض الولد و75% من تعويض الزوجة.

- 20 مليون ليرة سنوياً للمنتسبين إلى الجامعة اللبنانية،
- 30 مليون ليرة للمنتسبين إلى المدارس الخاصة أو مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة،
- 50 مليون ليرة للطلاب المنتسبين إلى جامعات خاصة.

على صعيد آخر، لا شك في أن كلفة تعويض النقل ارتفعت إلى حد كبير في العام 2022 على الرغم من انخفاض عدد الموظفين، متأثرة بارتفاع متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعممه جمعية المصارف على الأعضاء، من 354 ألف ليرة في كانون الثاني إلى 781 ألف ليرة في كانون الأول ليلغ متوسط سعر الصفيحة 572 ألف ليرة في كامل العام مقابل متوسط قدره حوالي 112 ألف ليرة في العام 2021. ونتج ارتفاع سعر البنزين بشكل خاص من التوقف عن دعمه بشكل تدريجي لغاية شهر أيلول 2022 إلى حين رفعه بالكامل.

وتبقى الإشارة في النهاية إلى تطّلع موظفي المصارف إلى تجديد عقد العمل الجماعي ليتماشى مع الأوضاع الاجتماعية الراهنة فيُسهم، كما في العقود السابقة، في تأمين الاستقرار المهني والأمان الاجتماعي لآلاف من القوى العاملة اللبنانية.

وشكّلت حصة التعويضات الأخرى 26% من الكلفة الإجمالية في نهاية العام 2022. وتشمل هذه التعويضات المنح المدرسية (16% من مجموع هذه التعويضات) وتعويض النقل (64% من المجموع) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومنح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل المنح المدرسية، بلغ متوسط المنحة المدرسية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة وذوي الاحتياجات الخاصة حوالي 8 ملايين ليرة، مقابل 3,4 ملايين ليرة للطلاب في المدارس المجانية و4,7 ملايين ليرة للطلاب الجامعة اللبنانية و13,6 مليون ليرة في الجامعات الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أنه تحسّساً منها وبعد التشاور والتداول مع اتحاد نقابات موظفي المصارف، وبهدف التضامن بين المصارف لمساعدة الموظفين في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة، عمّمت جمعية المصارف على الأعضاء بتاريخ 6 أيلول 2022 اقتراح الاتحاد لزيادة المنح المدرسية والجامعية على أن يتخذ كل مصرف القرار بالتطبيق حسب قدرته على ذلك.

ويقضي الاقتراح بمنح:

- 15 مليون ليرة للطلاب المنتسبين إلى المدارس الرسمية أو المجانية،



## 2 - نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام 2022

### 1 لهجة عامة

أما في موضوع **المسؤولية المجتمعية للشركات**، اقتصرت نشاطات الجمعية على مبادرة إنسانية في نهاية العام، تمثّلت بجمع مبلغ من المال وتقديمه لجمعية "روح زورن بيتن" كي تقوم بشراء حصص غذائية وتوزيعها على بعض العائلات ذات الدخل المحدود. يذكر أنّ جمعية المصارف انضمت إلى منظّمة "UN Glob-al Compact" منذ العام 2017 وتعمل على تحقيق ثلاثة أهداف للتنمية المستدامة وهي: مكافحة الجوع، تحسين نوعيّة التعليم والمساواة بين المرأة والرجل.

أما بالنسبة **للتدريب**، تعاونت المديرية مع مديريات الموارد البشرية في المصارف في تحضير برنامجها السنوي لعام 2022 الذي اقتصر على مواضيع ذات أولوية بالنسبة إليهم وتتعلّق بالنواحي القانونية والتنظيمية، التدقيق، الأمان، النواحي الإدارية وإدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها. وكما جرت العادة، قام مجلس إدارة الجمعية بالمصادقة عليه ونشر بعدها على الموقع الإلكتروني للجمعية: [www.abl.org.lb](http://www.abl.org.lb) في باب "De-partment Human Resources Development".

### 2 توزّع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي

خلال العام 2022، قامت المديرية بتدريب 249 شخصاً في مختلف النشاطات التدريبية. شارك 80 شخصاً في الدورات التدريبية الافتراضية لعموم موظفي المصارف، 49 شخصاً في الدورات التدريبية الحضورية، 45 شخصاً في جلسة تفكّر جماعي و75 شخصاً في محاضرة.

مع استمرار جائحة كورونا وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية في العام 2022، حاولت مديرية تطوير الموارد البشرية في جمعية مصارف لبنان استكمال نشاطاتها قدر المستطاع في المجالات الثلاث التالية: **التطوير التنظيمي، المسؤولية المجتمعية للشركات والتدريب**.

في إطار **التطوير التنظيمي**، جمعت المديرية إحصاءات حول الرواتب، المنح المدرسية والعناية الطبية (تغطية الاستشفاء، المعاینات الطبية والدواء) وعقدت سلسلة اجتماعات مع مدراء الموارد البشرية في المصارف بهدف مناقشة هذه الأمور واتخاذ القرارات المناسبة في ظلّ تدهور سعر صرف الليرة وتآكل القيمة الشرائية لرواتب الموظفين. كما عقدت لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية في الجمعية سلسلة لقاءات مع اتحاد نقابات موظفي المصارف للتفاوض بشأن تجديد عقد العمل الجماعي والتي ستستكمل في العام 2023.

وفي إطار **التعلّم الإلكتروني**، استمرّ تسجيل موظفي المصارف على المنصة الإلكترونية "ABL-eT" التي تسهّل التعلّم عن بعد، وركّزوا بشكل خاص على موضوع مكافحة تبييض الأموال. وتمّ إضافة خاصية جديدة تسمح لأعضاء لجنة مكافحة تبييض الأموال من تبادل الرسائل والملفات والفيديوهات بين بعضهم البعض. وتتيح المديرية إمكانية فتح صفحة مماثلة لباقي اللجان في حال دعت الحاجة لذلك.

## توزع المشاركين حسب نوع النشاط التدريبي خلال العام 2022



ويعرض جدول ملحق بهذا التقرير جميع التفاصيل حول المشاركة في المواضيع التي تم تناولها في إطار الدورات الافتراضية والحضورية وعدد ساعات التدريب في كل منها، إضافة إلى توزيع المشاركين حسب الجنس وعدد سنوات الخدمة والرتبة.

**محاضرات/ جلسات تفكر جماعي:** نظمت المديرية محاضرة حول "تمويل سلسلة التوريد" بطلب من المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي والتي كانت قد بدأت بهذه الدراسة أوائل العام 2021 بهدف استكشاف العوائق التي تحول دون تحسين البيئة التمكينية. وقدم أخصائيو ملحمة عامة عن الدوافع للمشاركة في آلية تمويل سلسلة التوريد وشرح الأساليب المختلفة المتبعة. كما تم تلخيص التقييم التي قامت به المؤسسة في السوق اللبناني والفرص المتاحة لتمويل سلسلة التوريد والإقراض القائم على الأصول في لبنان. وتابع المحاضرة الافتراضية 75 شخصاً.

أما بالنسبة إلى جلسة التفكير الجماعي، تعاونت المديرية مع الدكتور اندره غلام، مؤسس وصاحب شركة "Logica"، وأخصائي في مجال الأمان على أنظمة المعلومات، ونظمت جلسة حول "Open Source" التي جمعت عدد من الأخصائيين الذين شاركوا خبرتهم في هذا المجال مع 45 شخصاً.

وفي ما يلي أهم التفاصيل حول مضامين مختلف هذه الأنواع من النشاطات التدريبية لعام 2022 :

**الدورات التدريبية الافتراضية لعموم موظفي القطاع:** في العام 2022، شارك 80 شخصاً في دورتين تدريبيتين افتراضيتين، منهم 14 مشاركاً في إطار دورة "السرية المصرفية" التي حاضر فيها الأستاذ إيلى الحشاش، وهو محام بالاستئناف ومستشار قانوني مصري. كما نظمت المديرية دورة "الجريمة الإلكترونية" بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة لستة وستين شخصاً تم توزيعهم على أربع مجموعات. وقد انتدبت الهيئة الدكتور هيثم ياسين للتدريب فيها، وهو مشرف على فريق مدققين في وحدة المدققين والمدققين لدى هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان.

**الدورات التدريبية الحضورية:** جرى تنظيم دورة تدريبية حول "تنفيذ تقييم المخاطر الوطنية والسياسات والإجراءات المتعلقة بها" في المعهد العالي للدراسات المصرفية - جامعة القديس يوسف. وبلغ عدد المشاركين فيها 49 شخصاً توزعوا على مجموعتين. افتتح الدورة الأستاذ شهدان جبيلي، رئيس لجنة التحقق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف وعرض مقدّمة حول الموضوع ودربت فيها السيدة ألين تفنكجيان، مديرة أكاديمية التدريب الخاصة بالامتثال ورئيسة قسم التدريب والأبحاث في الاعتماد اللبناني.

### 3 خصائص المتدربين

تجمع المديرية معلومات إحصائية حول خصائص جميع المشاركين المتعلقة بالجندرة وسنوات الخبرة والرتبة كالتالي:

النسب المئوية للمشاركة في الدورات التدريبية الافتراضية والحضورية حسب الجنس، سنوات الخدمة والرتبة

| دورات تدريبية افتراضية | دورات تدريبية حضورية |                  |
|------------------------|----------------------|------------------|
| 60%                    | 59.2%                | إناث             |
| 40%                    | 40.8%                | ذكور             |
| 12.5%                  | 8.2%                 | أقل من 5 سنوات   |
| 27.5%                  | 30.6%                | 5-10 سنوات       |
| 60%                    | 61.2%                | أكثر من 10 سنوات |
| 23.8%                  | 20.4%                | التقنيون         |
| 70%                    | 65.3%                | الكوادر الوسطى   |
| 6.2%                   | 14.3%                | الإداريون        |
| 100%                   | 100%                 | المجموع          |

مصارف لبنان آنذاك. والمعروف أنّ هذه المنظمة تهدف إلى تحقيق عشرة أهداف للتنمية المستدامة في العالم ضمن مبادئ حقوق الإنسان، العمل، البيئة ومكافحة الفساد. وقد أصبحت الجمعية عضواً فيها منذ العام 2017.

- وفي إطار متابعة أعمال "House of Training ATTF Luxembourg" -، تقدّم أربعة مصرفيين من لبنان للمشاركة في البرنامج الافتراضي حول "Ethics in Finance" وتمّ اختيارهم من بين 42 شخصاً من مختلف دول العالم. فشارك اثنان منهم في الدورة التي أقيمت في حزيران 2022 وشخصان في شهر أيلول.

نستنتج من الجدول أعلاه أنّ نسبة الإناث فاقت نسبة الذكور لجهة المشاركة في الدورات التدريبية الافتراضية والحضورية. ومن الملفت أيضاً نسبة مشاركة الموظفين الذين تزيد عدد سنوات الخبرة لديهم عن 10 سنوات في جميع الدورات التدريبية نظراً لأهمية المواضيع بالنسبة إليهم ولإدارة المصارف.

### 4 النشاطات المكتملة لأعمال التدريب

- المشاركة في لقاءات منظمة Global Compact Network Lebanon وأبرزها الجمعية العمومية السنوية التي عقدت افتراضياً في 7 نيسان والتي حضرها مدير تطوير الموارد البشرية في جمعية

## توزع المشاركين في الدورات التدريبية الافتراضية والدورات التدريبية الحضورية

| إجمالي عدد ساعات التدريب  | عدد ساعات التدريب للدورة الواحدة | عدد المصارف المشاركة / المؤسسات المالية | توزع المشاركين حسب الرتبة |                    |              | توزع المشاركين حسب سنوات الخدمة |                  |                | توزع المشاركين حسب الجنس |     | عدد الدورات | عدد المشاركين | إسم الدورة              |
|---|----------------------------------|---|---------------------------|--------------------|--------------|---------------------------------|------------------|----------------|--------------------------|-----|-------------|---------------|-------------------------|
|   |                                  |   | الإداريون E - F           | الكوادر الوسطى C-D | التقنيون A-B | أكثر من 10 سنوات                | بين 5 و 10 سنوات | أقل من 5 سنوات | أنثى                     | ذكر |             |               |                         |
| دورات تدريبية افتراضية  |                                  |   |                           |                    |              |                                 |                  |                |                          |     |             |               |                         |
| إدارة المخاطر   |                                  |   |                           |                    |              |                                 |                  |                |                          |     |             |               |                         |
| 84  | 6                                | 7                                       | 1                         | 10                 | 3            | 9                               | 4                | 1              | 10                       | 4   | 14          | 1             | 1 إدارة السرية المصرفية |
| إدارة تكنولوجيا المعلومات واستعمالاتها                          |                                  |   |                           |                    |              |                                 |                  |                |                          |     |             |               |                         |
| 132   | 2                                | 19                                      | 4                         | 46                 | 16           | 39                              | 18               | 9              | 38                       | 28  | 66          | 4             | 2 الجريمة الإلكترونية   |
| 216   |                                  |   | 5                         | 56                 | 19           | 48                              | 22               | 10             | 48                       | 32  | 80          | 5             | المجموع                 |
| دورات تدريبية حضورية  |                                  |   |                           |                    |              |                                 |                  |                |                          |     |             |               |                         |
| 3 تنفيذ تقييم المخاطر الوطنية والسياسات والإجراءات المتعلقة بها |                                  |   |                           |                    |              |                                 |                  |                |                          |     |             |               |                         |
| 147   | 3                                | 24                                      | 7                         | 32                 | 10           | 30                              | 15               | 4              | 29                       | 20  | 49          | 2             | المجموع                 |
| 147   | 3                                | 24                                      | 7                         | 32                 | 10           | 30                              | 15               | 4              | 29                       | 20  | 49          | 2             | المجموع العام           |
| 363   |                                  | 24                                      | 12                        | 88                 | 29           | 78                              | 37               | 14             | 77                       | 52  | 129         | 7             |                         |



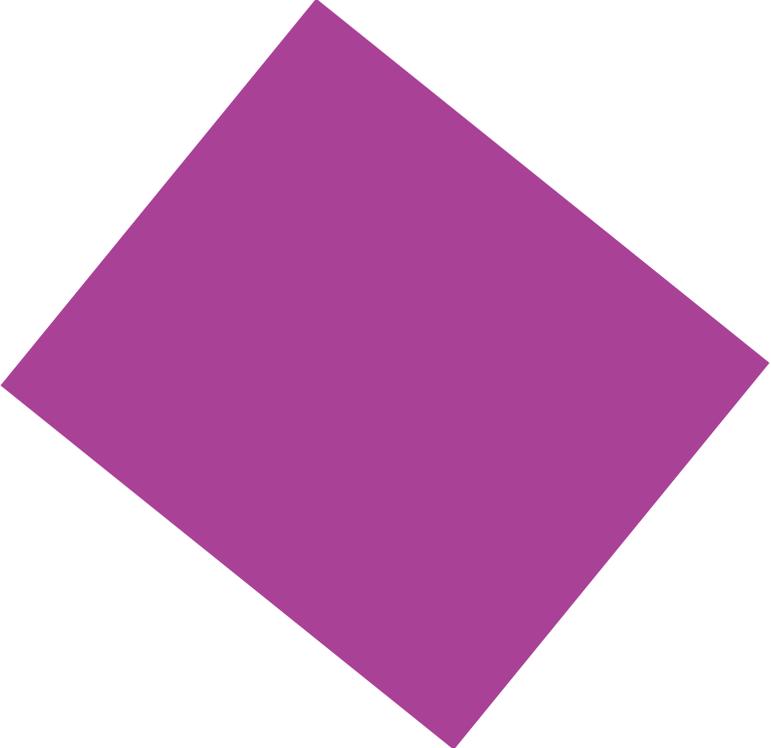
### 3 - نشاط المعهد العالي للدراسات المصرفية في العام 2021 - 2022

- الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية
- ائتمان التجزئة والمؤسسات
- الأسواق المالية.

اعتباراً من شهر تشرين الأول من العام ٢٠٢٢، بدأ معهد المنار الدولية، وهي شركة قابضة محترمة ومعروفة في المملكة العربية السعودية بتنظيم دورات تدريبية بالتعاون مع المعهد العالي للدراسات المصرفية.

- رغم كل الصعاب والتحديات، يظل معهد الدراسات المصرفية مخلصاً لرسالته المتمثلة في العمل كشريك للمصارف اللبنانية في جهودها التعليمية والتدريبية، ما يضمن تعليماً أكاديمياً ومهنياً عالي الجودة لعشرات الأشخاص من ذوي المعرفة الجيدة في اللغتين الفرنسية و/أو الإنجليزية.
- لقد مُنحت درجة البكالوريوس لـ ١٧ خريجاً جديداً ودرجة الماجستير لـ ١٥ طالباً في أربعة تخصصات، هي: إدارة المخاطر





القسم الرابع  
جداول إحصائية

## مؤشرات اقتصادية رئيسية

| 2022     | 2021   | 2020    | 2019   | 2018   |  |
|----------|--------|---------|--------|--------|--|
| 588617   | 271916 | 95700   | 80196  | 82764  | الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.ل.)             |
| (2.6)    | (7.0)  | (25.9)  | (6.9)  | (1.9)  | معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (%)                    |
| 121.7    | 140.3  | 180.2   | 292.6  | 307.7  | متوسط المؤشر الاقتصادي العام (متوسط 1993=100) *                  |
| لغاية آب | (22.1) | (38.4)  | (4.9)  |        | التغيرات بالنسبة للسنة السابقة (%)                               |
| 15561    | 9754   | 7765    | 15508  | 17028  | عجز الميزان التجاري (تراكمي - مليون د.أ.)                        |
| (3197)   | (1960) | (10551) | (5851) | (4823) | تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي - مليون د.أ.) منها: |
| (3044)   | (4583) | (14274) | (3905) | (2289) | مصرف لبنان   |
| (153)    | 2623   | 3723    | (1946) | (2534) | القطاع المالي  |

المصادر : إدارة الإحصاء المركزي - مصرف لبنان - المركز الآلي الجمركي - البنك الدولي  
 إدارة الإحصاء المركزي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي للأعوام 2018 و 2019 و 2020  
 البنك الدولي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي لعامي 2021 و 2022  
 \* المؤشر الاقتصادي العام Coincident Indicator الصادر عن مصرف لبنان.  
 ( ) تعني أرقاماً سلبية.

الوضع النقدي\*  
(نهاية الفترة - بمليارات الليرات)

| 2022          | 2021          | 2020          | البيان   |
|---------------|---------------|---------------|--|
| 73514         | 41515         | 29242         | أوراق نقدية متداولة  |
| 25266         | 16422         | 10914         | ودائع تحت الطلب بالليرة  |
| <b>98780</b>  | <b>57937</b>  | <b>40156</b>  | (م1) = السيولة الجاهزة بالليرة                                       |
| 17802         | 21070         | 27354         | ودائع الادخار بالليرة  |
| <b>116582</b> | <b>79007</b>  | <b>67510</b>  | (م2) = (م1) + ودائع الإيداع بالليرة                                  |
| 112620        | 121729        | 132022        | ودائع بالعملة الأجنبية   |
| 369           | 334           | 519           | سندات دين بالعملة الأجنبية (Bonds)                                   |
| <b>229572</b> | <b>201070</b> | <b>200052</b> | (م3) = (م2) + ودائع بالعملة الأجنبية +<br>سندات دين بالعملة الأجنبية |
|               |               |               | عناصر التغطية :  |
| 18197         | 22950         | 27028         | ديون صافية على الخارج  |
| 50842         | 67506         | 76290         | ديون صافية على القطاع العام  |
| (19131)       | (17872)       | (17383)       | فروقات قطع   |
| 30038         | 40669         | 51964         | ديون على القطاع الخاص  |
| 149625        | 87817         | 62153         | مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)                               |
| <b>229572</b> | <b>201070</b> | <b>200052</b> | المجموع  |

المصدر : مصرف لبنان.

( ) تعني أرقاماً سلبية.

\* ابتداء من شهر كانون الثاني ٢٠١٧، يركز احتساب المجلد النقدي والمقابل له على الميزانية المجمعة لمؤسسات الإيداع.

## المالية العامة

## المقبوضات والمدفوعات الإجمالية الفعلية (بمليارات الليرات)

| 2021         | 2020         | 2019         | 2018         | 2017         |                                       |
|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|---------------------------------------|
| <b>20263</b> | <b>15342</b> | <b>16680</b> | <b>17405</b> | <b>17524</b> | المقبوضات الإجمالية                   |
| 18802        | 13686        | 15890        | 16189        | 16247        | إيرادات الموازنة                      |
| 15237        | 10474        | 12535        | 12766        | 12381        | منها: الضريبية                        |
| 75.2         | 68.3         | 75.1         | 73.3         | 70.7         | النسبة من المقبوضات الإجمالية (%)     |
| 1461         | 1656         | 790          | 1216         | 1277         | مقبوضات الخزينة                       |
| <b>18066</b> | <b>19425</b> | <b>25477</b> | <b>26821</b> | <b>23186</b> | المدفوعات الإجمالية                   |
| 15738        | 17177        | 23602        | 24664        | 21223        | نفقات الموازنة                        |
| 9893         | 9885         | 10146        | 9719         | 8218         | منها: رواتب وأجور وتقديرات وتعويضات   |
| 54.8         | 50.9         | 39.8         | 36.2         | 35.4         | النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)     |
| 2813         | 3106         | 8366         | 8457         | 7814         | خدمة الدين العام                      |
| 15.6         | 16.0         | 32.8         | 31.5         | 33.7         | النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)     |
| 3032         | 4186         | 5090         | 6488         | 5191         | نفقات أخرى                            |
| 16.8         | 21.5         | 20.0         | 24.2         | 22.4         | النسبة من المدفوعات الإجمالية (%)     |
| 2328         | 2249         | 1875         | 2157         | 1963         | مدفوعات الخزينة                       |
| <b>2197</b>  | <b>-4083</b> | <b>-8797</b> | <b>-9416</b> | <b>-5662</b> | الرصيد العام : الفائض (+)؛ العجز (-)  |
| <b>5010</b>  | <b>-977</b>  | <b>-431</b>  | <b>-959</b>  | <b>2152</b>  | الرصيد الأولي : الفائض (+)؛ العجز (-) |

المصدر : وزارة المالية.

## تطور الدين العام (نهاية الفترة)

| الحصة من المجموع (%) |       |       |       |       | القيمة (مليار ليرة) |        |        |        |        |  |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|---------------------|--------|--------|--------|--------|--|
| 2022                 | 2021  | 2020  | 2019  | 2018  | 2022                | 2021   | 2020   | 2019   | 2018   |  |
| 100.0                | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 153484              | 151309 | 144108 | 138150 | 128347 | 1- الدين العام الاجمالي<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)                    |
|                      |       |       |       |       | 1.4                 | 5.0    | 4.3    | 7.6    |        |  |
| 59.4                 | 61.6  | 62.3  | 63.2  | 60.7  | 91169               | 93247  | 89762  | 87279  | 77852  | 2- الدين بالليرة اللبنانية<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)                 |
|                      |       |       |       |       | -2.2                | 3.9    | 2.8    | 12.1   |        |  |
| 37.4                 | 38.3  | 38.2  | 36.7  | 30.4  | 57403               | 58002  | 55079  | 50717  | 39006  | أ- مصرف لبنان<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)                              |
|                      |       |       |       |       | -1.0                | 5.3    | 8.6    | 30.0   |        |  |
| 10.1                 | 14.0  | 16.1  | 18.3  | 21.3  | 15575               | 21200  | 23157  | 25316  | 27402  | ب- المصارف<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)                                 |
|                      |       |       |       |       | (26.5)              | (8.5)  | (8.5)  | (7.6)  |        |  |
| 11.9                 | 9.3   | 8.0   | 8.1   | 8.9   | 18191               | 14045  | 11526  | 11246  | 11444  | ج- القطاع غير المصرفي<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)                      |
|                      |       |       |       |       | 29.5                | 21.9   | 2.5    | (1.7)  |        |  |
| 40.6                 | 38.4  | 37.7  | 36.8  | 39.3  | 62315               | 58062  | 54346  | 50871  | 50495  | 3- الدين بالعملة الأجنبية<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)                  |
|                      |       |       |       |       | 7.3                 | 6.8    | 6.8    | 0.7    |        |  |
|                      |       |       |       |       | 59166               | 55057  | 51204  | 47776  | 47225  | منه سندات اليوروبندز (أساس+قسمة+متأخرات)*<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%) |
|                      |       |       |       |       | 7.5                 | 7.5    | 7.2    | 1.2    |        |  |
|                      |       |       |       |       | 26445               | 19238  | 15133  | 15677  | 14186  | 4- ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة(%)   |
|                      |       |       |       |       | 37.5                | 27.1   | (3.5)  | 10.5   |        |  |

المصدر: مصرف لبنان.

( ) تعني أرقاماً سلبية.

\* المتأخرات ابتداءً من العام 2020 بعد توقّف الدولة عن سداد اليوروبندز في آذار 2020.

## التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة (نهاية الفترة)

|      | متوسط الفائدة<br>المتنقلة * | متوسط الأجل<br>المتنقل * | اجمالي<br>المحفظة<br>(مليار ليرة) | القيمة (مليار ليرة) |              |              |             |             |             |             |             |             |            |     |            |
|------|-----------------------------|--------------------------|-----------------------------------|---------------------|--------------|--------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------------|-----|------------|
|      |                             |                          |                                   | ١٨٠<br>شهرًا        | ١٤٤<br>شهرًا | ١٢٠<br>شهرًا | ٩٦<br>شهرًا | ٨٤<br>شهرًا | ٦٠<br>شهرًا | ٣٦<br>شهرًا | ٢٤<br>شهرًا | ١٢<br>شهرًا | ٦<br>شهرًا |     | ٣<br>شهرًا |
| 1628 | 6.11                        |                          | 76575                             | 1417                | 3076         | 21138        | 1832        | 11311       | 17778       | 10308       | 6966        | 2195        | 323        | 231 | 2018       |
| 1772 | 6.44                        |                          | 85700                             | 1417                | 3076         | 30312        | 1832        | 15555       | 20086       | 9086        | 3299        | 939         | 72         | 26  | 2019       |
| 1693 | 6.52                        |                          | 88141                             | 1417                | 3076         | 33372        | 67          | 18741       | 21631       | 6714        | 1910        | 1039        | 137        | 37  | 2020       |
| 1513 | 6.55                        |                          | 91616                             | 1417                | 3076         | 34622        | -           | 20839       | 21841       | 5599        | 2492        | 1293        | 286        | 151 | 2021       |
| 1275 | 6.42                        |                          | 89724                             | 1417                | 3076         | 34565        | -           | 19047       | 17310       | 5570        | 4169        | 3955        | 410        | 205 | 2022       |

مصدر : المعلومات الأولية : مصرف لبنان.  
\* تمّ التثقيف على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة.

## تطور أسعار صرف بعض العملات الأجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

| 2022    | 2021    | 2020    | 2019    | 2018    | بالليرات اللبنانية    |
|---------|---------|---------|---------|---------|-----------------------|
|         |         |         |         |         | السعر في نهاية الفترة |
| 1507.5  | 1507.5  | 1507.5  | 1507.5  | 1507.5  | الدولار الاميركي      |
| 1813.97 | 2022.91 | 2048.54 | 1977.99 | 1905.78 | الليرة الاسترلينية    |
| 1628.67 | 1639.48 | 1706.67 | 1551.09 | 1529.68 | الفرنك السويسري       |
| 1603.83 | 1701.52 | 1851.21 | 1686.89 | 1724.73 | اليورو                |
| 11.27   | 13.11   | 14.61   | 13.81   | 13.66   | الين الياباني         |
| 0.6     | 0.6     | 1.2     | 3.45    | 2.93    | الليرة السورية        |
| 401.09  | 401.53  | 401.79  | 401.86  | 401.86  | الريال السعودي        |
| 4920.04 | 4980.18 | 4949.11 | 4971.97 | 4962.15 | الدينار الكويتي       |

المصدر : مصرف لبنان.

## متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية (%)

| معدل الليبور<br>3 أشهر على<br>الدولار الأمريكي | متوسط الفائدة المثلثة<br>على القروض بين<br>المصارف بالليرة | معدلات الفائدة<br>على الدولار |         | معدلات الفائدة<br>على الليرة |         |             |
|--|--|-------------------------------|---------|------------------------------|---------|-------------|
|  |  | الدائنة                       | المدينة | الدائنة                      | المدينة |             |
|  |  | 2.79                          | 40.11   | 5.15                         | 8.57    |             |
| 1.91   | 23.64  | 4.62                          | 10.84   | 7.36                         | 9.09    | ك1 2019     |
| 0.23   | 3.00   | 0.94                          | 6.73    | 2.64                         | 7.77    | ك1 2020     |
| 0.22   | -  | 0.58                          | 6.52    | 2.31                         | 8.53    | ك2 2021     |
| 0.19   | 3.00   | 0.54                          | 6.92    | 2.11                         | 7.59    | شباط 2021   |
| 0.19   | -  | 0.52                          | 7.14    | 1.96                         | 8.02    | آذار 2021   |
| 0.19   | -  | 0.49                          | 6.88    | 2.01                         | 8.00    | نيسان 2021  |
| 0.15   | 3.00   | 0.42                          | 6.61    | 1.85                         | 7.86    | أيار 2021   |
| 0.13   | -  | 0.39                          | 6.46    | 1.84                         | 7.32    | حزيران 2021 |
| 0.13   | 3.00   | 0.33                          | 5.99    | 1.74                         | 7.26    | تموز 2021   |
| 0.13   | 3.00   | 0.30                          | 5.87    | 1.62                         | 7.52    | آب 2021     |
| 0.12   | -  | 0.26                          | 6.34    | 1.53                         | 7.65    | أيلول 2021  |
| 0.13   | 3.00   | 0.23                          | 6.86    | 1.34                         | 7.46    | ت1 2021     |
| 0.16   | 3.00   | 0.20                          | 6.75    | 1.23                         | 7.20    | ت2 2021     |
| 0.21   | -  | 0.19                          | 6.01    | 1.09                         | 7.14    | ك1 2021     |
| 0.26   | -  | 0.18                          | 6.15    | 1.03                         | 6.40    | ك2 2022     |
| 0.43   | -  | 0.17                          | 5.50    | 0.99                         | 5.69    | شباط 2022   |
| 0.84   | -  | 0.16                          | 5.72    | 0.87                         | 5.58    | آذار 2022   |
| 1.11   | -  | 0.15                          | 6.11    | 0.88                         | 6.01    | نيسان 2022  |
| 1.48   | 3.00   | 0.13                          | 5.06    | 0.78                         | 5.13    | أيار 2022   |
| 2.01   | 3.00   | 0.09                          | 5.28    | 0.74                         | 5.36    | حزيران 2022 |
| 2.61   | 3.00   | 0.12                          | 4.74    | 0.54                         | 5.09    | تموز 2022   |
| 2.95   | 3.00   | 0.10                          | 5.51    | 0.60                         | 4.85    | آب 2022     |
| 3.45   | 3.00   | 0.09                          | 4.61    | 0.66                         | 5.09    | أيلول 2022  |
| 4.14   | 3.00   | 0.10                          | 5.11    | 0.70                         | 5.00    | ت1 2022     |
| 4.65   | 3.00   | 0.07                          | 4.35    | 0.65                         | 5.30    | ت2 2022     |
| 4.74   | 8.52   | 0.06                          | 4.16    | 0.60                         | 4.56    | ك1 2022     |

المصادر : مصرف لبنان، شركة لبنان المالية، Global -Rates.com

## الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية (نهاية الفترة - مليار ل.ل.)

| 2022          | 2021          | 2020          | 2019          | البيان   |
|---------------|---------------|---------------|---------------|--|
| <b>165536</b> | <b>168501</b> | <b>168142</b> | <b>178208</b> | <b>الموجودات</b>                                     |
| 6552          | 4224          | 1664          | 741           | الموفورات  |
| 158984        | 164277        | 166477        | 177468        | أوراق نقدية  |
| <b>27150</b>  | <b>37506</b>  | <b>48288</b>  | <b>66627</b>  | ودائع لدى مصرف لبنان                                 |
| 13778         | 16455         | 19674         | 20883         | ديون على القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) |
| 13372         | 21051         | 28614         | 45744         | بالليرات اللبنانية                                   |
| <b>17383</b>  | <b>25215</b>  | <b>31745</b>  | <b>43240</b>  | بالعملات الأجنبية                                    |
| 12707         | 18258         | 17266         | 22071         | ديون على القطاع العام                                |
| 4423          | 6661          | 14157         | 20827         | منها: سندات بالليرة                                  |
| 253           | 296           | 322           | 343           | سندات بالعملات                                       |
| <b>15184</b>  | <b>18253</b>  | <b>21140</b>  | <b>26535</b>  | ديون مختلفة  |
| 3078          | 4275          | 6235          | 8400          | موجودات خارجية                                       |
| 6333          | 6919          | 7110          | 10202         | ديون على القطاع الخاص غير المقيم                     |
| 5773          | 7058          | 7795          | 7933          | ديون على مصارف غير مقيمة                             |
| <b>20690</b>  | <b>7356</b>   | <b>7594</b>   | <b>7925</b>   | موجودات خارجية أخرى *                                |
| <b>4210</b>   | <b>2954</b>   | <b>2445</b>   | <b>2413</b>   | القيم الثابتة  |
| <b>4699</b>   | <b>3763</b>   | <b>4120</b>   | <b>1850</b>   | محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية                |
| <b>254853</b> | <b>263547</b> | <b>283474</b> | <b>326797</b> | موجودات غير مصنفة                                    |
| <b>254853</b> | <b>263547</b> | <b>283474</b> | <b>326797</b> | المجموع  |
| <b>154248</b> | <b>158178</b> | <b>168519</b> | <b>190566</b> | <b>المطلوبات</b>                                     |
| 42336         | 37099         | 37779         | 52687         | ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)    |
| 111912        | 121079        | 130740        | 137879        | ودائع بالليرة  |
| <b>7055</b>   | <b>7538</b>   | <b>8264</b>   | <b>7379</b>   | ودائع بالعملات الأجنبية                              |
| <b>35270</b>  | <b>36996</b>  | <b>41233</b>  | <b>48920</b>  | ودائع القطاع العام                                   |
| 3038          | 3072          | 3403          | 4733          | ودائع القطاع الخاص غير المقيم                        |
| 32233         | 33924         | 37830         | 44187         | بالليرات اللبنانية                                   |
| <b>6501</b>   | <b>7343</b>   | <b>9924</b>   | <b>13310</b>  | بالعملات الأجنبية                                    |
| <b>417</b>    | <b>595</b>    | <b>813</b>    | <b>617</b>    | التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم               |
| <b>27569</b>  | <b>26811</b>  | <b>30045</b>  | <b>31240</b>  | سندات دين  |
| 20925         | 25321         | 28026         | 29278         | الأموال الخاصة                                       |
| 6643          | 1490          | 2019          | 1962          | أموال خاصة أساسية                                    |
| <b>23793</b>  | <b>26085</b>  | <b>24675</b>  | <b>34766</b>  | أموال خاصة مساندة                                    |
| <b>254853</b> | <b>263547</b> | <b>283474</b> | <b>326797</b> | مطلوبات غير مصنفة                                    |
| <b>254853</b> | <b>263547</b> | <b>283474</b> | <b>326797</b> | المجموع  |

المصدر : مصرف لبنان.

## تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها (نهاية الفترة - مليار ل.ل.)

| 2022            | 2021            | 2020             | 2019   |   |
|-----------------|-----------------|------------------|--------|---|
| 189519<br>(2.9) | 195174<br>(7.0) | 209753<br>(12.4) | 239486 | إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)     |
| 30228<br>(27.7) | 41781<br>(23.4) | 54523<br>(27.3)  | 75027  | إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%) |
| 17383<br>(31.1) | 25215<br>(20.6) | 31745<br>(26.6)  | 43240  | ديون على القطاع العام<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)  |
| 6333<br>(8.5)   | 6919<br>(2.7)   | 7110<br>(30.3)   | 10202  | ديون على مصارف غير مقيمة<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)   |
| 158984<br>(3.2) | 164277<br>(1.3) | 166477<br>(6.2)  | 177468 | ودائع المصارف لدى مصرف لبنان<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)   |
| 27569<br>2.8    | 26811<br>(10.8) | 30045<br>(3.8)   | 31240  | الأموال الخاصة<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)   |
| 254853<br>(3.3) | 263547<br>(7.0) | 283474<br>(13.3) | 326797 | إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية<br>التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)                               |

المصدر : مصرف لبنان.  
(تعني ارقاماً سلبية).

## تطور الودائع والتسليفات المصرفية (نهاية الفترة)

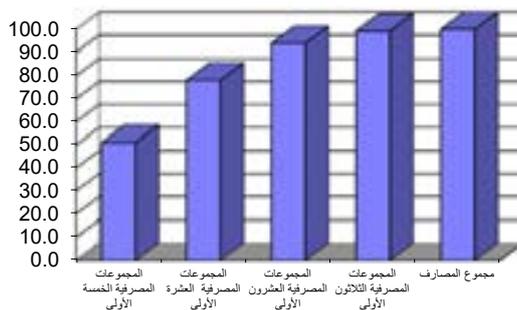
| 2022   | 2021   | 2020   | 2019   | بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)                                 |
|--------|--------|--------|--------|---|
| 45374  | 40171  | 41182  | 57420  | ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم   |
| 13.0   | (2.5)  | (28.3) |        | التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)                       |
| 14906  | 18277  | 22030  | 23476  | تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم |
| (18.4) | (17.0) | (6.2)  |        | التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)                       |
| 32.9   | 45.5   | 53.5   | 40.9   | التسليفات على الودائع %   |
|        |        |        |        | بالعملات الاجنبية (مليون دولار أمريكي)                          |
| 95619  | 102821 | 111821 | 120773 | ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم   |
| (7.0)  | (8.0)  | (7.4)  |        | التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)                       |
| 10164  | 15591  | 21554  | 34196  | تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم |
| (34.8) | (27.7) | (37.0) |        | التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)                       |
| 10.6   | 15.2   | 19.3   | 28.3   | التسليفات على الودائع %   |

المصدر : مصرف لبنان.  
( ) تعني أرقاماً سلبية.

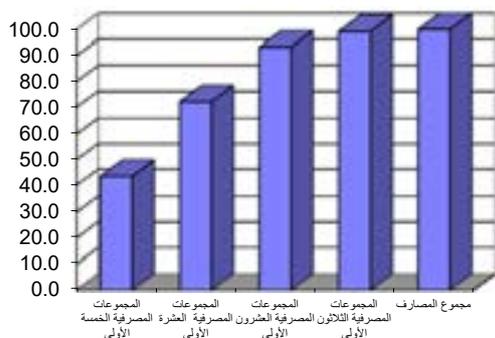
## التركز المصرفي كما في نهاية العام 2020

| التسليفات | الودائع | إجمالي الموجودات |                                    |
|-----------|---------|------------------|------------------------------------|
| 46.0      | 56.8    | 55.6             | المجموعات المصرفية الخمسة الأولى   |
| 74.6      | 80.4    | 79.1             | المجموعات المصرفية العشرة الأولى   |
| 95.3      | 95.5    | 94.3             | المجموعات المصرفية العشرون الأولى  |
| 99.9      | 99.4    | 99.5             | المجموعات المصرفية الثلاثون الأولى |
| 100.0     | 100.0   | 100.0            | مجموع المصارف                      |

التركز المصرفي حسب إجمالي الموجودات



التركز المصرفي حسب إجمالي التسليفات



التركز المصرفي حسب إجمالي الودائع



## التوزع الجغرافي للودائع المصرفية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

| المناطق        |  | حسب المنطقة      |                  | حسب المودعين     |                  |
|----------------|--|------------------|------------------|------------------|------------------|
|                |  | كانون الأول 2022 | كانون الأول 2021 | كانون الأول 2022 | كانون الأول 2021 |
| بيروت وضواحيها |  | 66.79            | 66.33            | 49.86            | 50.73            |
| جبل لبنان      |  | 14.52            | 14.99            | 18.62            | 17.97            |
| البقاع         |  | 4.88             | 4.89             | 8.35             | 8.13             |
| لبنان الجنوبي  |  | 7.21             | 7.15             | 11.24            | 11.06            |
| لبنان الشمالي  |  | 6.6              | 6.64             | 11.93            | 12.11            |
| المجموع        |  | 100.00           | 100.00           | 100.00           | 100.00           |

المصدر: مصرف لبنان.

## التوزع الجغرافي للتسليفات المصرفية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

| المناطق        |  | حسب المنطقة      |                  | حسب المستفيدين   |                  |
|----------------|--|------------------|------------------|------------------|------------------|
|                |  | كانون الأول 2022 | كانون الأول 2021 | كانون الأول 2022 | كانون الأول 2021 |
| بيروت وضواحيها |  | 77.12            | 74.82            | 55.09            | 55.91            |
| جبل لبنان      |  | 10.98            | 13.25            | 17.78            | 16.58            |
| البقاع         |  | 3.48             | 3.22             | 7.28             | 7.17             |
| لبنان الجنوبي  |  | 3.74             | 3.98             | 8.63             | 8.57             |
| لبنان الشمالي  |  | 4.68             | 4.72             | 11.22            | 11.77            |
| المجموع        |  | 100.00           | 100.00           | 100.00           | 100.00           |

المصدر: مصرف لبنان.

## توزع عدد المستفيدين من التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

| كانون الأول 2022 |               | كانون الأول 2021 |               |                             |
|------------------|---------------|------------------|---------------|-----------------------------|
| النسبة (%)       | العدد         | النسبة (%)       | العدد         |                             |
| 68.49            | 163603        | 21.05            | 67070         | دون 5 ملايين ليرة           |
| 7.40             | 17667         | 43.24            | 137780        | بين 5 و 25 مليون ليرة       |
| 8.83             | 21093         | 17.38            | 55376         | بين 25 و 100 مليون ليرة     |
| 13.37            | 31930         | 16.15            | 51467         | بين 100 و 500 مليون ليرة    |
| 0.82             | 1949          | 1.03             | 3267          | بين 500 و 1000 مليون ليرة   |
| 0.70             | 1682          | 0.75             | 2391          | بين 1000 و 5000 مليون ليرة  |
| 0.16             | 371           | 0.16             | 499           | بين 5000 و 10000 مليون ليرة |
| 0.24             | 584           | 0.24             | 758           | فوق 10000 مليون ليرة        |
| <b>100.00</b>    | <b>238879</b> | <b>100.00</b>    | <b>318608</b> | المجموع العام               |

المصدر: مصرف لبنان.

## توزع قيم التسليفات حسب شرائحها (نهاية الفترة - مليار ليرة، ونسبة مئوية)

| كانون الأول 2022 |              | كانون الأول 2021 |              |                             |
|------------------|--------------|------------------|--------------|-----------------------------|
| النسبة (%)       | القيمة       | النسبة (%)       | القيمة       |                             |
| 2.96             | 1166         | 0.29             | 151          | دون 5 ملايين ليرة           |
| 1.55             | 610          | 2.99             | 1561         | بين 5 و 25 مليون ليرة       |
| 3.95             | 1559         | 5.86             | 3056         | بين 25 و 100 مليون ليرة     |
| 14.74            | 5815         | 18.18            | 9487         | بين 100 و 500 مليون ليرة    |
| 3.32             | 1311         | 4.21             | 2195         | بين 500 و 1000 مليون ليرة   |
| 9.32             | 3677         | 9.90             | 5166         | بين 1000 و 5000 مليون ليرة  |
| 6.74             | 2659         | 6.77             | 3531         | بين 5000 و 10000 مليون ليرة |
| 57.42            | 22650        | 51.82            | 27045        | فوق 10000 مليون ليرة        |
| <b>100.00</b>    | <b>39447</b> | <b>100.00</b>    | <b>52192</b> | المجموع العام               |

المصدر: مصرف لبنان.

## توزع تسليفات القطاع الهالي على القطاعات الإقتصادية في نهاية الفترة

| مليار ليرة   |              |              |              |               |                   |
|--------------|--------------|--------------|--------------|---------------|-------------------|
| 2022         | 2021         | 2020         | 2019         | 2018          | القطاع الإقتصادي  |
| 541          | 800          | 839          | 1136         | 1190          | الزراعة           |
| 4578         | 5688         | 6529         | 9672         | 11498         | الصناعة           |
| 7312         | 8569         | 9471         | 14898        | 16813         | المقاولات والبناء |
| 13180        | 16853        | 20200        | 29622        | 35704         | التجارة والخدمات  |
| 1982         | 2285         | 2703         | 3725         | 4681          | الوساطة المالية   |
| 1299         | 1593         | 1807         | 2584         | 3054          | مختلف             |
| 10555        | 16404        | 22844        | 28142        | 31876         | الأفراد           |
| <b>39447</b> | <b>52192</b> | <b>64393</b> | <b>89779</b> | <b>104816</b> | <b>المجموع</b>    |

المصدر : مصرف لبنان.

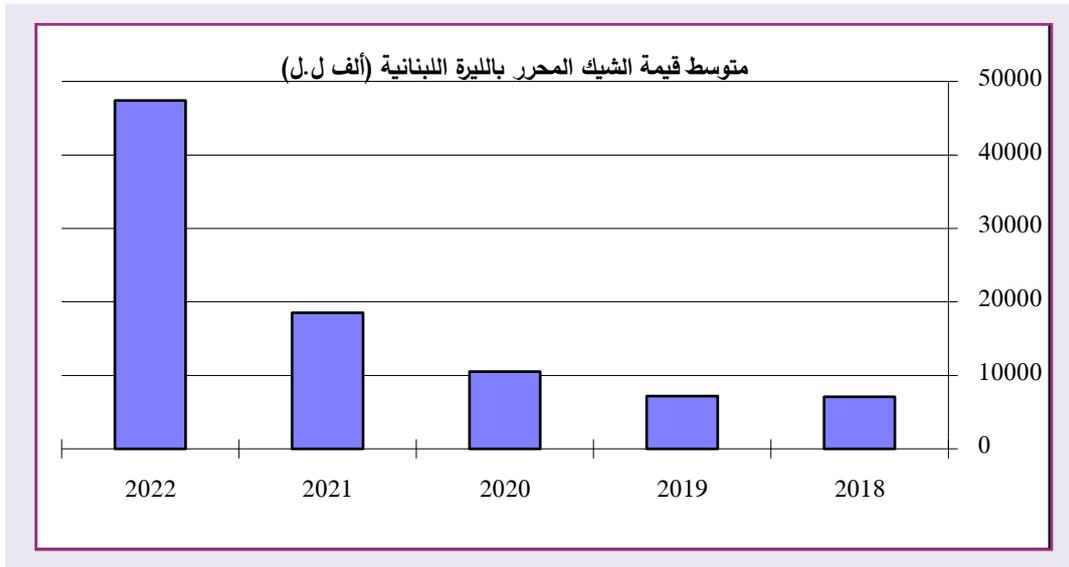
| الحصة من المجموع |              |              |              |               |                   |
|------------------|--------------|--------------|--------------|---------------|-------------------|
| 2022             | 2021         | 2020         | 2019         | 2018          | القطاع الإقتصادي  |
| 541              | 800          | 839          | 1136         | 1190          | الزراعة           |
| 4578             | 5688         | 6529         | 9672         | 11498         | الصناعة           |
| 7312             | 8569         | 9471         | 14898        | 16813         | المقاولات والبناء |
| 13180            | 16853        | 20200        | 29622        | 35704         | التجارة والخدمات  |
| 1982             | 2285         | 2703         | 3725         | 4681          | الوساطة المالية   |
| 1299             | 1593         | 1807         | 2584         | 3054          | مختلف             |
| 10555            | 16404        | 22844        | 28142        | 31876         | الأفراد           |
| <b>39447</b>     | <b>52192</b> | <b>64393</b> | <b>89779</b> | <b>104816</b> | <b>المجموع</b>    |

المصدر : مصرف لبنان.

## الشبكات المتقاصة بالليرة اللبنانية (العدد بالآلاف والقيمة بمليارات الليرات)

| القيمة |       |       |       |       | العدد   |      |      |      |      |
|--------|-------|-------|-------|-------|---------|------|------|------|------|
| 2022   | 2021  | 2020  | 2019  | 2018  | 2022    | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 |
| 40925  | 28100 | 30055 | 33385 | 33366 | 863     | 1518 | 2857 | 4636 | 4699 |
|        |       |       |       |       | المجموع |      |      |      |      |

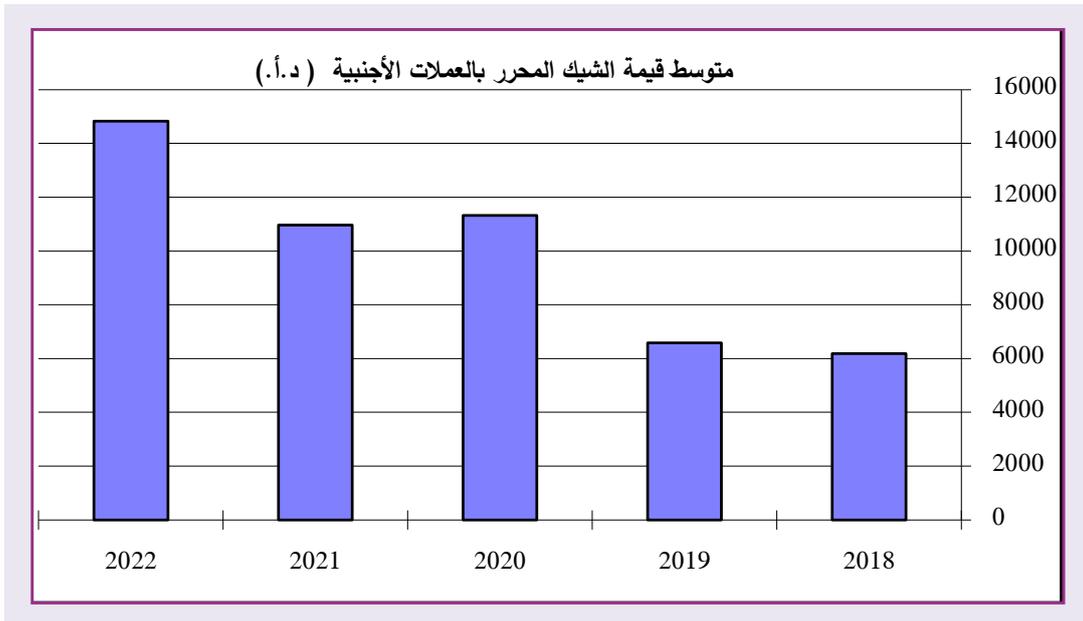
المصدر : مصرف لبنان.



## الشبكات المتقاصة بالعملات الأجنبية (العدد بالآلاف والقيمة بملايين الدولارات)

| القيمة |       |       |       |       | العدد |      |      |      |      |         |
|--------|-------|-------|-------|-------|-------|------|------|------|------|---------|
| 2022   | 2021  | 2020  | 2019  | 2018  | 2022  | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 |         |
| 10288  | 17785 | 33881 | 34826 | 44429 | 694   | 1623 | 2994 | 5294 | 7183 | المجموع |

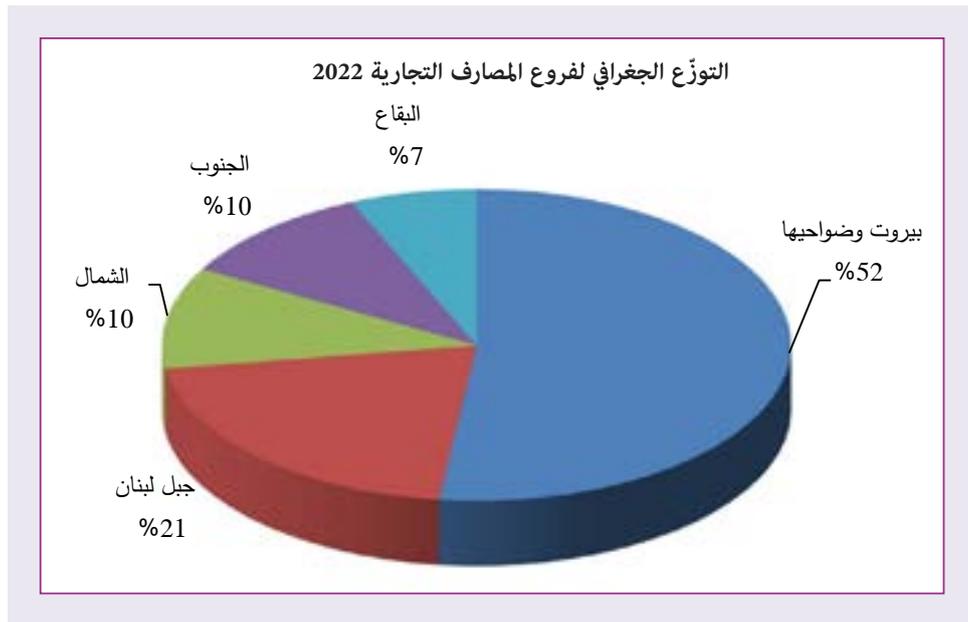
المصدر : مصرف لبنان.



## التوزع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان (نهاية الفترة)

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 |                                   |
|------|------|------|------|------|-----------------------------------|
| 61   | 61   | 63   | 63   | 65   | عدد المصارف                       |
| 46   | 46   | 47   | 47   | 49   | تجارية                            |
| 15   | 15   | 16   | 16   | 16   | أعمال                             |
| 782  | 893  | 992  | 1058 | 1080 | عدد فروع المصارف التجارية العاملة |
| 406  | 465  | 524  | 562  | 568  | بيروت وضواحيها                    |
| 162  | 179  | 198  | 211  | 211  | جبل لبنان                         |
| 82   | 93   | 102  | 109  | 111  | الشمال                            |
| 81   | 92   | 103  | 109  | 118  | الجنوب                            |
| 51   | 64   | 65   | 67   | 72   | البقاع                            |

المصدر : مصرف لبنان.



## توزع العاملين في المصارف 2022 - 2017

| 2022                    | 2021   | 2020   | 2019  | 2018  | 2017  |                                     |
|-------------------------|--------|--------|-------|-------|-------|-------------------------------------|
| 16520                   | 18815  | 22325  | 24886 | 25908 | 26005 | عدد العاملين في القطاع المصرفي      |
| -2295                   | -3510  | -2561  | -1022 | -97   |       | التغير (العدد)                      |
| -12.20                  | -15.72 | -10.29 | -3.94 | -0.37 |       | التغير (%)                          |
| التوزع حسب فئات المصارف |        |        |       |       |       |                                     |
| 15488                   | 17651  | 21091  | 23554 | 24557 | 24648 | المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل    |
| 382                     | 440    | 484    | 490   | 513   | 515   | المصارف التجارية الأجنبية/العربية   |
| 650                     | 724    | 750    | 842   | 838   | 842   | مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل |

المصدر : جمعية مصارف لبنان.

## تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف 2022 - 2017 (بآلاف الليرات اللبنانية)

| الحد الأدنى للأجر<br>في لبنان | متوسط الراتب الشهري<br>مع جميع التعويضات | متوسط الراتب الشهري<br>مع التعويضات العائلية<br>والصحية والتعويضات الأخرى | متوسط<br>الراتب الشهري | العام  |
|-------------------------------|--|---|------------------------|--------|
| 675                           | 6399                                     | 5658  | 4049                   | 2017   |
| 675                           | 6788                                     | 5916  | 4224                   | 2018   |
| 675                           | 6832                                     | 6087  | 4517                   | 2019   |
| 675                           | 6861                                     | 6211  | 4504                   | 2020*  |
| 675                           | 8134                                     | 7265  | 4824                   | 2021** |
| 2600                          | 17385                                    | 12860   | 7047                   | 2022** |

المصدر : جمعية مصارف لبنان.

\* تم احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام 2019.  
\*\* تم اعتماد متوسط أرقام المصارف التي ملأت الإستمارات في عامي 2021 و 2022.



## جمعية مصارف لبنان

بيروت | الصيفي، شارع غورو | مبنى الجمعية  
الرمز البريدي بيروت ٢٠٢٨ ١٢١٢ لبنان  
ص.ب. ٩٧٦ بيروت، لبنان  
هاتف | فاكس / ٩٧٠٠٠ | ٩٦١ +

[www.abl.org.lb](http://www.abl.org.lb)